

المقاطعة

نبيل شبيب

إصدار إلكترونية

رمضان 1430هـ - أيلول / سبتمبر 2009م

مداد القلم

www.midadulqalam.info

بسم الله الرحمن الرحيم

المقاطعة

مقالات حول المقاطعة عبر 9 سنوات في مواجهة العدوان والإساءات

نبيل شبيب

إصدارة إلكترونية

رمضان 1430هـ - إيلول/ سبتمبر 2009م

مداد القلم

www.midadulqalam.info

المحتوى

مقدمة الإصدار الشبكية: هل يحتاج تنشيط المقاطعة إلى حدث مأساوي جديد؟..

تمهيد: المقاطعة.. بين عصر الرومان وعصر كوكا كولا - ألوان من المقاطعة عبر تاريخ العالم الغربي

الفصل الأول: ماهية المقاطعة وحتميتها وضرورة تنظيمها

- (1) المقاطعة الشعبية درب للإصلاح ووسيلة تريبوية - درب المقاطعة يتكامل مع درب المقاطعة للتحرير والنهوض معا
- (2) استمرارية المقاطعة الشعبية رهن بتنظيمها - بين (ممارسات عفوية) ووسيلة دائمة هادفة منظمة فعالة متطورة
- (3) المقاطعة.. بين العشوائية والتنظيم - كيف نجعل من المقاطعة الشعبية سلاحا فعالا ووسيلة نهوض

الفصل الثاني: الإساءات لمقام النبوة

- (4) سبعة أسئلة حول الإساءة البايوية - بين زلّة لسان.. وخرق محرّمات الحوار
- (5) الإساءات الدانماركية وإساءاتنا - بين النخب المسؤولة والقيادات البديلة
- (6) فيلدرز.. في مسلسل الإساءات وغياب الردّ الفعال - هل ستتوازن.. أم ستضمحلّ ردود الأفعال كما اضمحلّ ما سبقها؟..
- (7) موقف رئيس الوزراء الهولندي من (فتنة فيلدرز) - نص رسالة رسمية إلى رابطة إسلامية هولندية قبيل نشر فيلم (فتنة فيلدرز)
- (8) مسلّموا أوروبا وإساءات - ما وراء التفاعل الهادئ مع الإساءات

الفصل الثالث: التعامل مع الإساءات.. بين التخطيط والأخطاء

- (9) معضلة الردّ على الإساءات والإفتراعات - الردود كثيرة بلا جدوى.. والخلل قائم بلا علاج
- (10) الإساءة لمقام النبوة بين الجماهير والنخب - دروس وأخطاء في التعامل مع الكاريكاتور الدانماركي
- (11) التعامل الحضاري الإسلامي مع "الإساءات" - المطلوب صيغة شمولية وقيادات ميدانية وخطوات عملية

ملحق: نموذج للاستفادة من عناصر أخرى في حملات المقاطعة

- (13) كاتب وكتاب.. سيجفريد باتر.. ماء السكر - من أضرار (الكوكا كولا) وتاريخ امبراطوريتها

مقدمة

هل يحتاج تنشيط المقاطعة إلى حدث مأساوي جديد؟..

1430/9/13هـ و2009/9/2م

- المقاطعة الشعبية ظاهرة بالغة الأهمية من بين ظواهر أخرى عديدة تؤكد عدة حقائق جديرة بالاهتمام:
- 1- خواء المقولات المزعومة عن "موات الشعوب" والتي بات نشرها من وسائل التخدير والتئيس
 - 2- انتقال حياة الوجدان من طاقة كامنة إلى طاقة متحركة تعبر عن نفسها بالوسائل الممكنة
 - 3- الارتباط الوثيق بين الظاهرة الإسلامية ببعدها العقدي وبعدها الحضاري وبين الأهداف الجلية والحقوق الثابتة
 - 4- تجاوز مستوى وعي الشعوب مستوى الاستيعاب الضروري والمفتقد ودور التوجيه على صعيد النخب
 - 5- اختراق التحرك الشعبي للتخاذل المذهل على مستوى الأنظمة على صعيد التفاعل مع القضايا المصرية
 - 6- التحرك الجماهيري حاضنة لصناعة قيادات جديدة للأمة على طريق التغيير والنهوض
 - 7- المقاطعة من وسائل التغيير الذي يفتر على صعيدها وعلى صعيد وسائل أخرى إلى التخطيط والتنظيم
- والمقاطعة الشعبية إذا أحسن التخطيط والتنظيم والتوجيه على صعيدها، هي جزء أساسي من الأرضية الجماهيرية الضرورية بصورة حيوية لظاهرة المقاومة المتنامية ضد الاغتصاب والاحتلال والعدوان. فالمشاركة في المقاطعة الشعبية قائمة على الأفراد والأسر في الدرجة الأولى، ثم على الأحياء والتجمعات الصغيرة في الدرجة الثانية، فهي الصيغة العملية للمشاركة في تحقيق الأهداف المشروعة للمقاومة، على مستوى أصغر خلايا المجتمع، وهي مصدر أساسي من المصادر التي توجد الأجواء الحيوية المتفاعلة مع المقاومة، فهي إذا صح التعبير "البعد الاستراتيجي" العميق بجذوره الشعبية وامتداده الجغرافي ومضامينه المعنوية وتطلعاته لتحقيق أهم الأهداف المصرية في حياة المنطقة العربية والإسلامية: الكرامة والسيادة والتحرر.
- والمقاطعة الشعبية في الوقت نفسه جزء أساسي لا غنى عنه في حياة الشعوب -كما تثبت قراءة متأملة في تاريخ الأمم والدول الحديثة- لعملية النهوض والبناء على أكثر من صعيد، ومن ذلك:
- 1- النهوض والبناء يقومان أولا على فعالية الإنسان الفرد.. وفي ممارسة المقاطعة الشعبية تربية حيوية عملية للفرد على التفاعل مع الأحداث والتفاعل معها والمشاركة في صنعها والقضاء على السلبية والقعود والاستخذاء إزاءها.
 - 2- النهوض والبناء يقومان ثانيا على عنصر التعاون والتكامل.. وفي تنظيم المقاطعة الشعبية والتلاقي على فعاليتها صيغة تدريبية مباشرة للتعاون والتكامل في قطاع حيوي عملي يمس الحياة المعيشية من جهة والتعامل مع القضايا المصرية المشتركة من جهة أخرى.
 - 3- النهوض والبناء لا يتحققان قطعا دون الوصول إلى الاكتفاء الذاتي في ميادين أساسية لوجود كل أمة.. والمقاطعة الشعبية الهادفة تتحول تلقائيا إلى عملية تشجيع الإنجازات المحلية وتنميتها وتطويرها للاستعاضة بها عن حركة استيراد استهلاكية واستثمارية قاتلة لمختلف الميادين الزراعية والصناعية والتقنية.
 - 4- النهوض والبناء لا يتحققان قطعا دون النقاء شرطين أولهما العمل على مستوى المعرفة والخبرة من جانب المتخصصين (تخطيطا وتنظيما وتوجيها) وثانيهما العمل الجماهيري العام على صعيد الشعوب (عطاء وإنجازا

وتجاوبا) والمقاطعة الشعبية تحتاج حاجة ماسة إلى هذين العنصرين معا لتحقيق أهدافها، فهي بمثابة التجربة الميدانية لمزيد من العمل للنهوض والبناء.

5- المقاطعة الشعبية صيغة عملية لإثبات وجود الأمة على المستوى الداخلي في التعامل مع ما يوصف بالنبخ لتنهض بواجباتها على نحو أفضل، وفي التعامل مع الأنظمة لتؤدي أمانة المسؤولية الملقاة على عاتقها، وعلى المستوى الخارجي في التعامل مع القوى الدولية، لا سيما من يمارس مباشرة الإساءات على اختلاف أنواعها، إلى جانب ممارسة ألوان خطيرة من العدوان والاستغلال.



طرح كاتب هذه السطور على نفسه السؤال: أليس من الأفضل الانتظار في نشر هذا الكتيب الشبكي إلى أن يقع حدث من الأحداث التي تثير الدعوات إلى المقاطعة مجددا، فتأثير الكلمة آنذاك أكبر وأوسع؟..
يصدر السؤال عن حقيقة فتور تلك الدعوات، وكثيرا ما قيل إن هذا من طبيعة الأمور، فالحماسة لنصرة الحق أثناء الحدث كبيرة، وتتضاءل مع مرور الزمن!..

وليس هذا صحيحا، بل يجب طرح السؤال: هل توقف مسلسل الأحداث الداعية إلى رد جماهيري عليها؟..

هل انقطع مسلسل الإجرام والعدوان في كثير من بقاع العالم الإسلامي، لا سيما في فلسطين نفسها؟..

ألا تتعرض القدس في الوقت الحاضر للتهويد على أوسع نطاق ويتعرض المسجد الأقصى المبارك للخطر؟..

ألا نرصد التصعيد في الهجمة الصهيونية على أرض فلسطين وعروبتهها وغسلامها وعلى أهل فلسطين المحتلة عام 1948م ونرصد بالمقابل ما يبذل من جهود دولية وإقليمية وحتى "فلسطينية" لتصفية القضية على أشد الأسس ظلما وزورا؟..

ألا تشهد أفغانستان تصعيد الحملة العسكرية الأمريكية والأطلسية فيها؟.. هل رحل الاحتلال عن العراق؟.. هل توقف مسلسل الإساءات أم تحولت هي إلى "أمر" اعتيادي؟..

لقد شهدت حملات المقاطعة كثيرا من الأخطاء، إنما يكمن الخطأ الجوهري الأكبر في التعامل مع المقاطعة كرد فعل، وليس كعمل مباشر بنظرة مستقبلية، تتحدد من خلالها الأهداف البعيدة والمرحلية والوسائل المناسبة للمضي على طريق التنفيذ، إلى أن تتحقق الأهداف البعيدة، إذ يجب ربط "وسيلة المقاطعة الشعبية" بها، وليس بحدث من الأحداث بعينه.

وقد كان أول ظهور عملي واسع النطاق للمقاطعة الشعبية ما واكب انتفاضة الأقصى مع أيامها الأولى، وتزامنت مع وصول عملية "الاغتيال" التدريجية إلى مداها للقضاء على المقاطعة الرسمية العربية تجاه "إسرائيل" والشركات المتعاملة معها، وبالتالي لتعبيد الطريق في اتجاه تسويات جائرة وتصفية القضية المصرية المحورية.

وواكب كاتب هذه السطور منذ ذلك الحين ما يرتبط بالمقاطعة الشعبية مباشرة وما يرتبط بالأحداث التي كان القصور عن مواجهتها رسميا في مقدمة أسباب الدعوة إلى مواجهتها بالمقاطعة الشعبية، فعلاوة على أحداث فلسطين والعراق وأفغانستان وغيرها، كانت الإساءات المتوالية لمقام النبوة وللإسلام عموما، مما يشكل بمجموعه معالم حرب شاملة مفتوحة على الأصدقاء العسكرية والسياسية والاقتصادية والفكرية ضد الإسلام نفسه وضد المنطقة الحضارية الإسلامية.

ومع الحرب العدوانية ضد قطاع غزة ومعركة الفرقان التي خاضتها المقاومة مع أهل فلسطين فيه، تجددت دعوات المقاطعة الشعبية بعد فتور نسبي، وفي هذا الكتيب "الشبكي" المجهز للتحميل ما يطرح تخصيصا أسباب الفتور وبقاء ظاهرة المقاطعة الشعبية في حدود فترات متتالية وفترات هدوء متطاولة، وهذا في عدد من المقالات المنشورة على امتداد تسع سنوات، وعند المراجعة لنشرها مجتمعة في كتيب شبكي لم تكن في حاجة إلى تعديل يذكر، إنما جرى

تجنب تكرار بعض الأفكار بحذف بعض الفقرات، والتكرار يفرضه نشر المقالات الإعلامية على فترات، ولئن بقي بعض التكرار حيث لا يسمح السياق بالحذف دون الإساءة لمجمل الفكرة، فألتمس لذلك العذر لدى القراء الكرام. وفي الكتاب بعد المقدمة ثلاثة فصول وملحق، يتناول الأول ماهية المقاطعة وحتميتها وضرورة تنظيمها، ويتناول الثاني الإساءات لمقام النبوة والثالث التعامل مع تلك الإساءات.. بين التخطيط والأخطاء، وخصص الملحق للتعريف بكتيب عن أضرار صحية خطيرة لمشروب كوكا كولا، والقصد منه بيان جانب ما يزال مهملًا نسبيًا، وهو إضافة التعريف بأضرار متنوعة لكثير من السلع والخدمات التي تدرج تحت عنوان المقاطعة غالبًا، ولا ريب أن مثل هذا التعريف الموضوعي يوسّع دائرة الاستجابة للمقاطعة الشعبية، إلى جانب الدافع الرئيسي المطروح من ورائها دفاعًا عن الحق في قضية من القضايا.

إن كثيرا من السلع التي يجري الترويج الاستهلاكي المادي لها تسبب أضرارا صحية جمّة، ساهمت السيطرة المادية على عالم الاقتصاد الغربي ومن خلاله عالميا في إهمال بيانها أو في التهوين من شأنها، بل إن بعضها محظور في بلاد المنشأ بسبب أضراره، ولا يزال يُصنع ويُصدّر إلى كثير من البلدان الإسلامية. وهي أضرار تكفي بحد ذاتها للمقاطعة من وجهة نظر صحية، واستهلاكية، وبيئية، واجتماعية، كما أن من السلع الاستهلاكية ما يسبب أضرارا اجتماعية وأخلاقية، وما يكون في الإقبال عليه على حساب المنتجات الوطنية ضرر مباشر يصيب الاقتصاد الوطني وهكذا.

لا بد من بذل جهود علمية منهجية لبيان جميع ذلك، وطرح النتائج بمختلف الأساليب التي تساهم في وضعها في متناول "عموم" السكان في المنطقة التي تنتشر فيها دعوات المقاطعة الشعبية، مما لا يغني عن بيان الدافع الأصلي والإنساني على صعيد مواجهة الاغتصاب والاحتلال والعدوان والافتراء بوسيلة فعالة كوسيلة المقاطعة. ونسأل الله صواب القول والعمل على الصراط المستقيم.

نبيل شبيب

ألمانيا، 1430/2/10 هـ و 2009/2/5 م

تمهيد

1430/2/23 هـ و 2009/2/18 م

المقاطعة.. بين عصر الرومان وعصر كوكا كولا

ألوان من المقاطعة عبر تاريخ العالم الغربي

ولادة مصطلح - سلاح المقاطعة في المقاومة.. أمريكي المولد - ألوان حديثة من المقاطعة - أمريكيون: قاطعوا كوكا كولا

ليست "المقاطعة" ابتكارا حديثا، ولا هي وسيلة دعا إليها المسلمون حديثا نتيجة غضب عارم، سواء بسبب أحداث مأساوية يعاشونها ولا يملكون في الظروف القاهرة التي يعيشون تحت وطأتها، أن يساهموا بأساليب أخرى في توجيه مجراها، وصناعة القرار على صعيدها، أو بسبب إساءات يتناول أصحابها على المقدرات ولا تجد رادعا على الصعيد الرسمي أو محاسبة فعالة على الصعيد القانوني.

وليس مجهولا في التاريخ الإسلامي أن أول مقاطعة عرفها المسلمون كانوا فيها هم "الضحية المستهدفة" وليس الطرف الذي يتعامل بهذا الأسلوب مع العدو، كما هو معروف من كتب السيرة عندما وجد المسلمون أنفسهم مستهدفين بمقاطعة قريش في أحد شعاب مكة لمدة ثلاث سنوات، مما شمل التعامل التجاري بيعا وشراء والاجتماعي مصاهرة وحتى الجغرافي حصارا.

ولادة مصطلح

من العسير التثبت من تاريخ أول مقاطعة عرفتها البشرية، بغض النظر عن استخدام مصطلح "المقاطعة" في الأدبيات التاريخية وسواها، وتوجد روايات عديدة لعل أشهرها ما اتخذ صبغة مقاطعة "سياسية تشريعية" في القرن الأول قبل ميلاد المسيح عليه السلام، وتحكي الرواية عن صراع سياسي في مجلس الشيوخ الروماني، كان أحد أطرافه رجلا سياسيا وقائدا عسكريا حمل اسم نوميديكوس (Quintus Caecilius Metellus Numidicus) وقد لجأ إلى مقاطعة مشاريع القوانين التي كان يقدم بها غريمه في المجلس بغض النظر عن محتواها، وأخفق في تحقيق هدفه فكان مصيره في نهاية المطاف النفي إلى جزيرة رودوس.

أما مصطلح "المقاطعة" في اللغات الغربية فقد ظهر بالإنجليزية لأول مرة عام 1880م، وكان ذلك في إيرلندا في إطار الصراع الذي دار لمدة أربعة قرون بين الكاثوليك والبروتستانت، ففي منطقة (Lough Mask) تدعى الفلاحون الكاثوليك في صراعهم ضد الإقطاعيين من البروتستانت المدعومين من جانب الإنجليز، إلى مقاطعة المسؤول الإنجليزي الذي عينه الإقطاعي (Earl of Earn) لإدارة ضياعه وحقوقه، فامتنعوا عن تسديد أجورها له، فدخل معهم في معركة اقتصادية خاسرة رغم استعانتهم بالجيش الإنجليزي، وجلبه عمالا من "البروتستانت"، فقد اتسع نطاق المقاطعة ليشمل مختلف أشكال التعامل معه، عملا وبيعا وشراء ونقل للمواشي، ووجد الفلاحون التأييد من جانب "الرابطة الريفية الإيرلندية" التي أصدرت يوم 1880/11/13م بيانا ورد في نصه (وربما في مقالة صحفية عنه) لأول مرة تعبير "يقاطع" بالإنجليزية (Boycott) اشتقاقا من اسم المسؤول الإداري الإنجليزي المستهدف، وكان يدعى (Charles Cunningham Boycott). ومع مرور الزمن تحول هذا التعبير إلى مصطلح لوصف فعاليات المقاطعة،

الاقتصادية تجاه السلع أو الشركات، والاجتماعية في بعض الميادين كالصراع على أجور العمال، والسياسية في صيغة مقاطعة بعض الدول.

سلاح المقاطعة في المقاومة.. أمريكي المولد

واضح إذن أن المقاطعة الرسمية العربية ضد "إسرائيل" والشركات الغربية المتعاملة معها بعد حرب النكبة الأولى لم تكن أول مقاطعة اقتصادية حديثة لأسباب سياسية، وهذا ما يسري على مقاطعة الغرب نفطيا عام 1973م، مثلما يسري أيضا على دعوات المقاطعة الشعبية الحالية لسلع بعض البلدان الغربية كأداة من أدوات المقاومة، بعد أن اهترأ سلاح المقاطعة الرسمية لأسباب معروفة مرفوضة.

وقد اشتهرت في التاريخ الحديث مقاطعة الهنود للسلع البريطانية في إطار المقاومة السلمية التي تبناها غاندي نهجا لمواجهة الاحتلال المتفوق بقوته العسكرية، ونجحت في تحقيق أهدافها إلى حد بعيد، كما اشتهرت مقاطعة الغرب بزعامته الأمريكية للصين الشعبية لمدة 25 عاما وأخفقت تلك المقاطعة التي لم تستهدف "مقاومة" خطر قدر ما استهدفت ممارسة الحصار والضغوط، ولا تزال المقاطعة الأمريكية لكوبا قائمة منذ أكثر من أربعة عقود.

الأمريكيون الذين مارس ساستهم مختلف ألوان الضغوط للتخلص من المقاطعة الرسمية العربية لكل ما هو إسرائيلي وللشركات المتعاملة مع الإسرائيليين، كانوا أسبق من الشعوب الأخرى في ممارسة المقاطعة سلاحا للمقاومة، ففي فترة ما يعرف بحرب الاستقلال الأمريكية (1775-1783م) ضد المستعمر البريطاني كان استخدام سلاح مقاطعة البضائع البريطانية أمرا طبيعيا مطلوبا وفعالا، بل كانت المقاطعة الأولى (1770م) هي البداية لنشر المقاومة، ثم كانت المقاطعة الأوسع -بعد نجاح التجربة الأولى- بمشاركة 13 ولاية أمريكية في تشرين أول/ أكتوبر 1774م، وانطوت على رفض جميع أشكال التعامل التجاري مع المستعمرين البريطانيين، وبعد سبعة شهور اندلعت المواجهات العسكرية المباشرة.

وفي إطار الكفاح الطويل ضد التمييز العنصري في الولايات المتحدة الأمريكية اشتهرت مقاطعة "الحافلات/ الباصات" لمدة 381 يوما، وقد بدأت في 5/12/1955م، بدعوة من "المجلس النسائي السياسي/ *Women's Political Council*" يوم محاكمة امرأة اعتقلت قبل خمسة أيام بسبب رفضها إخلاء مكانها في إحدى الحافلات لراكب من البيض، وكانت الاستجابة للدعوة بنسبة 100 في المائة، وخسرت الجهات الرسمية التي كانت تمارس الفصل العنصري في الحافلات والمطاعم والمدارس وسواها تلك المعركة.

ألوان حديثة من المقاطعة

وعرفت البلدان الأوروبية في التاريخ الحديث أشكالاً وممارسات عديدة للمقاطعة، مثل المقاطعة التي بدأت بها الروابط النسائية البروتستانتية للفاهكة المستوردة من جنوب إفريقية في حقبة حكم التمييز العنصري فيها، وكذلك الدعوات إلى مقاطعة شركة شل النفطية عندما قررت عام 1995م التخلص من ناقلة (Brent Spar) بإغراقها في مياه المحيط، وشبيه ذلك دعوات أخرى في ألمانيا إلى مقاطعة مصنوعات شركات (AEG) عام 2006م، و(Nokia) عام 2008م بسبب سياساتها تجاه العمال. ومنذ فترة يدعو أنصار التخلص من مصانع الطاقة النووية إلى مقاطعة شركات زيمنس، الأشهر من بين الشركات التي تصنعها، كما توجد ألوان أخرى من المقاطعة الشعبية لأسباب محددة، مثل مقاطعة الطلبة تسديد رسوم الدراسة الجامعية المفروضة حديثا، والدعوة الشعبية إلى مقاطعة تسديد رسوم التلفزة والإذاعة التابعة للقطاع العام.

ومن الدعوات المنتشرة حاليا للمقاطعة دعوات تتبناها روابط كنسية وأسروية في الولايات المتحدة الأمريكية، محورها الرئيسي تنظيم مقاطعة الشركات التي تساهم في تقويض القيم الخلقية والاجتماعية، لا سيما فيما يتعلق بالعلاقات بين الجنسين، أشهرها الرابطة الوطنية الإنجيلية (National Association of Evangelicals) التي تضم 150 ألف عضو، ورابطة الأسرة الأمريكية (American Family Association).

أمريكيون: قاطعوا كوكا كولا

شركة كوكا كولا التي انتشرت الدعوة إلى مقاطعتها في البلدان الإسلامية أكثر من سواها باعتبارها من الرموز الاقتصادية الأمريكية، في مقدمة الشركات التي تواجه حملات المقاطعة باستمرار ولأسباب عديدة، عالميا وفي الولايات المتحدة الأمريكية، ففي الهند مثلا كان تلويثها للبيئة ورفضها لتلبية المطالب بالتوقف عن ذلك من أسباب مقاطعتها ثم حظرها رسميا بين عامي 1970 و1993م، وانتشرت دعوة مشابهة لمقاطعتها في ألمانيا خلال تلك الفترة للسبب نفسه، ولا تزال مشروباتها حتى الآن محظورة في الفعاليات والأنشطة التي تمارسها جهات عديدة، مثل الرابطة الكشفية الألمانية، كما أن مشروبات كوكا كولا محظورة في كوبا وكوريا الشمالية وميانمار، هذا علاوة على سلسلة من الدعوات للامتناع عن تعاطيها لأسباب صحية وفق دراسات عديدة، منها ما يربط بينها وبين الإصابة بمرض السكر (صدرت في ذلك دراسات أمريكية عديدة وكتاب على الأقل بالألمانية)، ومنها ما يشير إلى عنصر الإدمان عليها ويعيده إلى استمرار استخدام مادة "الكوكائين" بكمية ضئيلة في صناعة نكهتها، وعدم اقتصارها على مادة كوفيئين المعروفة في مشروب القهوة، كما تذكر بعض المصادر (مثل موسوعة ويكيبيديا الشعبية) أنها تحتوي على الكحول بكمية ضئيلة.

وتجددت حملات المقاطعة عالميا ضد الشركة ومشروباتها مع بداية الألفية الثالثة للميلاد، ولعل أكبرها "حملة الجامعات الأمريكية"، التي تُشبه بحركة "الثورة الطلابية" في مطلع السبعينات من القرن الميلادي العشرين، وقد بدأت على صعيد الطلبة بمشاركة عشرات الألوف، حتى ألغت عشرة جامعات عقودا لطلبات شراء المشروب بقيمة ملايين الدولارات، وبلغت الحملة ذروتها في مطلع عام 2006م عندما حظرت الجامعات بيع المشروبات في منشآتها وعللت ذلك رسميا بانتهاك الشركة لحقوق الإنسان لا سيما في كولومبيا، وتلويث البيئة لا سيما في الهند.

واتهمت فعاليات الطلبة ومنظمات عديدة لحقوق الإنسان شركة كوكا كولا بارتكاب جرائم القتل بحق سبعة نقابيين في كولومبيا على الأقل، ورفعت دعوات مقاطعتها شعار "كوكا القاتلة/ Murder Coca) ولا تزال الحملة مستمرة، كما يؤخذ من فعاليات متفرقة ضد الشركة في مدينة كيل شمال ألمانيا آخر عام 2008م، ووصلت أصداؤها إلى الجامعات الأوروبية لا سيما في بريطانيا، وتركت آثارها عالميا حيثما ظهر اسم الشركة دعائيا، كما كان في عدد من المهرجانات العالمية لسباق السيارات ولكرة القدم، فضلا عما لا يمكن حصره على المستويات الفردية، فلم يعد نادرا أن يكون المشروب محظورا في عدد من المقاهي والمطاعم كما في برلين وميونخ بألمانيا.

الفصل الأول: ماهية المقاطعة وحتميتها وضرورة تنظيمها

- (1) المقاطعة الشعبية درب للإصلاح ووسيلة تربيوية - درب المقاطعة يتكامل مع درب المقاومة للتحرير والنهوض معا
- (2) استمرارية المقاطعة الشعبية رهن بتنظيمها - بين (ممارسات عفوية) ووسيلة دائمة هادفة منظمة فعّالة متطورة
- (3) المقاطعة.. بين العشوائية والتنظيم - كيف نجعل من المقاطعة الشعبية سلاحا فعالا ووسيلة نهوض

- 1 -

1421/9/18 هـ و 2000/12/14 م

المقاطعة الشعبية درب للإصلاح ووسيلة تربيوية

درب المقاطعة يتكامل مع درب المقاومة للتحرير والنهوض معا

التشكيك في قفص الاتهام - من حصيلة التوجيه الفاسد - إخفاق "غسيل الدماغ الجماعي" - من أجل تربية "وطنية" قويمة

كانت المقاومة الفلسطينية في أوج مراحل بذلها وعطائها وتضحياتها خلال انتفاضة الأقصى وسط تجاوب شعبي كبير، على المستوى العربي والإسلامي والعالمي، عندما بدأت أصوات التشكيك والتخذيل تنتشر، جنبا إلى جنب مع ضغوط رسمية وغير رسمية، داخل الصفوف "العربية والإسلامية"، لا سيما تجاه مفعول المقاطعة الشعبية، التي رافقت الانتفاضة وحققت إنجازات مبدئية. وصحيح أن نجاح المقاطعة الشعبية كأى عمل جماهيري كبير، رهن بأن تقوم على أساس سليم من التوجيه والتخطيط والتنظيم، ولكن التشكيك والتخذيل لا ينطلقان من ذلك، إنما من منطلق بذل الجهود المشبوهة، للحيلولة دون المقاومة أصلا، ودون انتشار الوعي الشعبي والتعبير عن نفسه قدر ما يستطيع، وهذا ما لا ينبغي القبول به، في أي وقت وفي أي مكان وفي أي ظرف من الظروف.

●●●

يقول بعض المشككين والمخذلين، إن الانتفاضة في الأرض الفلسطينية لن تنتصر بالحجر وبعض العمليات المتفرقة على آلة الحرب الإجرامية الإسرائيلية. وهذا قول فيه بعض الحق ويراد به باطل، والباطل كامن في قولهم إنه لا جدوى منها إذن، وينبغي في أقصى الأحوال توظيفها كورقة من الأوراق على مائدة المفاوضات، والمفاوضات عندهم هي السبيل الوحيد للتعامل مع القضية. ويقولون إن المقاطعة الشعبية للسلع والخدمات الأمريكية لن تؤثر على الطاقة الاقتصادية للدولة الكبرى ولن تغير سياستها في قضية فلسطين. وهذا أيضا قول فيه بعض الحق ويراد به باطل، والباطل كامن في قولهم إنه لا جدوى منها إذن، فلا يبقى سوى الاستمرار على تقبل ما استشرى واستفحل من هيمنة تلك السلع والخدمات على بيوتنا وأسواقنا وأقواتنا ومختلف مجالات معيشتنا اليومية، سيان ما تصنع السياسة الأمريكية ببلادنا وبضايانا!..

التشكيك في قفص الاتهام

في أقوال المشككين والمخذلين - وبعضهم من أصحاب المناصب الرسمية أو المقرّبين - ما يدين سلوكهم وأغراضهم، فالانتصار على الآلة الحربية الإسرائيلية - كما هو الحال في أي معركة تاريخية تُفرض على أمة من الأمم - يتطلّب إلى جانب وسيلة من قبيل الانتفاضة الشعبية، إعدادا وجهادا، وعملا وتخطيطا، وعزما ومثابرة، وجهودا متواصلة، وبناء وتقدّما، واستعدادا للتضحية وروحا معنوية عالية، فضلا عن العقيدة الحية والتصور الصحيح. هذا معروف ولا يبسّط أنصار الانتفاضة المباركة الأمور فيزعموا أنّها - وحدها - ستدحر الهجمة الاستيطانية الاستعمارية الصهيونية القائمة والمتنامية منذ مائة عام ونيف، ولكن لا فائدة من الحديث عن هذا المحور، فمشكلة المشككين والمخذلين ليست في تحقيق الانتصار أو عدم تحقيقه، وهم لا يصنعون شيئا من أجل ذلك، ولا يدعون إليه، ولا يتحدثون عنه، إذ لا يعتبرون أصلا أنّ "الانتصار على الآلة الحربية الإسرائيلية" هدف يرتبط به مستقبل القضية والمنطقة، إنّما مشكلتهم في أنهم لا يريدون للانتفاضة بحد ذاتها الاستمرار، ولا يبقى في تباكيهم على ضحايا الانتفاضة حزن وألم، إنّما هو التباكي على تعايش يريدهونه مع الاغتصاب العدواني التوسعي، وهو الموقف المرفوض، لا سيّما وأنّ التضحيات والخسائر كانت وما تزال متواصلة جنبا إلى جنب مع التنازلات في ظل مساعي التعايش، كما هي متواصلة في ظلّ المواجهة.

كذلك نجد في أقوالهم عن المقاطعة الشعبية للسلع والخدمات الأمريكية ما يدينهم إدانة مماثلة، فلا شيء يقتل الأمم ويقضي على الدول، ويمنع من النهوض والتقدّم، بمقاييس السنن الاجتماعية والتاريخية جميعا، قدر تغييب الإنتاج الوطني وتغليب المستورد عليه، لا سيّما إذا أصبح المستورد يتحكّم في أمن غذائي وأمن عسكري ويشكّل عصب الوجود في البلدان المستوردة، والجدير بالتنويه هنا ما نعلمه من أنّ أشدّ درجات الخلاف بين "الحلفاء" في نطاق العالم الغربي، هي الخلافات على القائم فيها حتى الآن والموجّه ضدّ بعضها بعضا من حواجز جمركية وتجارية ومن قوانين الدعم المالي لسلع وطنية، لا سيّما الزراعية التي تشكّل أساس "الأمن الغذائي"، وهذا رغم قوّة الهياكل الاقتصادية الوطنية، فهل تلك الهياكل أحوج إلى "الحماية" من الهياكل الضعيفة اقتصاديا؟.. وهل نشأت البنية الاقتصادية القوية في البلدان الصناعية الغربية إلا في ظلّ أشدّ درجات الحماية الذاتية عبر عدة قرون ماضية؟..

إنّ مطلب تفضيل الوطني على الأجنبي من السلع والخدمات، وإيجاد البدائل المحلية عن المفقود منها، وسدّ الأبواب أمام منافسة غير متكافئة في أسواق تقوم على حرية عوراء عرجاء، هذا المطلب هو بمنزلة مقياس ثابت لمدى سلامة دعوات من يتحدّث عن الوطنية وصدقه. وإن تحقيق الحماية الوطنية هو عصب الحياة في أي سياسة اقتصادية جادة، وهذا في حالات السلم والحرب على السواء، فليس في تباكي المشككين والمخذلين على ما قد يرافق المقاطعة الشعبية من أضرار ذاتية، إلا التباكي على استثمارات أجنبية لعلها تستهويهم أو تبهتهم أو تحقق لبعضهم منافع شخصية محضة، لا تمثل شيئا على الإطلاق عند مقارنتها بالأضرار الوطنية الكبرى التي تصيب الشعوب والبلدان على أوسع نطاق نتيجة سياسات "انفتاح" غير متوازن.

ولا ينفي ما سبق ضرورة أن يعمل المنظمون لفعاليات المقاطعة من أجل تخفيف حجم الأضرار الذاتية ما أمكن، لا سيما على صعيد العمال وعبر ترتيب الأولويات وفق أهداف مرحلية مدروسة، وكذلك من أجل التعويض عن الضروري من السلع والخدمات الأمريكية بدعم البديل الوطني والعربي والإسلامي عنها، وهذا بعض ما يعطي المقاطعة الشعبية نفسها، وجها "تربويًا" وسلوكيا ووجها إيجابيا في بناء الاقتصاد الوطني، ونحن أحوج ما نكون إلى هذا وذاك.

من حصيلة التوجيه الفاسد

إنّ السنوات الماضية على طريق كامب ديفيد ومدريد وأوسلو لم تكن سنوات التراجع على أرضية قضية فلسطين وحدها، ولا يمكن عزلها عن بقية قضايانا الكبرى على كل حال، إنّما كانت بقدر أعظم وأخطر سنوات التراجع على مختلف الأصعدة السياسية والأمنية والاقتصادية في المنطقة العربية خصوصا والإسلامية عموما، وذلك ما تشهد عليه الأرقام، وتؤكدّه مفارقات عديدة تلفت النظر، ممّا عايشه جيل كامل عبر عشرات السنين الماضية، وفي مقدّمة تلك المفارقات على سبيل المثال دون الحصر:

1- استوردنا ونستورد، السيارات والطائرات والآلات والمنشآت، بالمليارات، وما نزال عاجزين عن توظيف تلك المليارات من أجل تكوين نواة صناعية صغيرة أو كبيرة في هذه الميادين وأمثالها، وهذا على النقيض من بلدان ومناطق أخرى في العالم، كانت قبل جيل واحد في أوضاع أسوأ من أوضاعنا آنذاك، ولم تتوافر الثروات الأرضية والطاقات البشرية والاختصاصية والمالية بقدر ما توافر ويتوافر لنا، مثل مجموعة بلدان النمرور في جنوب شرق آسيا، وهو ما ساهم في نجاتها نسبيا من النكسة المالية العنيفة التي تعرّضت لها، والتي كانت ثغرتها الرئيسية هي إقدامها في السنوات السابقة لها على انفتاح أكبر مما ينبغي على الاستثمارات الأجنبية، واقتران ذلك بفساد داخلي.

2- تراجعت المحاصيل الزراعية والغذائية والصيدلانية خلال الفترة الزمنية الماضية على جيلنا هذا، من حدّ الكفاية الذاتية في بلادنا، ومن مستوى التصدير في بعضها، إلى مستوى الثغرات الكبرى في الأمن الزراعي والغذائي والطبي في هياكلنا الاقتصادية، رغم ما يقال -وما تشهد عليه مخططات مخزونة في أدراج مكاتب جامعة الدول العربية ومنظمة مؤتمر العالم الإسلامي- بصدد مشاريع، لو تم تنفيذها لكانت كفيلة بتحقيق الكفاية الذاتية على الأقل، إن لم نقل كافية لوضع أقدامنا على سلم الرقي والتقدّم التقني والمادي.

3- كما تبدلت -وهذا من أخطر ما كان في الحقبة الماضية- مناهجنا التعليمية والدراسية والإعلامية والتنقيفية، وتبدّلت عبرها لغة الخطاب السياسي والإعلامي والفكري في بلادنا -إلا قليلا- تبدّلا نشر في بلادنا سائر المفردات التي أرادها "عدو" إقليمي يريد منّا "تطبيع" علاقات شاذة تتعايش مع اغتصابه الباطل لأرضنا، والتي أرادها "عدو" دولي يريد منّا الحرص على علاقات "ودية" تتعايش مع انحيازه ضدنا ومع هيمنته على صناعة القرار في بلادنا ولقضايانا المصيرية.

إخفاق "غسيل الدماغ الجماعي"

لقد تحول الاستعمار الاستيطاني الصهيوني لجزء من أرضنا عبر مسيرة كامب ديفيد ومدريد وأوسلو إلى استعمار استيطاني صهيوني-أمريكي لإرادتنا، وتحولت دروب "التسوية" معه إلى "مصانع" لإنتاج أفكارنا وأحاسيسنا وأذواقنا.. فكان من إنتاجها:

- 1- بات وجود "سفارة" للعدو في عواصمنا هدفا معلنا.. وهو يغتصب ويقتل ويتوسع ويدمر.
- 2- بات الفيلم الأمريكي -كمثال- أوسع انتشارا في كثير من بيوتنا من برامج عن تاريخ الأرض المباركة، وفتحنا فضائياتنا أمام ما هب ودبّ من مستورد غثّ، فضلا عمّا "أنتجه" أهل التطبيع السلمي والتسليم غير الطبيعي، بينما فرضنا الحصار على الدعوة والدعاة إلى ديننا ونهضتنا الإسلامية في معظم بلادنا.
- 3- انتشرت مكاتب المخابرات الأمريكية رسميا في بعض مدننا بينما شرّد كثير من المخلصين عنها.
- 4- بات الخبراء والمستشارون يحكمون ويتحكّمون في مشاريع تطوير مجتمعاتنا وسببا من أسباب هجرة الأدمغة عن أوطاننا.

5- بات من "المسلّات المزوّرة" في إعلاناتنا التجارية وأحاديثنا الشعبية أنّ كل سلعة أجنبية أفضل من الوطنية، وكل متخصص غربي أقدر من المتخصص العربي، وأصبحت المستشفيات الأمريكية والأوروبية محجّة كبار المسؤولين والموظفين، والعامّة من المواطنين على السواء، مهما أنشأنا من مستشفيات محلية بأحدث التجهيزات وجنّدا لها أفضل الأطباء.

هذا علاوة على إسقاط الجهاد من قواميسنا وخط صورته المشروعة والمفروضة بصور الإرهاب الإجرامية المفروضة، أمّا إن تحدّث أحدنا عن "المقاومة المسلّحة" فيتعرّض إلى الاتهام بالغوغائية فهو لا يفهم بالسياسة العقلانية المنتشرة عالميا، والاتهام بالحماسة العاطفية فهو لا يملك المقاييس الموضوعية المنهجية التي يملكها سوانا، هذا مع أن سوانا يمارس "القتال" خارج حدود أرضه، تحت مختلف الشعارات والادّعاءات، ويخصّص ما يخصّص لصناعة كل سلاح فتاك وتخزينه، ويجرب بعضه هنا وهناك في أرضنا، بل ويمضي إلى أبعد من ذلك فيخصّص الأموال رسميا لدعم حركات التمرد والانفصال في بعض أقطارنا، ثم يجد جميع ذلك داخل صفوفنا من يهلّل له ويصفق، ويعلّل أسبابه ويسوّغ!!

أي منطق هذا المنطق وأي فكر هذا الفكر، وكيف تحوّل المنكر في ذلك إلى معروف والمعروف إلى منكر، والبدهي إلى شاذ، والشاذ إلى بدهي؟..

إن العقود التي سبقت انتفاضة الأقصى وما رافقها من مقاطعة شعبية، هي العقود التي شهدت أكبر عملية غسيل دماغ جماعي على الصعيد الشعبي، وعلى أوسع نطاق، حتى أصبحت "الشرعية الدولية" في قواميس إعلامنا مرادفة لقرارات تصدر عن مجلس الأمن بموازن القوى المتحكّمة فيها، مهما خالفت القيم الثابتة في ميثاق المنظمة الدولية نفسها، وأصبحت شعارات "السلام العادل" هي أن نقبل -ونعلّل دون اعتراض- الاحتلال الباطل عام 1948م ومزيديا عليه من عام 1967م، وأن نجعل من التسليم "سلام الشجعان" ومن التخلّي عن الحق التاريخي الثابت "خيار سلام استراتيجي" لا يتزعزع، ولا يرافقه خيار آخر، وأصبحت "الحقوق المشروعة" بذلك بنودا ممسوخة ما بين اتفاقات كامب ديفيد ومدريد وأوسلو وفروعها، ولو تحققت -ولن تتحقق- فهي لا تصل بحال إلى الخمس من أرض فلسطين ولا تشمل بحال حتى الثلث من أبناء فلسطين المستعمرين والمشرّدين!!

ولم يقم ذلك على فراغ، فعملية غسيل الدماغ الجماعي جعلت في الوقت نفسه:

1- من مفهوم "التعليم الجامعي" أنه لا يكون راقيا إلا إذا كان بالانجليزية، ويزداد رقيًا إن كان في جامعة أمريكية على أرض عربية.

2- ومن مفهوم "الإعلام" أنه لا يكون حرًا إلا على قدر ما يفتح على إبداع فاجر ينتهك القيم وفجور مبتدع يستعبد الإنسان، فذاك ما تمليه "حادثة واقعية" تتماشى مع المواطن الأصلية الحديثة للفجور.

3- ومن مفهوم "التخطيط" أنه لا يكون "تخطيطًا" إلا إذا كان بإشراف أمريكي أو أوروبي.

4- ومن مفهوم "التصنيع" أنه لا يكون مطلوبًا ومفيدًا وناجحًا، ما لم يكن بمشاركة استثمار أجنبي.

5- ومن مفهوم "العلاقات الودية" شارعا باتجاه واحدًا يراعي "المصالح الدولية" لسوانا ولا يراعي مصالحنا الوطنية حتى داخل أرضنا.

والقائمة طويلة.

ليس ما نخشاه أو لا نخشاه من ممارسة المقاطعة الشعبية أو عدم ممارستها هو أن نعرقل أو لا نعرقل "التقدّم" الذي ننشده جميعًا، فهذا سؤال لا يُجاب دون أن نجيب أولاً السؤال الأهم عن حقيقة "التقدّم"، هل هو العلم والتقنية والإنتاج وما يرتبط بذلك ارتباطًا عضويًا منهجيًا، أم هو تلك الصورة المشوّهة لتقدم مزعوم يريده عين أولئك المشككون والمخدّلون الذين يخشون من ضياعه نتيجة الانتفاضة والمقاطعة، وقد أصبح عبر "غسيل الدماغ الجماعي" بمثابة أن

ندخل وراء القوم في جحر الضبّ الذي دخلوه، رغم أننا نرى بأمّ أعيننا أنه جعل ثلاثين في المائة من مواليد المجتمعات الغربية مواليد سفاح ومثلهم من الأطفال والناشئة يعيشون دون "أسرة"، كما تقول الأرقام الرسمية فضلا عما يُسمّى الأرقام المجهولة، وهؤلاء الأطفال والناشئة -كسواهم داخل البقية الباقية من الأسر- معرّضون لجرائم الاعتداء الجنسي بنسبة متصاعدة عاما بعد عام، كما أنّ ذلك التقدّم المعكوس هو ما جعل "حرائر النساء" سلعة محلية ومستوردة في تجارة "الرقيق الأبيض" المزدهرة بميزانيات تعادل ميزانيات شركات عملاقة ودولا صناعية كبيرة، وهو ما جعل الشباب ضحية ألوان من المخدرات والمسكرات بنسب إصابات إيمان مرضية تشمل 10 في المائة من تلك الفئة، أو على أبواب الإصابة المرضية بنسب تصل إلى ضعف ذلك!..

إن الانتفاضة في الأرض الفلسطينية، وما رافقها من مقاطعة شعبية للسلع والخدمات الأمريكية، هما أمام هذه الخلفية التاريخية للوقود الماضية، تعبير جماهيري عن رفض تلك الحصيلة لمسيرة منحرفة، ليس في نطاق قضية فلسطين فقط، بل على صعيد الأرضية التي أوجدتها تلك المسيرة خارج نطاق قضية فلسطين أيضا.

من أجل تربية "وطنية" قومية

إن المقاومة والمقاطعة بهذا المنظور "حدث" يمثل مفصلا حاسما من مفاصل التحوّل الاجتماعي التاريخي، ومن خلاله يعلن "الفرد الواعي" من أبناء شعوبنا بفلسطين وخارج فلسطين، أن مجرى التاريخ بالقضية المحورية في المنطقة، قد تجاوز قاع منحدر التراجع والتسليم الذي وصلت إليه مسيرة كامب ديفيد ومدريد وأوسلو، ولن يكون بعد الآن كما كان حتى الآن.

كما يعلن على لسان "الفرد الواعي" في بلادنا العربية والإسلامية عموما، أن مجرى التاريخ بقضية التقدّم، قد تجاوز قاع منحدر التخلف والعجز الذي وصلت إليه مرحلة التشرذم والنزاعات الجانبية وغلبة التيارات المستوردة، ولن يكون التعامل مع هذه القضية بعد الآن كما كان حتى الآن.

المقاومة والمقاطعة معا تجيبان على من كان يتبنّى سلوك "الوصاية" على الشعوب، بأن الشعوب قد نضجت معرفة ووعيا واستعدادا للتحرك والعمل، لا الكلام فقط، وتجيبان على من كان يتبنّى منطق "التعليل بالعجز" بأن في إمكاننا التحرك على بداية طريق توصل إلى غير ما أوصل إليه العجز أو مزاعم العجز.

وإن زعم لسان التشكيك والتخذيل أنّ الانتفاضة لا تصنع نصرا على آلة حربية إجرامية، فالانتفاضة لا تعطي الجواب من "أبراج عاجية" بل على أرض الواقع فتقول، إنّ مفعول الانتفاضة الأول هو صناعة "الإنسان" القادر على إيجاد شروط الإعداد والاستعداد والعزيمة والمثابرة وإيجاد الوسائل وابتكار المفنّد منها، وغير ذلك مما يصنع النصر، آجلا أو عاجلا، وإن "الشهادة" في معركة الانتفاضة بهذا المنظور الواقعي تعني أنّ هذا "الإنسان" يعمل للنصر، ولو كان النصر بعد استشهاد، وذاك ما يعلمنا إياه إسلامنا، ويحررنا به من مفعول كل عملية غسيل دماغ جماعية مهما بلغت من الإتيان والتعميم، وهو ما تحدّثنا عنه شواهد التاريخ القديم والحديث، كما أنّه هو ما يُسقط منطق من يرون أنفسهم في مرحلة من المراحل، عاجزين عن بلوغ هدف "التحرير" خلال فترة حياتهم الزمنية القصيرة المحدودة، فيمسخون هدف التحرير إلى إدارة ذاتية أو تعايش أو تسليم أو سوى ذلك من القليل الذي يحسبون أنهم قادرون على تحقيقه بأنفسهم، مهما كان الثمن!..

وإن زعم لسان التشكيك والتخذيل أنّ المقاطعة لا تؤذي العدو الأمريكي وبنيتها الاقتصادية العملاقة، فالمقاطعة لا تعطي الجواب بأقلام قادرة على الدوران وتنقن ألوان التعبير والتزوير جميعا، بل من خلال المنطق العملي التطبيقي المشهود فتقول، إن مفعول المقاطعة هو في إعادة تربية "الإنسان"، القادر على إيجاد شروط الاستقلال والتحرر من مختلف أشكال الهيمنة الأجنبية، وعلى تحقيق الأهداف العزيمية الوطنية، بالاستغناء عن كل كماليّ زائد، وتفضيل كل محليّ

مفيد، ورفض كل أجنبي ضاراً، وإن كل طريق طويلة مديدة تبدأ بخطوة، شريطة أن تكون في الاتجاه الصحيح، وأن يصبحها الزاد القويم، وذلك ما نرجوه عندما نتحرك وفق ضوابط شرعنا الحنيف ويحركنا يقين لا يتزعزع بالله عز وجل، كما تجمعنا على اختلاف انتماءاتنا المصلحة العليا لجميع سكان هذه البقعة الجغرافية التي تتميز بكونها الدائرة الحضارية الإسلامية.

إننا بالمقاومة على أرض فلسطين وسواها، وبالانتفاضة الشعبية المفروضة في أنحاء الأرض العربية والإسلامية، وكذلك من خلال المقاطعة المنظمة الهادفة بمختلف وسائل التنظيم والتوجيه الشعبية، إنما نتحرك على الطريق التي أوجبها إسلامنا من قبل ومن بعد، ببذل ما نستطيع وتهيئة ما نملك من أسباب، ثم الاعتماد على الله عز وجل، سعياً وراء أهداف نحمل مسؤولية العمل من أجل تحقيقها، تحريراً لأرضنا ومقدساتنا وتحريراً لإرادتنا وقرارنا، واسترجاعاً لحقوقنا المشروعة الأصيلة في الأرض المباركة، واسترجاعاً لقدرتنا على بناء مستقبلنا بأيدينا على كل صعيد، وهذا بالذات ما ينبغي أن يجمع ما بين الفعاليات الشعبية للانتفاضة والمقاطعة، وبين من يحملون المسؤولية عن صناعة القرار على مختلف المستويات السياسية والاقتصادية وغيرها في بلادنا العربية والإسلامية، ومن ذلك المسؤولية عن تقويم مناهج التربية والتعليم والإعلام والتوجيه، فهي التي تصنع الإنسان القادر على تحقيق التقدم في واقع الشعوب وعلى بلوغ الانتصارات في حياة الأمم، ولقد شقت فئات عريضة من الشعوب هذا الطريق، معتمدة على القليل الذي تملكه من الإمكانيات، وهذا ما لا يفيد معه تشكيك أو تخذيل، بل ستدور الدوائر في نهاية المطاف على من يمارس التشكيك والتخذيل، إنما يفيد معه التلاقي على أرضية مشتركة من وراء اختلاف التيارات الذي سبق وساهم في الضياع والعجز حتى الآن، كما يفيد معه التلاقي بين الحكومات والشعوب، على الاعتصام بحبل الله المتين، وهو القائل في كتابه العزيز {ولينصرن الله من ينصره إن الله لقوي عزيز}، وإذا صدقنا التطلع إلى ذلك النصر الموعود، فلنقرأ ولنستوعب ما سبق هذه الكلمات الربانية وما تلاها في سورة الحج:

{ إِنَّ اللَّهَ يُدْفِعُ عَنِ الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ خَوَّانٍ كَفُورٍ • أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتِلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلُمَاءٌ وَإِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ • الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ • وَلَوْ لَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَهَدَمَتْ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدٌ يُذَكَّرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا • وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ • الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ • وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ }

(الحج: 38-41)

1421/8/8هـ و 2000/11/5م

استمرارية المقاطعة الشعبية رهن بتنظيمها

بين (ممارسات عفوية) ووسيلة دائمة هادفة منظمة فعالة متطورة

استمرارية المقاطعة الشعبية - منطلقات ومعالم أساسية - ضوابط رئيسية - تحديد المسؤولية - الوعي الجماهيري والتخريب - اعتراضات مشروعة وأمثلة عملية

بدأت المقاطعة الشعبية على نطاق جماهيري واسع، من قبل أن تتدلع انتفاضة الأقصى الفلسطينية، ثم اضمحلت شيئاً فشيئاً من قبل أن يبلغ خنق الانتفاضة وشعبها مبلغه، ويعود إلى الساحة السياسية العربية والإسلامية "روتين" المراوحة ما بين أوصلو وخارطة الطريق و-حديثاً- مؤتمر الخريف!. والأصل أن حصار غزة الذي يتخذ شكل القتل البطيء أو الإبادة التدريجية، يستدعي أضعافاً أضعاف ما كانت المقاطعة الشعبية ترمز إليه من قبل، ولكن بقي "الهدوء" سائداً أو مفروضاً على المستويات الشعبية ومستوى "النخب" في معظم البلدان العربية والإسلامية، ويمكن أن نرصد هنا وهناك دعوات جديدة للمقاطعة، ولكن المتأمل في مضامين ما تكتبه أقلام عديدة، توصف بأقلام النخبة عادة، يكشف عن أننا لم نعتبر بدروس الماضي القريب.. القريب، قبل بضع سنوات فقط (يوم كتب هذا الموضوع)، فلم ننظر في المقدمات والنتائج ونربط بينها، لتأخذ الدعوات الجديدة منحى آخر، لا يدع الهدف، ولكن يُحسن استخدام الوسيلة.



أخرج الإمام أحمد في مسنده وأبو داود في سننه بإسناد حسن، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (ما من مسلم يخذل امرأً مسلماً، في موطن يُنقَص فيه من عرضه ويُنتهك فيه من حرمة، إلاّ خذله الله تعالى، في موطن يحبّ فيه نصرته. وما من أحدٍ ينصر مسلماً في موطن يُنقَص فيه من عرضه ويُنتهك فيه من حرمة، إلاّ نصره الله في موطن يحب فيه نصرته). وقد استشهد بهذا الحديث في خطبة الجمعة يوم 23 رجب 1421 هـ، إمام المسجد الحرام الشيخ الدكتور أسامة عبد الله الخياط وقال: (يا أيها المسلمون في أرجاء الدنيا، انصروا إخوانكم في بلاد الأقصى، فإن نصرهم فرضٌ متعينٌ عليكم، فلا تخذلوهم).

وقد أصبح معروفاً لجمهرة المسلمين في أنحاء الأرض، ما صدر من فتاوى كان أوضحها وأوسعها انتشاراً، فتوى الشيخ العلامة يوسف القرضاوي حفظه الله، بتحريم تعاطي السلع والخدمات الأمريكية -مع ملاحظة المعطيات والشروط التنفيذية- فضلاً عن المقاطعة الشاملة تجاه كل ما هو إسرائيلي وصهيوني.

والواقع أن مظاهر المقاطعة الشعبية -وكذلك التفاعل الرسمي "الخجول" معها- بدأت قبل الانتفاضة التي اندلعت باسم انتفاضة الأقصى، وهذا ما يؤكد أن الرفض الشعبي لما شهدته السنوات الماضية كان يتراكم في كل مكان، علاوة على تراكمه داخل الأرض الفلسطينية، إلى أن بلغ مستوى عدم الاحتمال، وفي ذلك بعض ما يفسر سرعة تحويل اسم انتفاضة الأقصى إلى "انتفاضة الاستقلال"، بغض النظر عن كونها لا تحقق -وحدها- هدف الاستقلال، حتى في إطار ما تتحدث عنه السنة من يسوغون انحرافات مسيرة مدريد وأوصلو، أي عن حدود 1967م، ناهيك عن تحقيق هدف التحرير الأصيل.

استمرارية المقاطعة

مع اتساع نطاق مظاهر المقاطعة الشعبية، ومع متابعة مسيرة الانتفاضة نفسها، نجد أنفسنا أمام ثلاثة أسئلة محورية:

1- أليس من المحتمل إذا تغلّبت المناورات السياسية، أو تغلّبت مواقف التخذيّل ومظاهر الضعف الرسمية، على مسيرة الاستعداد الكبير للعطاء والتضحية وما يرافقها من آلام، فأوقفت فعاليات الانتفاضة القائمة على قوافل الشهادة والإصابات والأحزان، وبعض الأعمال المحدودة لإلحاق الضرر بصفوف العدوّ بشريا.. أليس من المحتمل الرجوع آنذاك أن تفقد المقاطعة الشعبية أيضا، على المستوى العربي والإسلامي، قوّة الدفع المحرّكة لها وجدانيا، فتعود الأمور إلى مجاريها المخزية الرتيبة المرفوضة على منحدر التراجع والتنازلات على صعيد قضية فلسطين وطريق التبعية الاقتصادية والانهيار على كل صعيد؟..

2- أليس من المحتمل بالمقابل أن يؤدّي ما لا يزال منتشرًا نسبيًا من "العشوائية" أو "العفوية" في فعاليات المقاطعة الشعبية، إلى أضرار ذاتية، على المستوى الاقتصادي وسواه، فتسبّب ما لا يرد في الأصل، كما تتحوّل الأضرار إلى ذريعة لتحرك مضادّ لهذه المقاطعة الشعبية، من داخل الصفوف وداخل الحدود، وبالتالي تقع "معارك جانبية" أشدّ ضررا، أو يجري إخماد فعاليات المقاطعة نفسها، فتضاف إلى سجل طويل من صنع عوامل التئيب ونشر الأوهام بالعجز وإشاعة روح التبدّل، في مجرى الصراع الطويل مع العدوّ الصهيوني وحاضنته الأمريكية؟..

3- يقول كثير من المفكرين والمطلّعين المخلصين، ولندكر منهم مثلا الدكتور عبد الوهاب المسيري (رحمه الله)، والدكتور بشير نافع، والأستاذ ياسر زعائرة، والدكتور عبد الستار قاسم، وغيرهم.. يقولون ما معناه على وجه التقريب، إنّ هذه الانتفاضة عبارة عن حلقة في سلسلة طويلة من الانتفاضات الفلسطينية على امتداد تاريخ القضية الحديث، فهي - وإن حملت عنوان الاستقلال- لن تؤدّي إليه دون أن تتحقق عناصر أخرى للتحرير ما زالت مفقودة، وقد يجري إخمادها عاجلا أو آجلا بمثل وسائل إخماد الانتفاضة الماضية أو سواها. وبهذا المنظور يمكن أن نقول أيضا إنّ المقاطعة الشعبية التي تصاعدت في مرافقة الانتفاضة الآن، وحوّلت التعبير عن "الغضب" إلى "ممارسات عملية" ما، تفقّر إلى عناصر عديدة أخرى لتحقيق الهدف المفترض لها، وهو التحرر من "الهيمنة الأمريكية على صناعة الأحداث في المنطقة" بما في ذلك ضمان استمرار العدوان اليهودي الصهيوني، ومن هنا السؤال: ما الذي ينبغي صنعه لتوظيف المقاطعة توظيفا قويا يجعلها عنصرا فعّالا على هذا الطريق، وبالتالي عنصرا فعّالا على طريق تحرير فلسطين ودحر الغزوة الأمريكية والصهيونية المعاصرة؟..

هذه تساؤلات تدور حول بعض الجوانب الهامة التي تؤكّد أننا أمام مهمة حاسمة، إمّا أن ننهض بها، أو تقتصر النتائج في حدود أن تأخذ الانتفاضة كما تأخذ المقاطعة الشعبية مكانا كريما في قائمة المحاولات المباركة والمخلصة من حيث الأصل، إمّا بقيت محاولات دون مستوى التأهيل لتحقيق الهدف أو الاقتراب من تحقيقه.

المطلوب هو أن تتطوّر المقاطعة الشعبية -ولن تتطوّر بصورة عفوية تلقائية- إلى وسيلة دائمة هادفة منظمة فعّالة متجددة، بما يضمن استمراريتها وسلامة طريقها باتجاه الغاية البعيدة، ويحول دون وقوع سلبيات، ويحقق أهدافا مرحلية مناسبة نحو تلك الغاية.

منطلقات ومعالم أساسية

يوجد حاليا فريق لا يمنعه حذره من مواجهة الغضب الجماهيري، من أن يمارس مباشرة أو تحت رداء الناصح الأمين، مواقف تتطوي على تثبيط الهمم والعزائم المتحرّكة تلقائيا على طريق المقاطعة لكل ما هو إسرائيلي وأمريكي، بحجج قد لا تكون واهية جميعا، ولكنها توظّف في الاتجاه الخاطئ، كالحديث عن ارتفاع نسبة الأضرار الذاتية، أو

عدم جدوى ما تسببه المقاطعة من أضرار على صناعة القرار الأمريكي أو السلوك الهجمي الإسرائيلي، أو -وتلك شرّ هذه الحجج- تناقض أسلوب المقاطعة مع السلوك "الحضاري" الذي ينبغي أن يظهر فيه بين الأمم في عالمنا المعاصر!..

و"النصيحة الأمينة" تتطلب من صاحبها عند الحديث عن هذه الحجج أن يبيّن أنها لا تستدعي الانكفاء قطعاً، ولكن تستدعي فيما تستدعي تثبيت بعض القواعد الأساسية، ومنها كأمثلة:

1- الوصول إلى أي هدف يتطلب من البذل وبالتالي من التضحيات ما يتناسب طردياً مع أهمية ذلك الهدف.
2- تخفيف الأضرار الذاتية ضروري ولكنه يتحقق بالتخطيط والتنظيم والتوجيه، لا الامتناع عن استخدام وسيلة تحقق منافع أكبر وأهم.

3- يظهر جدوى المقاطعة عند تحديد "الهدف" المقصود منها، وهو جزء معيّن من بين أهداف عديدة، يراد لها أن تتكامل على طريق التحرّر من الهيمنة الأجنبية، فليس المطلوب "تدمير الاقتصاد الأمريكي أو الإسرائيلي" عبر وسيلة المقاطعة الشعبية، إنّما ذلك ما ينشره المعارضون أو الواهمون، كما لو كان هو الهدف فعلاً، ثم يقول المعارضون - تثبيطاً- هذا هدف غير قابل للتحقيق عن طريق المقاطعة!.. هنا ينبغي تصحيح مجرى النقاش وتثبيت الهدف المقصود، وليس القعود تجاه المساعي المضادة لنشر دعوات رفض الوسيلة بذريعة استحالة تحقيقها لهدف موهوم.

4- إنّ مجرد اعتبار المقاطعة الشعبية جزءاً من تكوين الفرد والمجتمع على طريق استعادة المبادرة في صناعة القرار وصناعة الحدث في عالمنا المعاصر، يكفي لتعليل الدعوة إلى ممارستها والعمل على انتشارها وبيان خطأ اعتراضات المثبتين عليها، ولكنها تحقق ما هو أبعد من ذلك أيضاً.

5- وأخيراً.. الأصل أنّنا من ناحية تصوّراتنا وقيمنا الذاتية، نرفض المقاطعة كوسيلة في العلاقات بين الشعوب والأمم، ولكن فيما يقال عن عدم ملاءمتها لعالمنا المعاصر وسلوكه الحضاري من الضعف والوهن ما تصعب مناقشته مناقشة منطقية، فلا أوضح ولا أظهر من شدة تناقضه مع الواقع القائم في عالمنا المعاصر، والمشهود بالعين المجردة، والملموس يومياً، لا سيّما ما يصنعه الأمريكيون. ولكنّ الأهم من الدخول في جدل لا قيمة له على هذا الصعيد، هو ما نثبته لأنفسنا بغض النظر عمّا يصنعه الآخرون، وهو أن المقاطعة وسيلة من الوسائل، وأنّها:

- وسيلة "حضارية" عند استخدامها لتحقيق هدف مشروع مثل تحرير الإنسان والأرض.
- وهي نفسها وسيلة "إجرامية" عندما تستخدمها دولة كالولايات المتحدة الأمريكية لفرض هيمنتها على أي دولة أخرى، وعندما تنطوي على جهد مبذول مقصود من أجل نشر التخلف الذي يسببه مثلاً حجر المنجزات البشرية المشتركة على طريق التقدّم التقني الحديث، أو من أجل نشر التجويع الذي يسببه مثلاً التعامل الأمريكي مع تجارة الحبوب أو التعامل الأوروبي مع الفائض الزراعي والغذائي، أو من أجل نشر العجز في بلدان معينة عن مجرد ردع خطر عسكري خارجي وهو ما يسببه احتكار السلاح، والعمل على منع توافر قوّة دفاعية لصدّه، هذا علاوة على عشرات الأمثلة المعروفة عن ممارسات المقاطعة بدءاً بالصين الشعبية وكوبا، مروراً بإيران وليبيا، وانتهاءً بالعراق (ثم ما وصل إليه الحصار الإجرامي لقطاع غزة).

أليس من "المضحك المبكي" إذن (بل المخجل المزري) أن يعترض معترض على مقاطعة شعبية لبضائع وسلع أمريكية، بحجة عدم تلاؤم أسلوب المقاطعة مع روح العصر، أو عدم مسؤولية أصحاب الشركات الأمريكية ومن يمولها من يهود وغير يهود، عن السياسات الأمريكية والإسرائيلية!..

على أنّ في ساحة الحديث عن المقاطعة أمراً آخر لا علاقة له بالمعارضين عليها -وهم نسبة محدودة على كل حال- وإنّما يتردّد على ألسنتنا عموماً من منطلق الإخلاص أيضاً، وهو الدعوة إلى المقاطعة تحت عنوان "التضامن" مع شعب فلسطين، والتضامن مطلوب، ولكنّه يعني ضمناً "فصل" قضية فلسطين عن أرضيتها الأصلية في المنطقه

بمجموعها، وذلك ما صنعه الهبوط بالقضية المصرية المشتركة على منحدر التنازلات التاريخي في العقود الماضية من قضية إسلامية، إلى قومية عربية، إلى قضية دول مواجهة وأخرى مساندة، إلى قضية دول الطوق، إلى قضية مشكلة "فلسطينيين مع دولة إسرائيلية" ومشكلة دول عربية مع "دولة إسرائيلية مجاورة"، أي الهبوط بها من صراع شامل على جميع المستويات، إلى مجرد مشكلات جزئية متفرقة وثنائية "اعتيادية" يجري حلها بمفاوضات واتفاقيات وبترسيم حدود وتبادل سفارات!..

إنّ ما يجب أن يكون واضحا كل الوضوح وأن يكون من الأسس التي تقوم المقاطعة الشعبية وسواها من الفعاليات عليها هو:

ليس ما سقط في فلسطين على أقدام المقاومة هو اتفاق أو سلو أو مشروع مدريد فحسب، وإنما سقط التصور الفاسد الذي قام عليه هذا وذاك وما سبقهما وما لحق ويلحق بهما، من قبل اتفاقات كامب ديفيد إلى ما بعد "الرؤية" الأمريكية الضبابية لدويلة فلسطينية ممسوخة.

إنّ في مقدّمة ما كشفه التحرك الشعبي الأوّل المرافق للأيام الأولى من انتفاضة الأقصى، هو أنّ الوجدان الشعبي يرفض هذا المسلسل على طريق التسليم باسم السلام، ويدرك أنّ الوجود الإسرائيلي بحدّ ذاته هو الخطر المشترك على الجميع، وليس على الفلسطينيين فحسب، وأنّه وجود باطل مرفوض من حيث الأساس، ولا تمييز في خطره وعدوانيته ما بين فلسطينيين وغير فلسطينيين، ولا بين عرب وغير عرب، ولا بين مسلمين وغير مسلمين في هذه الدائرة الحضارية المشتركة، التي لا يمكن لجسم غريب أن يستقرّ فيها، ولن يستقرّ، ولكنّه "يؤذي" ما بقي قائما موجودا، والمسؤولية مشتركة كما أنّ المصلحة مشتركة في مواجهة هذا الإيذاء واقتلعه من جذوره.

هنا لا يخفى المغزى العميق لحقيقة أنّ المقاطعة الشعبية انتشرت ممارستها في مصر والأردن (حيث فرضت معاهدتان باطلتان للتسوية) على وجه التخصيص أكثر من سواهما، ولهذا ينبغي التعامل مع المقاطعة على مستويين في الوقت نفسه:

1- فهي من جهة تعبير صادق وعملي عن المنطلق الشعبي عبر الحدود المختلفة، والذي يرى في قضية فلسطين قضية محورية مشتركة، ويرى في هدف التحرّر من الهيمنة الأمريكية وفي هدف تحرير الأرض المباركة هدفا محوريا مشتركا، ويستخدم المقاطعة الشعبية كوسيلة من الوسائل للتعبير عن هذا الهدف، ودعم الوسائل الأخرى الضرورية للوصول إليه.

2- ومن جهة أخرى ينبغي توظيف المقاطعة الشعبية نفسها كمنطلق من منطلقات العمل من أجل العودة بالقضية وما يُطرح فكريا وسياسيا على صعيدها، إلى مسارها الصحيح وإلى موقعها الأصيل، كقضية محورية مشتركة، لا تصحّ تجزئتها.

لا بدّ أن يستقرّ في الأذهان أثناء الفعاليات والممارسات الشعبية للمقاطعة، أنّ المقاطعة الشعبية في مصر هي لخدمة مصالح مصر وفلسطين وسائر العرب والمسلمين، وأنّ المقاطعة الشعبية في الخليج هي لخدمة مصالح الخليج وفلسطين وسائر العرب والمسلمين، وهذا ما يسري على سائر الأطراف والبلدان دون استثناء، إنّما مع كل ما يجب أن نقدّره وأن نمارسه تحت عنوان "التضامن مع شعب فلسطين" لا ينبغي أن نحول هذا التضامن إلى صيغة واجب نوّديه أو نقصر في أدائه تجاه طرف آخر، ففلسطين وشعبها، كمصر وشعبها، أو سورية وشعبها، أو موريتانيا وشعبها، أو كشمير وشعبها، جزء عضوي من الجسد الواحد ومن البنیان المرصوص، وإنّ كل تضامن بين العرب والمسلمين، هو في الوقت نفسه جزء من الواجب الذاتي المفروض، فرديا وجماعيا لتحقيق المصالح الذاتية علاوة على المصالح المشتركة.

ضوابط رئيسية

ومن الخطأ إلى حد كبير تعميم النظرة إلى المقاطعة الشعبية كما لو كانت مجرد تعبير عن غضب، أو وسيلة عاطفية غير منضبطة، وما شابه ذلك، فهي وسيلة بالغة الأهمية والخطورة في وقت واحد، وبالتالي يجب التعامل معها على هذا الأساس، ليس من جانب الناقدین باتجاه التخلص منها، بل من جانب الداعين إليها ليحسن استخدامها وتوظيفها. أصبح من الضروري أن يتحوّل كل جانب عشوائي بقي في هذه الظاهرة المخلصة المتفجّرة إلى تحرك جماعي هادف، وأن يُبدل -في الوقت المناسب دون تأخير- ما ينبغي بذله من الجهود، على مستوى الدراسة والتخطيط والترشيح والتوجيه والمتابعة والتقويم والتطوير، مع اعتبار ذلك مهمة دائمة وليس أمراً وقتياً طارئاً يكتمل في مؤتمر ما أو عبر بيان ما.

ومن المفيد في هذا الإطار التنويه ببعض النقاط الأساسية الأولية كأمثلة على سواها وبإيجاز شديد:

1- صحيح أنّ المقاطعة سيف ذو حدين كما يقال، ولكن الأضرار المتفاقمة من جراء "عدم المقاطعة" باتت أشدّ وأوسع نطاقاً على المدى القريب والبعيد، من سائر ما يمكن أن تسببه المقاطعة من أضرار ذاتية.

2- المطلوب مقاطعة شاملة تجاه الكيان الصهيوني الغاصب، لا تترك على المستوى الشعبي ثغرة من الثغرات، وفي الوقت نفسه لا تتوقف المطالب المشروعة الملحة لممارسة المقاطعة الشاملة المماثلة على المستوى الرسمي، حتى تتحقق الاستجابة بالشكل الكافي وبالمستوى المطلوب والمفروض.

3- وليس المطروح فيما يتعدّى ذلك، ولا سيما تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، هو التحوّل بين ليلة وضحاها ممّا نعرف بوجوده من علاقات قائمة على مختلف المستويات، وبمختلف الصور، المقبولة وغير المقبولة، إلى سلوك طريق المقاطعة بصورة شاملة، ولكنّ المطلوب على الفور، هو التحرك القوي والدائم في هذا الاتجاه، بصورة تصعيدية، وبخطوات وإجراءات ترافقها خطوات أخرى، مكملة وضرورية للتعويض عن النقص حيث يمكن التعويض، والاستغناء ببدائل أخرى حيث يمكن إيجاد البدائل.

3- كذلك لا بدّ في كل خطوة من خطوات المقاطعة، من اتخاذ ما يكفي من الإجراءات العملية، كيلا تتحوّل عن هدف توجيه ضربات مشروعة وموجعة لعدوّ خارجي، إلى تسبب أضرار غير مشروعة ولا مطلوبة لأي فئة من الفئات داخل بلادنا العربية والإسلامية، على مستوى العاملين في قطاعات ما طلبا للرزق، دون ما يكفي من الوعي بالنتائج، أو حتى المتورطين في استثمارات مشتركة مع جهات أجنبية معادية طمعا في مكاسب ما يمكن تحقيقها في الأصل دون ذلك التورط، فضلا عن المعتادين إلى درجة شبيهة بالإدمان على سلع معيّنة فهم في حاجة إلى "الشفاء من الإدمان" لا الاستعداد أو إثارة أزمة إضافية بدلا من تخليصهم ممّا هم فيه.

لم يعد السؤال الحاسم: هل نمارس المقاطعة أم لا؟.. فقد أجاب الموقف الشعبي على هذا السؤال وحسمه، إنّما السؤال الحاسم هو: كيف نمارس المقاطعة، وكيف نمضي بها، وكيف ننظمها، وكيف نوظفها مرحلة بعد مرحلة، وفي ميدان بعد ميدان، حتى تتحقق أهدافها جنبا إلى جنب مع الأهداف القابلة للتحقيق بوسائل أخرى، فآنذاك وعلى هذه الأرضية فقط، يمكن أن يفيد النقاش وأن يدور حوار جادّ بصدد جدوى المقاطعة الشعبية وكيفية ممارستها وإمكانات توجيهها وتنظيم فعاليتها.

ولا بدّ من التنويه بأنّ الحديث يدور إذن حول "المقاطعة الشعبية" أولاً، وحول "المقاطعة الرسمية" على مستوى الدول ثانياً، ولكن لا يعني هذا قطعا تبرئة الدول من مسؤولياتها، إنّما يعني الخروج من تحويل الحديث عن المقاطعة والدعوات "المتناثرة" بصددها، دون تخطيط وتنظيم وتنفيذ مدروس، ومن تصويرها وكأنّها ضرب من العيب أو وسيلة من وسائل "امتصاص الغضب" فحسب، بدعوى عدم ممارستها على الصعيد الرسمي، فالمقاطعة الشعبية نفسها صورة من صور الضغط العديدة الواجب استخدامها شعبياً على أوسع نطاق، لتصبح المواقف والممارسات الرسمية

معيرة عن إرادة الشعوب في هذا الميدان، كما ينبغي أن تكون معيرة عن إرادة الشعوب، وليس محاصرة وخانقة لها في مختلف الميادين.

يجب أن يسقط على المستوى الرسمي كما سقط على مستوى الشعوب، ذلك الحاجز النفساني الوهمي الخطير المفروض على صناعة القرار والذي جعل من الحديث عن أي إجراء يستهدف الولايات المتحدة الأمريكية، ومهما بلغ عداؤها السافر لقضايانا المصرية، أمرا محظورا.

تحديد المسؤولية

إذا كان المطلوب كما ذكر ألفا تخلص المقاطعة الشعبية من بقايا ممارسات عفوية، لتكون وسيلة دائمة هادفة منظمة فعالة متطورة، بما يضمن استمراريتها وسلامة طريقها باتجاه الغاية البعيدة، ويحول دون وقوع سلبيات، مع تحقيق أهداف مرحلية مناسبة نحو تلك الغاية.

فالمطلوب تبعا لذلك قدر كبير من أعمال التخطيط والتنظيم والتوجيه والضبط والتقييم والتطوير، وليس مجرد الحديث أو المقال أو البيان أو الخطبة الحماسية عن هذه الكلمات، دون أن يتجسد مضمونها على أرض الواقع. وهذه مهمة كبيرة، تقع على عاتق القادرين أكثر من سواهم على أدائها، وليس على "العامّة المتجاوبين مع دعوات المقاطعة والمتسائلين عن سبل ممارستها لتظهر نتائجها.

القادرون على أداء المهام المذكورة هم المقصودون بتلك التساؤلات، وهم بذلك المطالبون بقيادة المقاطعة الشعبية قيادة منهجية، وليس مجرد الدعوة إليها، والمقصود مثلا ما تشكل من لجان في أكثر من بلد، وكذلك الجمع الكبير من مؤسسات العلماء والدعاة والمفكرين والكتّاب والصحفيين والمنقّفين، الذين تداعوا من وراء مختلف الحدود والفواصل، إلى اتخاذ مواقف مشتركة، وتحديد مطالب بيّنة، من قبل انعقاد القمة العربية الأولى في حقبة الانتفاضة، وتابعوا ذلك التواصل وإعلان المواقف من بعد.

هؤلاء -ومن ينضم إليهم - يحملون المسؤولية المباشرة، ولا ينبغي أن يقف عملهم عند اتخاذ المواقف مع انعقاد قمة ما، أو سوى ذلك من المناسبات، بل هم مدعوون إلى التصدي بأنفسهم لقيادة تحرك عملي يتجاوز الحدود والشكليات، ويحقق الغرض المطلوب من المقاطعة الشعبية، كساحة من ساحات العمل لقضية فلسطين، وقضية مستقبل المنطقة العربية والإسلامية بأسرها.

والجدير بالتأكيد هنا، أنّ من يدعو إلى المقاطعة خارج هذا الإطار، في بيان صحفي أو موقف نقابي أو ما شابه ذلك، يمكن أن يعطي دعوته مصداقيتها وفعاليتها على قدر ما يسعى لتنسيقها ووضعها في إطار مشترك مع سواها، وبالتالي فهو مدعو إلى التواصل مع تلك اللجان وتلك المجموعة من العلماء والدعاة الذين يوجد ما يكفي من الأدلة على أنهم لم يتواطؤوا فيما بينهم على عمل "مشترك" إلا وفق ما استدعاه وجدان هذه الأمة والحرص على مستقبلها والإخلاص لقضاياها المصرية، وهذا من وراء تعدد التيارات والتوجهات واختلاف الآراء في قضايا أخرى.

كذلك فالجدير بالتأكيد هنا أنّ "الرسميين" إذا بقوا في حدود ما طُرح عبر مسلسل القمم الرسمية ما بين القاهرة والدوحة وبيروت، وخارج نطاقها، فستزداد الهوة الفاصلة بينهم وبين "التيارات الشعبية"، وهذا ما لا ينبغي أن يقع، فعواقبه خطيرة، ولكن أقل ما يُتَظَر منهم، الآن وعلى مختلف المستويات وليس على مستوى القمم فقط، هو احتضان تلك "المقاطعة الشعبية"، وتأييدها علنا، وأول ما يعنيه ذلك على الصعيد التطبيقي، تمكين فعاليتها الشعبية المسنّقة عن الحكومات من التحرك، ومن السعي المضمون الآمن، لتنظيمها وتوجيهها، بما يحقق غاياتها وأهدافها المرورية، دون أن تسبب أضرارا ذاتية كبيرة.

الوعي الجماهيري.. والتخريب

قبل الحديث عن الجهود الضرورية لتحقيق المطلوب وتجنب المحذور في المقاطعة الشعبية، ينبغي التنويه بتلك الحملات المبالغ فيها تجاه بعض مظاهر "العنف العشوائي" الذي رافق تحرك الشبيبة الغاضبة في بعض الأعمال الاحتجاجية، بما في ذلك اقتران ممارسة المقاطعة بارتكاب أعمال تخريبية لمحات تجارية، أو قذفها بالأحجار، وما شابه ذلك، فمع كل التأكيد دون تحفظ أن هذا أحد المظاهر الرئيسية التي ينبغي العمل على تجنب وقوعها، ويساهم تطوير توجيه المعارضة في تجنب وقوعها فعلا، ينبغي التأكيد أيضا أن بعض المواقف السياسية والأمنية والإعلامية:

أولا - تتجاهل في تعاملها مع هذه المظاهر المرفوضة، سببها الرئيسي الكامن في درجة الغليان المكبوت الذي:

1- صنعه من جهة ذلك الإجرام العلني المتواصل منذ سنوات والبالغ ذروة جديدة في الوقت الحاضر، على حساب أطفالنا وأخواتنا وأمهاتنا وآبائنا وشبابنا ومقدساتنا وزيتوننا وممتلكاتنا، وعلى حساب كرامتنا وحقوقنا ومستقبلنا، ثم ما يجده من عون مالي وغير مالي من خارج صفوفه وهو يمارس ذلك الإجرام الذي تعف عن مثله الوحوش، وبالتالي ما يؤججه هذا الإجرام السافر من مشاعر لا يسهل ضبطها ولا كبتها في النفوس.

2- وصنعه من جهة أخرى ذلك الخذلان الرسمي المخزي للقضية وما يرتبط بها ولضحاياها، بل وحقيقة أن مستوى الخذلان وما واكبه من حملات تضليل وتزييف، قد تردى إلى درجة أخطر وأشد مدعاة للفتنة، وهو قيام أجهزة أمننا وحكوماتنا بفرض القيود والأغلال على كل تحرك جماهيري، ليس من أجل جهاد مفروض أو عمل فدائي مطلوب فحسب، بل حتى لمجرد التنفيس عن الغضب وإظهار مشاعر التضامن بين العرب والمسلمين.

إن هذا الوضع لا يستدعي استغراب وقوع أعمال عنف محدودة الحجم والأثر -وهي مرفوضة على كل حال- بل يستدعي الإعجاب بمستوى الوعي الذي وصل إليه عامة الجماهير في بلادنا العربية والإسلامية، فلم يتحول الغضب الكبير إلى سيل جارف لكل ما أمامه دون ضبط ولا تفكير.

ثانيا - كما تتجاهل تلك المواقف أن أولئك الذين ينطلقون في بعض البلدان الغربية، من مثل تلك الحوادث المحدودة للتنويه سرا وعلنا، بخطر "الجماهير على الحكومات العربية والإسلامية" وليس على الكيان الإسرائيلي وحاضنته الأمريكية فقط إذا لم يستمر "ضبطها أمنيا"، هم أنفسهم الذين لا يواجهون في بلادهم الغربية، بمثل تلك الأساليب القمعية، ولا بقوانين حظر التجمعات وغيرها، ولا بالأحكام الاستثنائية وأنظمة الطوارئ وما شابهها، مجموعات غوغائية بمعنى الكلمة، تتحرك على أرض البلدان الغربية، فتدمر لمجرد التدمير، وتقتل لمجرد القتل، وتعتدي لمجرد الاعتداء، بدوافع عنصرية، أو حتى تحت عناوين "الفوضوية"، بل وفي إطار ما هو معروف من عنف دموي يمارسه "هواة" ألعاب رياضية، فأين المصادقية في "تصائح" زعماء تلك البلاد لزعماء بلادنا، أن يكتبوا التعبير الشعبي عن الغضب بالأساليب القمعية المتبعة، حتى وإن أتى ذلك التعبير تحت تأثير الألم من مشاهد قتل الإخوة الأشقاء، صغارا وكبارا، بلا حساب ولا عقاب!.. هي من قبيل ما يوصف بدسّ السم في الدسم، طلبا للفتنة ما بين الحكومات والشعوب. ولهذا وجب بالمقابل التأكيد:

إن الدعوة إلى تنظيم "المقاطعة الشعبية" بما في ذلك ضبط مظاهر التعبير الشعبي عن المطالبة بها، ومظاهر ممارستها الجماهيرية، لا تعني رؤية هذا المطلب من منظور منطلق غربي يزعم الغيرة على مصالح حكومات بلادنا، ويوهم بأنها لا تكمن في وقف دعم عدوّها وعدوّ شعوبها، بل تكمن في "استعدادها" على شعوبها.

إنما تنطلق هذه الدعوة إلى تنظيم المقاطعة وضبطها من حقيقة أننا بمقاييس الدين الذي تدين به الغالبية العظمى من تلك الجماهير، والقيم الإنسانية المشتركة بين البشر، ومقاييس مصالحنا الذاتية، نستشعر الأخطار الداخلية التي يمكن أن تترتب على تلك المظاهر المرفوضة، ونقدّر أن هذا الطريق لا يحقق الغرض المطلوب من المقاطعة الشعبية، أو من ممارسة الضغوط على الحكومات لتمارس بدورها المقاطعة المنهجية على مستوى رسمي.

اعتراضات مشروعة وأمثلة عملية

نقلت بعض الكتابات الإعلامية ردود أناس من عامة الجمهور في مصر، قاطعوا بعض المحلات المشبوهة، ثم عاودوا الشراء منها بعد أن خفّضت الأسعار وأضافت مغريات مادية عديدة، فكان من تلك الردود ما يتناول محاور باللغة الأهمية، لا بدّ من وضعها في الحسبان في نطاق عملية "التخطيط والتنظيم والمتابعة" المفروضة على الدعاة إلى تلك المقاطعة والقائمين عليها، ومنها بإيجاز:

- إيجاد بدائل من السلع والخدمات عن "الضروريات" التي يراد الاستغناء عنها عبر المقاطعة.
- فقر الغالبية من السكان مقابل "النفس المالي الطويل" عند شركات عملاقة يمكن أن تتحمّل الخسارة لفترة ما.
- إيجاد بدائل من أماكن العمل لتأمين رزق العمال والمستخدمين المتضررين في المواقع التي تتال المقاطعة منها.
- إيجاد ضمانات قانونية وإجراءات كافية لاستثمارات "العرب والمسلمين" كبديل يعوّض الاستثمارات "المعادية".
وعلاوة على ما يُستخلص من هذه النماذج المشار إليها من حديث عامة المواطنين، يمكن أن نضيف عناصر عديدة أخرى مثل البحث عما يعوّض الضرائب لصالح خزينة الدولة من مشاريع معادية، أو ترتيب الأولويات فيما يمكن الاستغناء عنه على المستوى الشعبي ومستوى الاقتصاد الوطني، إلا أن هذه التفاصيل بالذات، هي ما لا يمكن تحديده الواقع، وبالتالي تحقيق الهدف المطلوب على الوجه الأمثل، إذا ما بقيت المقاطعة الشعبية من صنع تحرك جماهيري عفوي، أو بقيت قيادة هذا التحرك دون المستوى الضروري من الترشيح والتنظيم، أو إذا بقيت بعض مظاهر التوجيه، مقتصرة على مكان دون آخر، وميدان دون ميدان، وقطر دون قطر، ومتفرقة عن بعضها بعضاً، فلا تبلغ من الأهداف المرحلية أو الغاية البعيدة ما يستحيل بلوغه دون تنسيقها وتكاملها.

إنّ العناصر المعدودة التي تكشف عنها الأمثلة الواردة عن الاعتراضات الشعبية المشار إليها، إنّما هي نماذج عن مجموعة العناصر التي ينبغي أن توضع في الحسبان لتوجيه المقاطعة الشعبية بصورة هادفة، وهي عناصر تتطلب دراسة منهجية من جانب من يتوافر لديهم ما يكفي من معلومات واختصاصات وخبرات، فضلاً عن الصلة المباشرة بالواقع الشعبي والاقتناع العقلاني إلى جانب التأثير الوجداني، بدور "المقاطعة الشعبية" ومفعولها في إطار قضية فلسطين، وباعتبارها القضية المحورية بمختلف المقاييس الوطنية والقومية والإسلامية الشاملة والإنسانية.

ومن خلال ما سبق يمكن القول إن الدعوة إلى تنظيم المقاطعة الشعبية يعني:

1- أن تتلاقى خيوط توجيهها لدى جهة تجمع من العناصر ما يضمن لها ثقة جماهيرية تتجاوز الحدود القطرية وترقى بها فوق الشبهات، وهذا ما نتوخاه في اللجان التي تشكلت رغم الأوضاع القمعية المعروفة، وفي مجموعة العلماء والدعاة والمفكرين والإعلاميين الذين سبقت الإشارة إليهم.

2- أن تقوم تدريجياً لجان للمقاطعة على مستويات محلية وفرعية، في الأحياء والمؤسسات والهيئات المختلفة، لتتكامل على مستوى المدن والأقطار، بما يشمل العمل الطوعي من جهة، وبما يضمن اجتماع الاختصاص والكفاءة والمكانة الشعبية المحلية لدى عناصرها من جهة أخرى، فضلاً عن المستوى العالي من الوعي والقدرة على التعامل مع الجهات الشعبية والرسمية في وقت واحد.

لا يمكن في إطار مقال إعلامي أكثر من ذكر بعض العناوين، ولكن يبقى العمل الفعّال الحقيقي المطلوب، هو ما ينبغي أن ينجزه من تحمّلهم مواقعهم في واقعنا العربي والإسلامي تلقائياً المسؤولية عن تحويل الكلام إلى أفعال، والأفعال إلى منجزات، والأخطاء إلى دروس، والممارسات العفوية إلى فعاليات منهجية، والعواطف المتفجرة إلى طاقات بناءة، ولا يضيع الله أجر من أحسن عملاً، والعاقبة للمتقين.

1430/2/9 هـ و 2009/2/4 م

المقاطعة.. بين العشوائية والتنظيم

كيف نجعل من المقاطعة الشعبية سلاحا فعالا ووسيلة نهوض

بين أيدينا - بعض ما نفتقد - بعض ما يجب صنعه

جميعنا يرصد كيف تحول ما سمّي "سلاح المقاطعة" إلى "فورات وهبات شعبية" تملو وتهبط، تنتشر وتنتقلص، حتى بات مفعوله شبيها بمفعول ما سمّي "المقاطعة الاقتصادية الرسمية" واغتيل اغتيالاً من جانب أنظمة الحكم، لا سيما من خلال الامتناع عن حضور اجتماعات المجلس العربي الرسمي في دمشق لمتابعة المقاطعة، كيلا ينعقد النصاب، وبالتالي كيلا تُتخذ قرارات أصلاً، وهذه مرحلة متقدمة بالمقارنة مع مرحلة سابقة عندما كانت تتخذ القرارات فيها ثم يجري تمميع تطبيقها على أرض الواقع.



بين أيدينا

إضافة إلى رصد الضعف الطارئ على "سلاح المقاطعة الشعبية" يتحدث كثيرون عن أن السبب كامن في طريقة التعامل معه، وقليلاً ما تتحدد "الخطوات العملية" ليستعيد فعاليته، وإن تحددت على الأوراق، فنادرًا ما يرافق ذلك إيجاد آليات لنقل الكلام إلى واقع عملي، وإذا وجد القليل من الآليات كاللجان على المستوى الوطني أو المحلي، فلا يكاد يُبذل جهد حقيقي من أجل تبادل الخبرات العملية، والتنسيق، ناهيك عن تخطيط مشترك وعمليات تقويم متجدد، للانتقال من مرحلة إلى مرحلة نحو "الهدف" المقرر للمقاطعة.

بين أيدينا مما تراكم عبر السنوات الماضية على صعيد المقاطعة الشعبية:

- 1- فتاوى من جهات موثوقة وعلماء مرموقين من حيث علمها ومكانتها.. كالشيخ يوسف القرضاوي مثلاً
- 2- دعوات من تنظيمات كبرى تحظى بتأييد جماهيري عام.. كاتحاد العلماء المسلمين مثلاً
- 3- لجان تشكلت بجهود محلية لممارسة المقاطعة.. كما في مصر والأردن وسورية مثلاً
- 4- مواقع شبكية عديدة تخصصت لمتابعة قضايا المقاطعة.. لعل أهمها موقع (قاطع) مثلاً
- 5- مقالات إعلامية قيمة تجد طريقها إلى وسائل الإعلام.. رغم "المناهضة الرسمية!" للمقاطعة
- 6- معلومات وأرقام "مبعثرة" تنتشر في المنتديات والمواقع الشبكية عن "حصيلة" المقاطعة
- 7- معلومات صحيحة.. وأخرى مغلوطة.. عن جهات اقتصادية وتجارية جديدة بالمقاطعة أكثر من سواها
- 8- معلومات محدودة (ومضخمة أحياناً) عن انتشار المقاطعة في بلاد الغرب نفسها

وبين أيدينا في الوقت الحاضر:

"فورة أخرى" من الفورات والهبات المتتالية لإعادة الحياة إلى فعاليات المقاطعة، بتأثير الأحداث المأساوية المرافقة لموقعة الفرقان في قطاع غزة.

ومن طبيعة العمل الشعبي أن يسبق انتشاره تنظيمه، ولكن ليس من مقومات نجاح العمل الشعبي أن يتأخر تنظيمه كثيرا عن انتشاره.

ومن المعطيات الواقعية في البلدان العربية والإسلامية أن العراقيل الرسمية وغير الرسمية في وجه تنظيم عمل شعبي، عراقيل كبيرة، ولكن لا ينبغي أن نتوقع تحقيق "هدف كبير" دون أن يجد العمل له "عراقيل كبيرة" إنما يكون العمل صائبا وناجحا بقدر ما يكون من يمارسونه على مستوى التغلب على تلك العراقيل.

وفي قضية المقاطعة الشعبية بالذات توجد مرتكزات بالغة الأهمية لتحقيق النجاح، في مقدمتها:

- 1- طبيعة الأحداث المأساوية وتتابعها جعلت تبني سلاح المقاطعة جماهيريا واسع النطاق إلى حد كبير
- 2- لا يلعب اختلاف المنطلقات والأهداف نتيجة تعدد التيارات إلا دورا جانبيا في ضعف تنظيم المقاطعة الشعبية
- 3- رغم افتقاد عنصر التنظيم والتنسيق توجد في هذه الأثناء كمية كبيرة من المعلومات والدراسات والأرقام والمقالات ذات العلاقة بالمقاطعة
- 4- راکمت التجارب السابقة منذ انتفاضة الأقصى على الأقل، قدرا كبيرا من التجارب العملية، التي نشرت الاقتناع عموما بضرورة ممارسة المقاطعة من جهة، وكذلك بضرورة تنظيمها لتحسين فعاليتها من جهة أخرى.

بعض ما نفتقد

إلى جانب هذه العناصر الإيجابية أظهرت التجارب السابقة المنوه إليها سلبيات ونواقص تتطلب النظر فيها ليتمكن تطوير العمل بما يساعد على تجنبها، ومن ذلك:

1- افتقاد فعالية تعميم المقاطعة على "كل" ما هو أمريكي أو دانماركي أو بريطاني (وبطبيعة الحال ما هو إسرائيلي بشكل شامل قطعا)، بل شهدنا الانزلاق من خلال ذلك دون قصد إلى مقاطعة شركات وجهات لا تتخذ مواقف سلبية (الإساءات والافتراءات مثلا) أو لا تصدر عنها ممارسات عدائية (كالدعم المالي المباشر للعدو مثلا)، مما يوسع أرضية العداء بدلا من تحقيق الهدف الأهم وهو تضيق نطاقها عبر التركيز على الجهات "الأكثر عداء" أو الأكثر التصاقا بدعم العدو المباشر.

2- افتقاد تعميم المقاطعة على السلع والخدمات المستهدفة دون استثناء مع عدم إيجاد بدائل "وطنية" على المستوى "الكافي" لتعويض الاحتياجات اليومية لمن يُطلب إليه أن يقاطع، أو من يفقد مصدر رزقه بسبب المقاطعة، والوقوع في "وهم" أن مجرد الدعوة إلى الاستغناء عن الكماليات، أو حتى الاحتياجات اليومية، مع التذكير بمعاناة ضحايا الأحداث المأساوية، يكفي لتجد الدعوة تلبية محتمة، وهذا مناقض للواقع الفعلي، فالتلبية في هذه الحالة مرتبطة بحجم انتشار إحياء الوجدان ومواصفات أخرى من مستوى الصبر وحتى "الزهد والنقش" .. وما دامت البلدان العربية والإسلامية تفتقد المخططات الكبرى للتوجيه والتربية القويمة (وهي غنية بنقيض ذلك) فلا ينتظر أن تصبح هذه المواصفات واسعة الانتشار بما فيه الكفاية لتكون المقاطعة واسعة الانتشار .. ومستديمة حتى تتحقق أهدافها.

3- رغم كثرة ما كتب بشأن المقاطعة، يبقى حجمه وانتشاره محدودا بالمقارنة مع ما يجب صنعه لنشر "الوعي"، وليس المقصود هنا نشر الوعي العام على صعيد مختلف القضايا، بل الوعي المرتبط ارتباطا مباشرا بالأحداث الجارية، وكذلك - وهذا هو الأهم - بشمول المقاطعة لجوانب عديدة، فهي ليست مجرد "سلاح في معركة" بل هي في الوقت نفسه وسيلة بناء اقتصاد محلي وتحقيق اكتفاء ذاتي وتحرير الإرادة السياسية والاقتصادية الجماعية والفردية، كما أنها وسيلة تربيوية مباشرة على صعيد الحياة اليومية، في ميادين الاستهلاك المعيشي وفي ميادين التكافل والتضامن والتعاون وفي ميدان الوعي بالقضايا المصرية وواجب المشاركة في العمل من أجل الأهداف الجلييلة المشروعة على صعيدها.

بعض ما يجب صنعه

على ضوء ما سبق يمكن تحديد ما تفنقه المقاطعة الشعبية في المرحلة "الآنية" تحديدا للانتقال بها إلى مرحلة تالية، بنتائج مرئية، يمكن أن تكون بدورها منطلقا "يشجع" على المتابعة و"يمكن" منها، وفي مقدمة ما نحسب أن إيجاده بات ضرورة ملحة الآن:

1- جهة مركزية تكتسب هذه الصفة من خلال الجمع فيها بين من يمثل الإفتاء الموثوق، والتيارات الرئيسية الإسلامية والقومية، وقطاعات مقاومة الاحتلال والعدوان، وخبراء في شؤون الاقتصاد والإدارة والتنظيم.

2- ما يسمى "بنك المعلومات" الذي تُجمع فيه مركزيا معلومات مدروسة موثوقة عن الجهات المستهدفة بالمقاطعة، وعن واقع وجودها الاقتصادي والمالي في الساحة العربية والإسلامية، وعن الجهات المتعاطفة والمنصفة في الغرب ممن يمكن أن يساهم في "التوعية" بحق المقاطعة وأسباب ممارستها، وعمّا أصبح موجودا من لجان محلية وجهود متفرقة لممارسة المقاطعة.

3- مخطط مدروس يضعه المتخصصون، وتتحدد فيه مراحل المقاطعة وتصعيدها درجة بعد درجة، مع تحديد ما تحتاج إليه كل مرحلة من فعاليات تحضيرية للتوعية، ولإنذار الجهات المستهدفة بمهلة محددة ومطالب محددة، وكيفية الإعلام بذلك على نطاق واسع، وما يمكن صنعه على أرض الواقع في كل بلد على حدة لإيجاد البدائل الوطنية عن السلع والخدمات المستهدفة بالمقاطعة، والتواصل مع من يمكن أن يساهم في إيجادها وضمان الإقدام على ذلك، ومراعاة التعويض بالشكل المناسب عمّن يصاب بأضرار غير مقصودة داخل البلد المعني على صعيد الأنشطة الاقتصادية والتجارية والمالية وعلى صعيد أمكنة العمل، إضافة إلى جهاز قانوني تخصصي لمراعاة الأبعاد القانونية المترتبة على ممارسة المقاطعة.

4- إيجاد الآليات المتنامية تدريجيا في القطاعات التالية:

أ- إنشاء شبكة للتنظيم والتواصل على صعيد أنشطة المقاطعة ومن يقوم عليها على امتداد العالم العربي والإسلامي

ب- التكامل بين دعوات المقاطعة المرحلية، والتوعية ذات العلاقة بكل مرحلة، ومتابعة الاستجابة إليها، وتقويم الحصيلة بصورة دورية متجددة، وتوظيف النتائج للمراحل التالية.

ج- ربط فعاليات المقاطعة ربطا وثيقا، تنظيريا وتطبيقيا - ما أمكن - بقطاعات التنمية الاقتصادية والبشرية، الرسمية والشعبية، بحيث تكون جزءا منسجما معها، وليس عاملا سلبيا في إطارها.

قد يكون المطلوب كبيرا وواسع النطاق، ويحتاج إلى جهود كبيرة وواسعة النطاق، ولكن هذا بالذات ما تعنيه المقاطعة الشعبية كوسيلة متعددة الميادين والمواقع لأهداف جليلة واسعة النطاق.

والفارق بين التحرك بهذا الطريق رغم ما تتطلبه من جهود، وبين متابعة السير على طريق ما يمكن وصفه بالمقاطعة العشوائية، هو أن كثيرا من الجهود تبذل على كل حال، ولكن عدم تنظيمها وتنسيقها وتوجيهها، يجعل ما يبذل من جهود أكبر بكثير مما يتحقق من فوائد مرئية، وهذا من أسباب الإحباط والتراخي، وكلاهما في محور ما يؤدي إلى أن تكون المقاطعة "فورات وهبات" متتالية منقطعة، ولا تتحول إلى "سلاح فعال لمقاومة الاحتلال والعدوان" وفي الوقت نفسه إلى وسيلة فعالة للبناء والنهوض.

الفصل الثاني: الإساءات لمقام النبوة

- (4) سبعة أسئلة حول الإساءة البابوية - بين زلة لسان.. وخرق محرّمات الحوار
- (5) الإساءات الدانماركية وإساءاتنا - بين النخب المسؤولة والقيادات البديلة
- (6) فيلدرز.. في مسلسل الإساءات وغياب الردّ الفعال - هل ستتوازن.. أم ستضمحلّ ردود الأفعال كما اضمحلّ ما سبقها؟..
- (7) موقف رئيس الوزراء الهولندي من (فتنة فيلدرز) - نص رسالة رسمية إلى رابطة إسلامية هولندية قبيل نشر فيلم (فتنة فيلدرز)
- (8) مسلمو أوروبا والإساءات - ما وراء التفاعل الهادئ مع الإساءات

(4)

1427/8/23هـ و 2006/9/16م

سبعة أسئلة حول الإساءة البابوية

بين زلة لسان.. وخرق محرّمات الحوار

توجد أسئلة أثارها إساءة البابا الكاثوليكي الرومي بينيديكت السادس عشر للإسلام والمسلمين يوم 2006/9/12م، وأخرى أثارها محاولات الكنيسة التهوين من شأنها، وتلك التي أثارها ردود الفعل الفورية من جانب جهات إسلامية عديدة، شعبية ورسمية. وليس مجهولاً أنّ توقيت هذه الإساءة جاء في مرحلة يمكن أن تسبّب الشرارة الصغيرة فيها انفجاراً واسع النطاق، على مستوى صراع الأديان أو صدام الحضارات، أو أن تضيف على الأقلّ احتقاناً عقدياً إلى جانب احتقان عقدي وإنساني وسياسي، فتُصنّف الكلمات المسيئة بين القذائف القاتلة، وتضيق محاولات رأب الصدع تحت تأثير تنوّع الضربات وتعدّد مصادرها. هل يمكن في مثل هذه الأجواء طرح بعض الأسئلة الأساسية والإجابة عليها إجابة هادئة موضوعية؟..

هل هي زلة لسان؟ - هل الأمر أمر "استشهاد عابر"؟ - هل أدلى البابا المحاضر بمقولة تاريخية محضة؟ - هل أراد البابا الكاثوليكي دعم الحوار بما قال؟ - هل الغرض استفزاز المسيحيين لصالح الكنيسة؟ - هل الغرض دعم حملة الهيمنة على المسلمين؟. - هل تعبّر الإساءة عن سياسة كنسية جديدة؟.

السؤال الأول: هل هي زلة لسان؟

لقد أصبحت زلات اللسان المزعومة ما بين "حرب صليبية" و"إسلام فاشي" على لسان جورج بوش الابن، أو "تفوّق الثقافة الغربية" على لسان سيلفيو بيرلوسكوني، من التوالي والكثرة ما جعل كلمة "زلة لسان" تفقد معناها، فيفقد

الاعتذار عنها - إذا ورد اعتذار - مغزاه. والزلة على لسان مسؤول تكبير المسؤولية عنها بقدر حجم مسؤولية المنصب الذي يشغله صاحبها في خارطة صناعة القرار، والتأثير على عدد كبير من الناس. فلا يمكن القبول بزلة لسان لا يتبعها إجراء يمحو مفعولها، وليس مجرد كلام يحاول التهوين من شأنها أو تجاهل أثرها، وهذا الإجراء بالذات ما لا يُنتظر من أحد من المذكورين ولا من البابا الكاثوليكي، لا سيّما وأنه يحمل درجة الأستاذية في علم الأديان (الكاثوليكي)، وأنه لم يرتجل كلمة أو تصريحاً، بل ورد كلامه في محاضرة، مدروسة معدّة، من جانب رجل متخصص، قبل أن يكون رجل كنيسة الكاثوليكية في روما، ورئيس دولة الفاتيكان.

فالجواب إذن: ليست هذه زلة لسان بل هي كلام مدروس مقصود.

السؤال الثاني: هل الأمر أمر "استشهاد عابر"؟

القيصر الألماني فيلهلم الثاني عبّر خلال زيارة له في فلسطين عن تقديره للإسلام بمقولة مشهورة لدى الألمان والمسلمين، والأديب الألماني يوهانس فولفجانج جوته كتب عن الإسلام ما نشر عنه لاحقاً احتمالاً/ أو شبهة أنه أسلم، ويوجد من ألف الكتب في جمع مقولات كبار المفكرين والفلاسفة ورجال السلطة في ألمانيا نفسها، وفي الغرب عموماً -مثل توينبي أو تولستوي- ممّن أدلوا بدلوهم في إنصاف الإسلام وإنكار ما نشرت الحقبة الصليبية في القرون الوسطى عنه من أقاويل، فعلام يننقي أستاذ تاريخ "الإملاءات العقديّة/ الدوجماتية" الكنسية سابقاً، وبابا الكنيسة الكاثوليكية لاحقاً، عبارة من أسوأ ما قيل عن الإسلام في الغرب، دون سواها، ودون أن يفندّها، أو أن يقول إنّه لا يتبنّاها، في استشهاد أورده في محاضرة خصّصها للحديث عن العلاقة بين العقل والدين وبين العنف والحوار؟..

الجواب: هو استشهاد مقصود بمضمونه، منحرف عن المنهج العلمي، ولذلك لا يمكن استبعاد وجود قصد آخر من ورائه يتجاوز حدود غرض المحاضرة.

السؤال الثالث: هل أدلى البابا المحاضر بمقولة تاريخية محضة؟

لو كان الأمر أمر محاضرة تاريخية لوجب عليه أن يتحدّث عن تاريخ الكنيسة الكاثوليكية مع العقل والعلم وقد عطّلتها أكثر من خمسة قرون، ومع العنف الذي أودى بحياة الملايين من البشر من المسيحيين أنفسهم إلى ما بعد "عصر التنوير" الأوروبي، أو أن يتحدّث عن تاريخ الغرب مع العنف الذي انتشر في أنحاء الدنيا من عهد كولومبوس وإيادة الهنود الحمر إلى عهد أمريكا في حقبة دعوتها للتحرير من الاستعمار وقنبلة هيروشيما وناجازاكي، إلى عهد أمريكا وحروبها الإرهابية والوقائية بأسلحتها الفتاكة في أنحاء الأرض، ويمكن إن شاء أن يضيف بالمقابل إنجازات موثيق حقوق الإنسان وسواها، وإن بقيت حتى الآن مغلوطة إلى حدّ بعيد بمعايير القوة وتحكيمها في خدمة المصالح المادية.

ولو كان الأمر أمر محاضرة عن الإسلام، كان عليه أن يورد من المصادر الإسلامية الموثوقة ما ورد بشأن الدعوة بالحسنى وموضع الجهاد في الشريعة، وبشأن الإنسان وتكريمه وحرية العقيدة والعدالة مع المحسن والعدو، بدلا من أن يورد فيما أورد آية "لا إكراه في الدين" ليزعم أنّها كانت في فترة عدم امتلاك الرسول صلى الله عليه وسلّم أسباب القوة، وهو ما يلتقي به واقعا مع أصحاب فكر العنف الحديث، ليزعموا نسخ هذه الآية، على النقيض ممّا يقول به العلماء المسلمون الأقدمون والمعاصرون.

الجواب إذن: لم يكن الحديث حديثاً علمياً، وليس صحيحاً ما تحاول المصادر الكنسية القول به إنّ العبارة المعنيّة أسوء فهمها، ولم يقتصر مضمون المحاضرة فيما يتعلّق بالإسلام على عبارة واحدة، وكأنّ معناها -مجتزأً وحده- ضمن إطار "المحاضرة العلمية" هو الذي أعطى "انطباعاً خاطئاً" عند المسلمين بعد تناقلها عبر وسائل الإعلام.

السؤال الرابع: هل أراد البابا الكاثوليكي دعم الحوار بما قال؟

لا يكفي السؤال عن النية الطيبة إذا كان التعبير مناقضا لها، وعلى افتراض ذلك، فإنّ كتابات المتخصّصين الغربيين عن البابا بينديكت السادس عشر، من قبل استلامه منصب البابوية حتى الآن تؤكّد عددا من الأمور، محورها، أنّه غير متحمّس للحوار بين الأديان والثقافات مثل سلفه، بل يدعو إلى الحوار من زاوية واحدة هي انطلاقه من الكنيسة الكاثوليكية فقط، وقابلية "استيعابها" لسواها من الطوائف والكنائس المسيحية، و"تعاملها" وفق ضرورات الواقع مع الأديان الأخرى كالإسلام.

الجواب إذن: في حالة حسن النية، فقد أخطأ البابا الذي يوصف كنسيا بالعصمة في اختيار الوسيلة، وفي حال سوء النية، فالإساءة إلى الإسلام باتت من وسائل "الزعماء السياسيين" و"الكاريكاتوريين الإعلاميين" والآن "رجال الدين المسؤولين" لتقويض الحوار وتأجيج الصراع.

السؤال الخامس: هل الغرض استفزاز المسيحيين لصالح الكنيسة؟

قد يكون هذا أقرب إلى تفسير مواقف بينديكت السادس عشر، فالهمّ الأكبر الذي أعرب عنه بصورة متكرّرة منذ كان في المرتبة الثانية في الفاتيكان، هو همّ دفع المسيحيين إلى الأخذ بقيم الكنيسة من جديد، بعد أن نأوا عنها، وبات الاستشهاد بإقبال المسلمين على دينهم، مع محاولة وضع ذلك في قالب "الخطر على الغرب وحضارته" من الوسائل المفضّلة في الغرب لاستثارة أهله، ولكن لا تأتي هذه الاستثارة في خدمة الحوار بل فيما يشبه التعبئة للمواجهة. والجواب إذن: ما كان لرجل في مكانة البابا الكاثوليكي الرومي أن يصدر عنه موقف يساهم في تلك الاستثارة، ولا يعفي رجلا في موقعه ادّعاء أنّه لم يقصد ذلك بما قال.

السؤال السادس: هل الغرض دعم حملة الهيمنة على المسلمين؟

تحيط بالبابا الكاثوليكي منذ وصول المحافظين الجدد بخلفيتهم "الصهيونية المسيحية" أو ما يوصف بالمسيحية التوراتية إلى السلطة في الولايات المتحدة الأمريكية، أنّه يرى في ذلك نموذجا صالحا لأوروبا، أي أن تعود الكنيسة إلى صُلب توجيه صناعة القرار السياسي، وقد نُقل على لسانه ما يفيد تعزيز القائلين بذلك عنه، وفي هذا الإطار يمكن أن تساهم إساءته إلى الإسلام والمسلمين من المنطلق الكنسي في الحملة الجارية لترسيخ هيمنة مطلقة على المنطقة الإسلامية. الجواب إذن: يبقى الأمر في نطاق التكهّنات، وللتكهّنات خطورتها، فلا ينجلي مفعولها إلا من خلال خطوات عملية تساهم في تأكيد عدم صحتها، وهذا ما ينبغي أن يصدر عن الكنيسة الكاثوليكية في روما، سواء صدر اعتذار كلامي عمّا قيل أم لم يصدر.

السؤال السابع: هل تعبّر الإساءة عن سياسة كنسية جديدة؟..

القائلون بذلك في الأوساط الغربية هم الأقرب إلى الرغبة في تأجيج الصراع، وممّا يقولون به في هذا الصدد، إنّ كان على البابا الكاثوليكي أن يكسر "المحرّمات" في نطاق الحوار مع المسلمين، فحتى الآن يدور الحديث عن تبادل وجهات النظر والمواقف بلا جدوى، والمطلوب أن يقال بصريح العبارة للمسلمين: غيروا هذا الجانب وذاك من دينكم، ليتمكن الحوار معكم أصلا، تماما كما يقول السياسيون عبر مشاريع "الشروق الأوسطية، العتيق والكبير والجديد والأدنى

والأوسط.."، ومشاريع "تعديل المناهج" وغيرها، وهنا بالذات يأتي توظيف الحديث عن "الجهاد" تحت عنوان "العنف والسيف" وعن "الإيمان في الإسلام" تحت عنوان "التناقض مع العقل والعلم"، وبالتالي مع الحوار. والجواب إذن: ما أراده البابا الكاثوليكي كامن في ظهر الغيب، فالمستقبل هو الذي يبين ما إذا كان يريد فعلا اتباع سياسة "حوار" جديدة، حافلة بالألغام والمتفجرات، أم أنه أراد اختبار الأجواء، كما صنع سواه من منطلقات أخرى غير المنطلق الكنسي.



إنّ التخصص الجامعي للأستاذ الدكتور يوزيف آويس راتسينجر، قبل اعتلائه منصب البابوية الكاثوليكية وتسمية نفسه بينيديكت السادس عشر، كان فيما يسمّى "الدوجما الكنسية"، وهو ما يعني "الإملاءات الكنسية العقديّة" التي لا تقبل الرفض أو النقض فهي بمنزلة "حكم إلهي"، وهذا بالذات هو ما جعل الكنيسة بعد اندماجها في الامبراطورية البيزنطية فالرومانية، بداية لعهد استبدادي أطلق الغربيون عليه وصف القرون الوسطى المظلمة، وفيه كانت الحملات العسكرية الدائمة دون انقطاع، ثمّ الحملات على المفكرين والعلماء والنساء، فور ظهور البذور الأولى للتتوير في أوروبا، موازية لوصول الحضارة الإسلامية إلى أوج عصرها الذهبي، وانتشارها من أقصى الأرض إلى أقصاها، دون أن تقضي على هوية الشعوب التي اعتنقت الإسلام أو انتمائها القومية، كما يشهد واقع "العالم الإسلامي" حتى الآن، فكان من المفروض أن يكون التخصص وحده كافيا لتجنّب توجيه التهمة إلى الإسلام بشأن تناقض مزعوم بين العقل والدين، لا سيّما وأنّ راتسينجر لم يكن جاهلا بالإسلام، عندما ردّ على "زلة لسان" بيرلوسكوني -وفق ما تمليه سياسة سلفه يوحنا بولص الثاني آنذاك- فقال إنّ الحضارة الإسلامية كانت هي المتفوّقة على المسيحية الغربية لقرون عديدة. وفي هذا ما يشير أيضا إلى ضرورة أن يكون الجواب على الإساءة البابوية من جانب المسلمين وعلمائهم والمسؤولين في دولهم، ردّا حضاريا حكيما، فجميع ما قاله بينيديكت السادس عشر، لا يغيّر حقائق الدين، ولا حقائق التاريخ، ولا يغيّر أيضا حقيقة أنّ التطوّرات الجارية تؤكد أنّ انحراف الحضارة الغربية عن القيم الإنسانية يكاد يؤدي بها، وأنّ عودة ظهور الحضارة الإسلامية من جديد، بات وشيكا، وأنّ هذا ما يخدم البشرية جمعاء، وليس المسلمين فقط، فالإسلام هو الدين الذي أنزل رحمة للعالمين.

الإساءات الدانماركية وإساءاتنا

بين النخب المسؤولة والقيادات البديلة

تضييع الفرص - واقفنا يستحق الاستهانة به - "موات النخب" - الجماهير جديرة بقيادات بديلة

ما هو الردّ الواجب والمناسب على الإساءات الكاريكاتورية الدانماركية؟.. هل هو تكرار ما كان قبل ثلاث سنوات؟.. هل هو التجاهل كما تدعو بعض الجهات؟.. هل هو المقاطعة الاقتصادية كما بادرت إليها السودان والدعوات الشعبية عبر شبكة العنكبوت؟..

تضييع الفرص

قبل محاولة الإجابة ينبغي طرح السؤال الضروري من أجل إجابة صحيحة: أين نضع هذه الإساءات على صعيد العلاقات بين العالمين الغربي والإسلامي؟.. هل هي صادرة عن منطلقات عدوانية مطلقة لتأخذ مكانها ما بين الحروب العدوانية والهيمنة الاستغلالية وجهود الغرب لحرمان المنطقة الإسلامية من أسباب القوة وأسباب التطور معا؟.. هل هي صادرة عن الجهل بالإسلام نفسه وبخاتم الأنبياء صلى الله عليه وسلم وعن الكمّ الكبير المتوارث من تشويه صورة الإسلام والمسلمين لدى الفرد الغربي؟..

هل هي تعبير شاذ عن انحراف كبير في تكوين الإنسان الغربي نفسه وما يفهمه تحت عنوان حرية التعبير؟.. هل هي صورة من صور صراع حضاري بين المدنية الغربية وهي في طور اضطراب كبير بعد انهيار القيم وبين بذور نهضة حضارية إسلامية توشك أن تؤتي ثمارها أجلا أو عاجلا؟..

قد يكون الأمر خليطا من ذلك كله، ولكن ينبغي طرح سؤال آخر يساعد على الإجابة أيضا:

هل هذه الإساءات الكاريكاتورية إساءات تمثل من صدرت عنهم من الأفراد ووسائل الإعلام ومن وجدت لديه التأييد إلى درجة التقليد، أم هي إساءات (بلد) هو الدانمارك ومجموعة بلدان تكوّن العالم الغربي، وهل هي موضع التأييد العام شعبيا على مستوى الدانمارك وعلى المستوى الغربي عموما؟..

التعميم المنتشر في الإجابة على هذا السؤال بالذات، يؤكد أنّ جهلنا بواقعهم يقابل جهلهم بنا، ويؤكد أنّنا ننزلق عبر أسلوب التعميم إلى مثل ما نتهمهم به من تعميم مظاهر شاذة وممارسات شاذة على المسلمين عموما، ونسبتها إلى إسلامهم تخصيصا.

الأهمّ من ذلك:

لقد كان لدى المسلمين عموما، ولدى النخب الإسلامية تخصيصا، ولدى الحكومات القائمة في البلدان الإسلامية من حيث المسؤولية عن صناعة القرار، فترة زمنية امتدت ثلاث سنوات على الأقلّ من أجل التوصل إلى إجابات دقيقة قائمة على دراسة منهجية لهذه الأسئلة وأمثالها، ولم نصنع ذلك على أي مستوى من المستويات، إنّما اعتمدنا على:

1- كتابات إعلامية -كهذا المقال- قد تقترب من الإجابات، ولكن يظهر لنا بوضوح مدى تعدد الإجابات الإعلامية دون الحسم بينها، وفق تعدد منظور أصحاب القلم، وحجم المعلومات المتوافرة لديهم..

2- وعلى مواقف ونداءات حماسية -كالدعوات الصادرة عن اتحاد العلماء المسلمين وجهات مستقلة أخرى- وهذه تواكب حركة الجماهير، وقد تنيرها، ولكن سيبقى السؤال قائماً: إلى أين؟.. ناهيك عن الكيفية.

3- وعلى مواقف سياسية رسمية وقتية أقرب إلى ردود الفعل منها إلى سياسات مدروسة قابلة للتطبيق خلال فترة زمنية كافية -كالموقف السعودي إبان الإساءة الكاريكاتورية الأولى والسوداني إبان تكرارها الآن على نطاق أوسع إعلامياً- ولا يحقق أي موقف سياسي مفعوله، ما لم يرتبط بتنسيق وتكامل مع سواه، من أصحاب العلاقة في المواقع السياسية المختلفة على امتداد العالم الإسلامي، وما لم يقترن بإجراءات جادة عملية مشتركة، تأخذ أشكالها المتعددة وتصل إلى مداها مع قابلية تصعيدها على حسب الحاجة، وهي الحاجة التي لا تظهر دون إجابة ما سبق من أسئلة.

بكل صراحة ووضوح:

جميع ذلك يمثل مع بعضه بعضاً إساءة كبرى لأنفسنا، فمن لا ينظر ويتدبر، ويدرس ويخطط، وينسق وينظم، ويقوم ويطور، يستحيل أن يعطي جواباً فعالاً مؤثراً على أي حدث من الأحداث، بما في ذلك الإساءات الغربية المتكررة في السنوات الأخيرة بشكل ملحوظ.

واقعا يستحق الاستهانة به

الثابت دون "دراسة وبحث" أنّ المسيئين، أفراداً أو سوى ذلك، ومن يدعمهم، رسمياً ودون المستويات الرسمية، يستهينون بالمسلمين والعالم الإسلامي، يستهينون بالجماهير الغاضبة، لأنها تعبر عن غضبها فحسب، وبالنخب الداعية للتحرك، لأنها تضع عناوين عريضة ولا تبين السبيل المجدية والوسائل العملية للتحرك، وبالحكومات لأنها منقسمة على نفسها في كل قضية وليس قضية الإساءات فقط.

يستهينون بالمسلمين والعالم الإسلامي فيفعلون ما يفعلون، ويكررون فعلتهم، وهي موجّهة في نهاية المطاف إلى أهل بلادهم أكثر منها للمسلمين، لتهيئة أجواء مناسبة لاستمرار سياسات الهيمنة والعدوان والاستغلال، دون اعتراضات داخلية لديهم، ولمحاولة الحدّ من ظاهرة منتشرة داخل مجتمعاتهم إقبالاً على تفهم الإسلام وحقائقه بل واعتناقاً له في كثير من الأحيان، ويدركون أنّنا إذ نسيء إلى أنفسنا إساءة أكبر نساعدهم على تحقيق أغراضهم هذه:

- 1- عندما نعجز عن استيعاب ما يصنعون، وعن الإجابة عليه إجابة فاعلة مؤثرة..
- 2- وعندما يتخذ الجواب صيغة ردود فعل، تضحّل ويضمحلّ مفعولها قبل إقدامهم على خطوة تالية..
- 3- وعندما نطلق العنان لغضب جماهيري دون تنظيم، فتتخلّله أعمال مسيئة لنا ولصورة الإسلام والمسلمين نفسه كعمليات ارتكاب عنف ضدّ بعض من يعيش في بلادنا أو يمثل بلادهم لدينا..
- 4- وعندما نطلق المقاطعة من عقالها دون تنسيق ولا تنظيم فلا تبلغ حدّاً شاملاً ولا مؤثراً وإن بلغت ذلك بتأثير الغضب، تتلاشى ثمانية بتأثير مرور الزمن وتراجع فورة الغضب..
- 5- وعندما نتخذ مواقفنا وتحليلاتنا وبياناتنا وإجراءاتنا صورة طبق الأصل عن انقساماتنا وفرقتنا وتعدّد منطلقاتنا وشذوذ بعضها، فلا نبليغ موقفاً مشتركاً، ناهيك أن يكون موحداً، ولا نؤثّر في بعضها بعضنا، ناهيك عن التأثير في سوانا..

بكل صراحة ووضوح:

هم يسيئون إلينا وإلى إسلامنا، ونحن نسيء إلى أنفسنا وإسلامنا.

ومن لم يتعلّم من "درس الإساءة الكاريكاتورية الأول" - وقد سبقه الكثير ولكن نحن من اعتبرناه الأول - لم يتعلّم من إساءات أصغر وأكبر سبقته ولحقته، ومن لم يتعلّم من "درس الإساءة البابوية الثاني" لا ينبغي استغراب أن يجد نفسه الآن أمام درس الإساءة الكاريكاتورية الثالث، وسوف يأتي المزيد، إلا إذا تعلّمنا من إساءات سوانا إلينا، كيف نتخلص نحن من إساءاتنا لأنفسنا.

"موات النخب"

كثيرا ما اتخذت النخب ممّا أسموه "موات الشعوب" عذرا لبقاء نداءاتها دون فعالية جماهيرية. وقد أثبت التحرك الجماهيري الكبير عند الإساءة الكاريكاتورية الأولى - كما أثبت التحرك الجماهيري إبان انتفاضة الأقصى، وإبان احتلال العراق - أن حجة موات الشعوب غير صحيحة، أو أثبت على الأقل أننا لا نستوعب أسباب العوامل التي تجعل نخبنا نقول بتلك الحجة، دون أن ننظر في "المرأة" مرة واحدة.

الجماهير تحتاج إلى قيادات حكيمة مرشدة تتحرك على أرضية مشتركة تصنعها هي لنفسها كي تتحرك الجماهير عليها، معها ومن ورائها. فهل سعت تلك النخب من أجل أرضية مشتركة ومن أجل اكتساب الموصفات الضرورية لحمل مسؤولية القيادة المشتركة والإرشاد القويم؟..

لندع الحكومات جانبا، فهي في قضية الإساءات وسواها، إمّا عاجزة تحت الضغوط الخارجية عن استرجاع سيادتها على نفسها وصناعة القرارات المشتركة فيما بينها، أو سوى ذلك.. ولكن ماذا عن النخب التي تعتبر نفسها مستقلة عن الحكومات، ويبدو أنها تعتبر نفسها "مستقلة" - أو منفصلة - عن الجماهير أيضا، فإذا شكت من عدم سير الجماهير معها ووراءها، فواقع الحال أنها تقرّ بافتقادها الموصفات القيادية التي تدفع الجماهير - التي أثبتت عدم مواتها - إلى التجاوب معها، والتحرك معها ووراءها، ووضع طاقاتها الكبرى تحت التصرف!.. تحت التصرف؟..

هل وضعت نخبنا أفكارا وتصورات ومخططات وأهدافا بعيدة وأخرى مرحلية، لتستوعب طاقات الجماهير، ولتحسن توظيفها، إذا ما وضعت طاقاتها تحت التصرف؟.. بكلّ صراحة ووضوح:

في بلادنا فريق ممّن يعتبر نفسه من النخب، ولا يرى في تلك الكاريكاتورات إساءة!.. فهو ممّن يشارك في الإساءة إلى الإسلام دينا، وحضارة، ونهجا، ويدعو إلى سواه، حتى ولو وجد المواطنين من غير المسلمين في البلدان الإسلامية - وهم ذريعتة في كثير من الأحيان - وقد صاروا نتيجة الممارسات الغربية، أحرص منه على التمسك بأسباب العودة إلى نهوض حضاري إسلامي، وما ينطوي عليه من ضمان حرية العقيدة وسواها. وفي بلادنا فريق متشنج يتحرك تحت العنوان الإسلامي وهمّه أن يردّ الصاع صاعين لكلّ مسيء، وغالبا ما لا يصنع ذلك إلا كلاما يجعله على مستوى العدوّ المسيء، أو عنفا (ولا نتحدّث هنا عن المقاومة المشروعة) يقترب به من سلوكيات عدوّه المسيء بأساليب وحشية.

وفي بلادنا فريق اعتبر الكلام في المؤتمرات هو العمل، فهو ينتظر انعقاد المؤتمر التالي ليعلن موقفا، ثم يعود إلى وظيفته أو عمله أو موقعه الرسمي أو غير الرسمي، دون أن يبني على موقفه تصرفا عمليا، ثم يتساءل أين (سواه) ليترجم موقفه إلى عمل؟..

وفي بلادنا فريق يريد أن يكون الموقف أي موقف، والتحرك أي تحرك، والإجراء العملي أي إجراء، تحت رايته هو دون سواها، والتي عاش لها مثلما عاش سواه لرايته، فأوصلنا التمزق إلى مزيد من التمزق مع الهوان، تشدّدا إسلاميا يُقصي سواه، وقد يجعلنا إسلاميين ومسلمين ومسيحيين وسنة وشيعة ومعتدلين ومتطرفين، ولكن لا يجعلنا "أمة"، أو

تعصبا قوميا، فيجعلنا عربا وأكرادا وأتراكا وباكستانيين وإيرانيين وأفغانا وأوروبيين، ولا يجعلنا "أمة"، أو أصولية علمانية، فتجعلنا حدائين ومنتورين ورجعيين وتقدميين وليبراليين وأمريكيين ومنتزمتين وتطبيعيين ومقامرين ومغامرين وعقلانيين ومتهورين، ولا تجعلنا "أمة".

الجماهير جديرة بقيادات بديلة

أو لسنا نسيء إلى أنفسنا أضعاف ما يسيء سوانا إلينا، ليس بكاركاتورات فاحشة فحسب، بل بالقتل والتدمير في عقر دارنا، والاحتلال والاعتصاب لأرضنا وثرواتنا، واستحلال دماننا ونفطنا ومائنا وأجوائنا وأرواح أطفالنا ونسائنا وشيوخنا وشبابنا.

إساءتنا هي الأكبر، لأن تجاوز ما نحن فيه، هو أول شروط مواجهة ما "يصنع" بنا من خارج نطاقنا، سواء كان بطريق المواجهة، فلا مقاومة فعالة دون أن تقوم على التكتل، ولا حوار مع الآخر يجدي إذا انعدم أو انعدم مفعوله فيما بيننا.

لن يتوقف مسلسل الإساءات على اختلاف أنواعها ودرجاتها ومصادرها، إلا عندما تتوقف عملية الانتحار الذاتي التي نمارسها منذ عقود وعقود، ونتحول إلى درب التلاقي على أرضية مشتركة وبناء النهوض المشترك.

وبداية المسؤولية عن سلوك هذا الطريق هي بكل صراحة ووضوح - عند من يعتبرون أنفسهم نخبا، وإلا فإن صحوة الجماهير الشعبية من الموات - رغم المآخذ عليها ومع عدم إسقاط المسؤولية الفردية عن أحد - فيها ما يضمن بإذن الله أن تخرج من الصفوف قيادات أخرى، تتجاوز قيادات هذا الجيل الموشك على الرحيل، ولا تكون على غرار قياداته، فتأبى التفرقة التي يخلفها، والهوان الذي يعجز عن رده، وتتحرك تفكيرها وتخطيطها وتنفيذها وعملا وتطويرا على الطريق الصحيح، وهو طريق النهوض الحضاري المشترك، وطريق المقاومة الواعية، وطريق الأرضية المشتركة بين مختلف التوجهات، على قواعد للتعامل ملزمة للجميع، باقتناع الجميع.

فيلدرز.. في مسلسل الإساءات وغياب الردّ الفعال

هل ستتوازن.. أم ستضمحلّ ردود الأفعال كما اضمحلّ ما سبقها؟..

إساءات متوالية دون قاسم مشترك - إساءة فيلدرز على أرضية جديدة - البعد القانوني في الغرب - وجه آخر للمشكلة

تكرّرت الإساءات وتكرّرت ردود الأفعال وتكرّر اختلاف المواقف، وأصبح السؤال الأهمّ الذي ينبغي طرحه بعيداً عن تطرّف الإساءات والغضب الذي تثيره -حقّ- لدى المسلمين هو: أين هي الصيغة الإسلامية الشاملة التي تحدّد المنطلق والهدف والوسيلة والآليات التطبيقية العملية، للتعامل مع هذه "الظاهرة"؟..

إساءات متوالية دون قاسم مشترك

القضية خطيرة ومثيرة، سواء من حيث قصد المسيئين أن يجعلوا من الاستفزاز مدخلاً إلى ما هو أكبر شأنًا وأبعد مفعولاً، ممّا نطلق عليه أحياناً وصف الصراع الحضاري أو صراع الأديان أو ما شابه ذلك، أو من حيث أنّها تمسّ مقدّسات لا يجوز المساس بها، بمختلف الأديان والأعراف، أو من حيث أنّها تثير المشاعر الغاضبة على أوسع نطاق جماهيري.. ولكن لهذا كلّ وجب التعامل مع هذه القضية الكبيرة الخطيرة بقدر كبير من الحكمة والروية، وهذا ما نضعه بين أيدي من يملكون بحكم مكانتهم ومواقفهم وعلمهم إمكانات التصدي لها، وتوجيه المسلمين للتعامل معها، والتأثير على "الطرف الآخر"، وهو هنا ليس من يمارس الإساءة مباشرة، بل مجموع البنية الفكرية والسياسية في الغرب.

ومن الضروري ابتداءً تجنّب وضع جميع الإساءات في سلّة واحدة، ولا التعامل معها تعاملًا متماثلًا، فلا حاجة إلى الإسهام في الجمع بين مجموعات عدائية في "جبهة مشتركة" وليس لهم مثل هذه الجبهة، ناهيك عن التعميم المطلق دون تمييز بين فريق وآخر، وهم يتفاوتون في درجة عدائهم وأسبابه، ناهيك عن فريق من المنصفين يحتاج إلى الدعم لا المقاطعة، والسعي لزيادة قدرته على التأثير لا الإسهام في إضعاف صوته وجهوده وإن كانت حتى الآن محدودة ضعيفة.

لا بدّ من التمييز بين:

- إساءات تصدر عن أناس مغمورين عُرفت أسماءهم من خلال الإساءة فحسب، مثل صاحب الرسوم الكاريكاتورية الدانماركي.
 - وإساءات تصدر عن متطرّفين حاقدين من أصحاب الأغراض السياسية المحضّة، مثل صاحب الإساءة الأخيرة في فيلم مركّب قصير تجاه القرآن الكريم.
 - وإساءات تصدر عن أفراد مسؤولين يمثلون مؤسسات وهيئات ولهم مكانة التأثير في مجتمعاتهم، مثل بابا الكنيسة الكاثوليكية الرومية بينيديكت السادس عشر.
- الاختلاف كبير بين هؤلاء وسواهم، وهو اختلاف منطلقات وأهداف في الدرجة الأولى، فمن المغمورين من لا يطلب سوى الشهرة، وبات التطرّف في العدوان على مقدّسات المسلمين سبيلاً من السبل إلى ذلك، لأنّه يجد الترويج من

جانب فريق آخر، وهو فريقٌ نسبةً لا بأس بها من العاملين في حقل الإعلام وقطاعات فكرية وبحثية واسعة في الغرب، فهذه يسيطر على نسبةٍ عالية منها تحالفٌ نشأ عبر عدة عقود بين نشطاء الحركة الصهيونية والمتأثرين بها من جهة، ونشطاء العلمانية المتطرّفة والمختلفين في ذلك مع كثير من أهلها من جهةٍ أخرى، وهؤلاء يؤثرون على كثير من السياسيين المسؤولين، الذين يبحثون عن التأييد عبر تلك الوسائل، إضافة إلى ما لديهم من مواقف ذاتية تجاه الإسلام والمسلمين وقضاياهم.

كثير من هؤلاء يجمعهم العداء المستحکم المباشر للإسلام، ليس جهلا به -فلا يكفي الردّ عبر التعريف به- بل إدراكا لحقيقة أنّ انتشاره وانتشار تأثير مبادئه في حياة البشرية، من شأنه أن يزعزع أسباب هيمنتهم وسيطرتهم، داخل مجتمعاتهم نفسها وعلى المستوى العالمي، فهم يصنعون ما يصنعون في هذه المرحلة التاريخية المتميّزة بالذات، والتي تشهد فيما تشهد اغتيال الحروب الأمريكية للبقية الباقية من مكانة القيم الغربية، فيعملون من أجل تجنيد "الجماهير" من عامة الغربيين ضدّ الإسلام، والتعويض بذلك عن خلل لا يُستهان به في غير صالح الغرب فيما يمكن وصفه بمعركة القيم على مستوى البشرية.

وكثير من هؤلاء يعتمدون فيما يعتمدون عليه، على أسلوب الاستفزاز لتكون ردود الفعل الجماهيرية أو الفردية من جانب المسلمين، والتي تتطوي بطبيعة الأمور وتأثير الغضب والانفعالات على انحرافات وأخطاء، فيجعلون منها مدخلا لانتقاء حالات يعمّون الحديث عنها، لتكون شواهد وحججا يعتمدونها في تعزيز أسباب سيطرتهم، وللتضليل المتبع للتخويف من الإسلام وأهله، جنبا إلى جنب مع شغل الشعوب الغربية نفسها عن الاهتمام بما يقع من مآس وكوارث في البلدان الإسلامية نتيجة الهجمة الصهيونية وأمريكية وعسكرة مسيرة هيمنتها العالمية.

أما الفريق الثالث من وزن البابا الكاثوليكي، فلا يمكن تصنيف إساءته الخطيرة خارج نطاق خطوة متعمّدة، ربما كانت دفاعية بأمل تحريض الكاثوليكين على الرجوع إلى الكنيسة بعد انتشار العزوف عنها عبر عقود ماضية عديدة، وربما كانت هجومية مقصودة في إطار ما أثارته سنوات عهد بوش الابن والمحافظين الجدد من حروب للهيمنة العالمية واستخدامهم تعبير "الحرب الصليبية" وربطهم بين الإسلام وكلمة "الإرهاب" كما يصنفونها، وممارستهم الإرهابية لأشدّ ألوان العداء المباشر للإسلام والمسلمين وقضاياهم وبذور النهضة الحضارية المحتملة في أرضهم.

إساءة فيلدرز على أرضية جديدة

إذا صحّ تصنيف الكاريكاتوري الدانماركي المتطرّف كورت فيسترجارد في فريق المغمورين الذين لم يعرف شيء عنهم، فما عُرف اسمه إلا بعد الإساءة وردود الفعل عليها، فمن العسير تصنيف النائب الهولندي المتطرّف جيرت فيلدرز إلا في فريق سياسيين انتهازيين، وقد كان تطرّفه معروفا داخل بلده على الدوام، حتى خرج من حزبه اليميني الأوّل "حزب الشعب" وأسس "حزب الحرية"، الأشدّ تطرّفاً، وحصل على 9 مقاعد في المجلس النيابي الهولندي في انتخابات 2006م، لا تكفي قطعاً لأكثر من المشاغبة على الأحزاب الأخرى، وقد تميّزت معركته الانتخابية في تهجّمه على الإسلام وعلى الوجود الإسلامي في هولندا، في فترة احتقانٍ شديد في هولندا، نشأ بعد جريمة قتل المخرج الهولندي ليو فان جوج، بعد إساءته المعروفة عبر فيلم عدواني على قيم الإسلام.

على أنّ فيلدرز أساء الحسابات كثيرا بمحاولته الجديدة لكسب مزيد من التأييد الشعبي، فقد اختلفت الظروف في هولندا عمّا كانت عليه قبل عامين، واختلفت الظروف حتى على المستوى الأوروبي والعالمي. ولا يمكن -ولا ينبغي للمسلمين ودعاتهم وعلمائهم- إغفال الفوارق الكبيرة بين التعامل المحلي الهولندي والأوروبي والعالمي مع الإساءة الكاريكاتورية الدانماركية، وهذه الإساءة التي لا يمكن وصفها بالهولندية، ولا الأوروبية، بل هي إساءة فيلدرز، وفيلدرز وحده.

في الإساءة الكاريكاتورية تحوّل صنيع فرد واحد ومن ورائه صحيفة محلية، إلى قضية بلد، عندما اتخذت الحكومة الدانماركية موقف الدفاع عن صنيعة، وأبت في البداية مجرد استقبال السفراء من بلدان إسلامية للحوار، واعتبرت عمله جزءا من الحرية الغربية، وردود الأفعال الجماهيرية والإسلامية نتيجة تحريض مقصود، من جانب المسلمين في الدانمارك، ومن جانب علماء ودعاة مسلمين "متشددين".

وعلى المستوى الأوروبي وجد أهل السياسة والإعلام أنفسهم بين خيارين، لا علاقة لهما بحقيقة الإسلام وحقيقة الإساءة، بل كان الموقف حصيلة سياسة واقعية بالمفهوم الحديث للكلمة الذي يمكن أن يتجاوز اعتبارات القيم جميعا، فكان على الأوروبيين إمّا التضامن مع الدولة الأوروبية التي استهدفتها الغضبة الجماهيرية والمقاطعة الشعبية، أو تركها منفردة في الميدان، فكان "التضامن" هو الخيار رغم إدراك المخاطر المترتبة عليه.

أمّا ما صنعه النائب المتطرّف فيلدرز فوجد ما يتراوح بين النقد والرفض وبين الإدانة الشديدة، من جميع الأطراف دون استثناء، بدءا بالحكومة الهولندية، مع عدم استبعاد الهدف السياسي في مواجهة حزب متطرّف خارج نطاق ائتلافها الحزبي، مروراً بوسائل الإعلام الهولندية التي رفضت استغلال فيلدرز لها، ومرورا بأوساط المستشرقين الهولنديين الذين يعبر عنهم "فان كونينجسفيدل" الأشهر من سواه، وصاحب كتاب "أسطورة الخطر الإسلامي"، وانتهاء بكبار المسؤولين في الاتحاد الأوروبي وعلى مستوى الأمانة العامة للأمم المتحدة.

وربما ساهم في ذلك الموقف الهادئ والحكيم من جانب المسلمين في هولندا نفسها وعلى المستوى الأوروبي، ولكن لا ريب أيضا أن الأوساط السياسية في الغرب وربما الإعلامية عموما، أدركت في هذه الأثناء -ليس بسبب التجربة مع الكاريكاتورات الدانماركية فقط- أنه ليس في مصلحة الغرب الدخول في معركة صراع حضاري أو الانسياق وراءه مع ما أثارته حروب الهيمنة الأمريكية، وأنه لا بدّ من العمل الآن على إنقاذ ما يمكن إنقاذه، ومحاولة تجنب أن تنعكس حصيلة تلك الحروب سلبا على الغرب نفسه.

ومن المؤكّد أيضا أنّ هذا أثر على الموقف الشعبي في هولندا، إذا صحّ ما أورده بعض مؤسسات استطلاع الرأي العام، أنّ "حزب الحرية" المتطرّف بزعامة فيلدرز، قد خسر بعض التأييد الشعبي، المحدود أصلا، بعد إساءته الأخيرة مباشرة.

البعد القانوني في الغرب

إلى جانب التمييز بين إساءة وإساءة، وبين مصادر الإساءات، يوجد أمر آخر ينبغي وضعه في الحسبان إذا أردنا الوصول إلى صيغة شاملة للتعامل مع مثل تلك الإساءات، وهو الأرضية القانونية التي يتحرّك عليها المسيئون، ويتحرّك عليها ويلتزم بها المسؤولون في الغرب أيضا.

ولا يخفى علينا -ولا ينبغي أن نتجاهل- أنّ ما قد يسري في البلدان العربية والإسلامية، من أنّ المسؤول السياسي قادر على أن يمنع ويحظر دون أن يخشى من محاسبة نيابية أو ملاحقة قضائية، لا يسري ما يشابهه في البلدان الغربية، مع عدم إغفال نقاط الخلل الكبيرة القائمة في الغرب على صعيد ما يوصف بسيادة القانون واستقلال القضاء ومفعول النظرة المادية على هذا الصعيد.

القوانين الغربية السارية المفعول حاليا هي الأرضية التي تمكّن المسيئين من ممارسة ما يمارسون وهم آمنون على أنفسهم من المحاسبة إلى حدّ لا بأس به، حتى في حالة إدراك المسؤولين السياسيين لخطورة ما يصنعون.

قد تصدر عن مؤسسات واتحادات إسلامية وعن الدعاة والعلماء في البلدان الإسلامية احتجاجات قوية ومنطقية، وقد تصدر عنهم مطالب محددة بشأن إزالة الخلل القائم، وسدّ الثغرات القانونية، واعتبار الإساءة إلى الدين الإسلامي والأديان عامة، أمرا يستوجب الملاحقة القانونية والقضائية. ولكن لن تتحرّك الأجهزة التشريعية الغربية إلّا عندما

تتجاوز الضغوط الإسلامية حدود ما تصنعه مظاهرات جماهيرية، أو مقاطعة شعبية، تشتد وتضعف، وتنتشر وتقلص، كي تصل تلك الضغوط إلى مستوى الحكومات العربية والإسلامية نفسها، فتضع سياسة مشتركة، قائمة على مخططات مشتركة، للتعامل مع المسؤولين في البلدان الغربية، والمطالبة من خلالهم، بتسوية أوضاعهم القانونية الحالية، بعد أن أصبحت الإساءات المتكررة، معولا يهدم فيما تبقى من قيم الحرية الغربية نفسها، وليس في بنیان المصالح الغربية المحضة مع المنطقة الإسلامية فحسب.

على أن الموقف الجامع والقوي لا يتحقق دون أن تتوافر له شروط، لا بد من التساؤل إذا كانت قابلة للتحقيق في المستقبل المنظور، ومنها:

1- لا يُنتظر أن يصدر موقف موحد وفعال للدول العربية والإسلامية ما دامت تمرّ بمرحلة استعراضية لعمق خلافاتها في التعامل مع القضايا المصيرية التي تواجهها مباشرة داخل أراضيها، وما مثال القمم العربية بالمجهول.

2- لا يُنتظر لأي موقف انفرادي أو جماعي، يصدر عن الحكومات العربية والإسلامية، أن يكسب مصداقية كافية للتأثير على المواقف الغربية، ما دام التعامل الرسمي مع الإساءات للإسلام وللإنسان، داخل بلدانها، في حاجة إلى الإصلاح من الجذور.

3- لا فائدة من مواقف رسمية وبيانات استنكار تقليدية، ما لم تكن صادرة عن مخطط يضع في حسابه استخدام لغة المصالح المتبادلة بمعنى الكلمة، فمع كل التقدير لحقيقة أن المعركة الجارية معركة قيم أيضا، يبقى التأثير الأكبر على صانع القرار في الغرب، هو تأثير المصالح.

4- التعامل الرسمي والشعبي انطلاقا من البلدان العربية والإسلامية -إذا تجاوزنا مواطن الخلل المشار إليها- يفتقر علو على ذلك افتقارا شديدا إلى دعم فريق المنصفين داخل البلدان الغربية، والمسلمين من المواطنين فيها، دعما حقيقيا ومتواصلا، فهم أقرب إلى التأثير على صناعة القرار في تلك البلدان، وأقرب إلى معرفة المواطن الفاعلة فيه، والأساليب المناسبة للتعامل معها.

وجه آخر للمشكلة

تكرار الإساءات يشهد أنّ القضية ليست جديدة، وإذا أردنا الدقة فإنّ الكتابات الغربية، الفكرية والإعلامية، والإبداعات الغربية، عبر الصور والأفلام في السينما والتلفاز وحتى في لعب الأطفال، وكذلك كثير من التصريحات والممارسات السياسية الغربية.. جميع ذلك انطوى لعقود عديدة -وبعضه لقرون متوالية- على نسبة عالية من الإساءات، التي لم تقف عند حدود القرآن الكريم ومقام النبوة، مع فارق رئيسي بينها وبين ما نعيشه في السنوات القليلة الماضية، أنّ ثورة الاتصالات الألكترونية جعلت متابعتها من جانب نسبة عالية من الشعوب في البلدان الإسلامية شاملة وسريعة، أكثر ممّا مضى، عندما كانت تلك الإساءات تربي أجيالا غربية في المدارس والبيوت والجامعات، وتصنع في نهاية المطاف أناسا من أمثال النائب المتطرف جيرت فيلدرز الهولندي، ومن قبله المخرج المتطرف تيو فان جوج، وفيما بين هذا وذاك الكاريكاتوري الدانماركي المتطرف كورت فيسترجارد.

ولنلاحظ أنّ صفة التطرف المشتركة بين هؤلاء وأمثالهم، لا يطلقها المسلمون عليهم فحسب، بل هم معروفون بذلك بين بني قومهم، وفي الوقت نفسه أصبحت أعمالهم من خلال التركيز عليها نتيجة التركيز على عنصر الإثارة - ولأسباب أخرى- في وسائل الإعلام، تطغى على مقولات ومواقف وممارسات منصفة، لم تعد تنقطع، وتذكّر بما كان يشابهها في مطلع عصر التنوير الأوروبي، تجاه الإسلام، والقرآن الكريم، والنبي المصطفى محمد صلى الله عليه وسلم.

بين يدي كاتب هذه السطور، كتاب بالألمانية صدر قبل أسبوعين فقط (آذار/ مارس 2008م) لكاتب اشتغل ما يناهز عشرين عاما في السياسة ومثلها في الإعلام، وله مكانته في بلده، ويتحدث في كتابه الجديد (بورجن تودينهوفر.. لماذا تقتل يا زيد؟) عن المقاومة الشعبية العراقية ضد الاحتلال الأمريكي، فيقول ضمن ما يقول -والترجمة حرفية- "لم أقرأ كتابا أكثر إثارة وقدرة على استخدام الكلمات مثل العهد القديم (التوراة)، ولا كتابا ينشر إحساس المحبة بين أوراقه مثل العهد الجديد (الإنجيل)، ولا قرأت كتابا حافلا بروح العدالة في طياته مثل القرآن، الذي يخترق بإبداعه البلاغي حتى الحاجز الذي تصنعه الترجمات الضعيفة لنصه العربي"، ويضع الكاتب بذلك عنصر العدالة كعنصر مميز للنص القرآني، مقابل عنصرَي الإثارة والمحبة في التوراة والإنجيل كما يراهما.

هل تنتقل وسائل الإعلام الغربية ووسائل الإعلام في البلدان الإسلامية، مثل هذا الموقف -ولم يعد استثنائيا إطلاقا- مثلما تنتقل الأخبار والمقالات والتحليلات والمواقف حول إساءة نائب يميني متطرف، هبطت شعبية حزبه داخل بلده، عقب نشره ذلك الفيلم القصير المسيء، والضعيف بأسلوب إنتاجه وإخراجه، عن القرآن الكريم والإسلام والمسلمين؟.. بل بدلا من ذلك يستشهد كثيرون بإساءات قديمة صدرت عن الشاعر الإيطالي دانتي، أو الفيلسوف الفرنسي فولتير -والجدير بالتنويه أن هذين بالذات وهما أشهر من سواهما في الإساءة- رجعا عن إساءتهما في مؤلفات أخرى قبل وفاتهما، ولكن النسبة الأعظم من كبار الفلاسفة والمفكرين والشعراء والأدباء الأوروبيين قديما، كانت لهم أقوالهم ومواقفهم المنصفة، ولم تصدر عنهم إساءات يرجعون عنها لاحقا، ومن هؤلاء جوته الألماني:

كلما قرأت القرآن شعرت أن روحي تهتز داخل جسمي.

القرآن كتاب الكتب، وإنني أعتقد هذا كما يعتقد كل مسلم.

بحث في التاريخ عن مثل أعلى لهذا الإنسان ، فوجدته في النبي العربي محمد صلى الله عليه وسلم.

إن التشريع في الغرب ناقص بالنسبة للتعاليم الإسلامية ، وإنما أهل أوروبا بجميع مفاهيمنا لم نصل بعد إلى ما وصل إليه محمد ، وسوف لا يتقدم عليه أحد .

أو برنارد شو البريطاني:

قرأت حياة رسول الإسلام جيدا مرات ومرات ، فلم أجد فيها إلا الخلق كما ينبغي أن يكون، وكما ذا تمنيت أن يكون الإسلام هو سبيل العالم.

لقد درست محمدا باعتباره رجلا مدهشا، فرأيتُه بعيدا عن مخاصمة المسيح، بل يجب أن يُدعى منقذ الإنسانية، وأوروبا في العصر الراهن بدأت تعشق عقيدة التوحيد، وربما ذهبت إلى أبعد من ذلك فتعترف بقدرة هذه العقيدة على حل مشكلاتها، فبهذه الروح يجب أن تفهموا نبوءتي.

أو إرنست رينان الفرنسي:

لم يعتر القرآن أيّ تبديل أو تحريف، وعندما تستمع إلى آياته تأخذك رجة الإعجاب والحب، وبعد أن تتوغل في دراسة روح التشريع فيه لا يسعك إلا أن تعظم هذا الكتاب العلوي وتقدسه.

أو ليو تولستوي الروسي:

سوف تسود شريعة القرآن العالم لتوافقها وانسجامها مع العقل والحكمة.

لقد فهمت.. لقد أدركت.. ما تحتاج إليه البشرية، هو شريعة سماوية تحقّ الحق، وتزهق الباطل.

أنا واحد من المبهورين بالنبي محمد الذي اختاره الله الواحد لتكون آخر الرسالات على يديه، وليكون هو أيضا آخر الأنبياء.

أو مايكل هارت الأمريكي:

لا يوجد في تاريخ الرسالات كتاب بقي بحروفه كاملا دون تحوير سوى القرآن الذي نقله محمد.

أو يوشيو دي كوزان الياباني:

لا أجد صعوبة في قبول أن القرآن كلام الله، فإن أوصاف الجنين في القرآن لا يمكن بناؤها على المعرفة العلمية للقرن السابع، الاستنتاج الوحيد المعقول هو أن هذه الأوصاف قد أوحيت إلى محمد من الله.

أو هانس كونج السويسري:

محمد نبي حقيقي بمعنى الكلمة، ولا يمكننا بعد إنكار أن محمدا هو المرشد القائد إلى طريق النجاة.

أو لا مارتين الفرنسي:

أعظم حدث في حياتي هو أنني درست حياة رسول الله محمد دراسة واقية، وأدركت ما فيها من عظمة وخلود.

أي رجل أدرك من العظمة الإنسانية مثلما أدرك محمد، وأي إنسان بلغ من مراتب الكمال مثل ما بلغ، لقد هدم الرسول المعتقدات الباطلة التي تتخذ واسطة بين الخالق والمخلوق.

أو إيرنبيرج النرويجي:

لا شك في أن القرآن من الله، ولا شك في ثبوت رسالة محمد.

أو ليس من المفيد أن نجد آية مناسبة للإجابة على إساءات المسيئين، وتضليل المضللين داخل الغرب، بإجابات فلاسفتهم ومفكريهم على إساءاتهم وتضليلهم؟..

أولا يكون لذلك من التأثير على الجمهور الغربي المستهدف ما لا غنى عنه، إلى جانب الجهود المبذولة للتعريف بحقيقة الدين الإسلامي، وكلام الله تعالى، والسيرة النبوية، من المصادر الإسلامية، والتي بلغ مفعول التشكيك فيها أصلا مدى بعيدا على مستوى العامة؟..

موقف رئيس الوزراء الهولندي من (فتنة فيلدرز) نص رسالة رسمية إلى رابطة إسلامية هولندية قبيل نشر فيلم (فتنة فيلدرز)

وصلتني من الأخ الكريم أ. يحيى بويافا، صورة رسالة بعث بها رئيس الوزراء الهولندي، د. جان بيتر بالكينندي (Dr. Jan Peter Balkenende)، يحدّد فيها موقفه من الفيلم المسيء الذي أعدّه النائب اليميني المتطرّف فيلدرز، وتحمل الرسالة تاريخ 2008/3/20م، وفيما يلي نصّها مترجماً.

رئاسة الوزراء
وزارة الشؤون العامة

السادة المحترمين

أشكركم على الرسالة التي بعثتم بها بتاريخ 2008/3/13م، وتعبّرون فيها عن قلقكم حول المحتوى المعادي المزعوم للإسلام للفيلم الشبكي المعلن عنه من جانب عضو مجلس النواب الهولندي جيرت فيلدرز، وتذكرون من الغضب والتوترات إذا ما تمّ نشره.

قرأت رسالتكم باهتمام وأشارككم قلقكم كلية. وفي هذا الإطار أودّ التنويه أنّ السيد فيلدرز لا يتكلم باسم هولندا، وأنّ هذا التصوير للإسلام لا يمثل النظرة السياسية للحكومة الهولندية بأي حال. وزير الشؤون الخارجية وأنا، كلانا أعلنّا ذلك مراراً. السيد فيلدرز يتكلم فقط باسمه الشخصي.

ومع أخذ قلقكم بعين الاعتبار، يجب أن أوضح، أنّه في ظلّ النظام الهولندي والقانون الدولي، لا ترى الحكومة الهولندية إمكانية حظر الفيلم الذي لا يُعرف محتواه بعد، أو الحيلولة دون نشره مسبقاً. وفور ظهور الفيلم في الشبكة يمكن لدائرة التحقيقات العامة أن تتحقق ما إذا كان فيه عمل جنائي (ملاحظة: في عام 2009م بدأت محاكمة صاحب الفيلم عليه).

إنني أوافقكم فعلاً أنّ علينا بذل أفضل ما نستطيع لتجنب اضطرابات اجتماعية نتيجة الفيلم الشبكي للسيد فيلدرز. لا ينبغي أن نسمح بصدام ولا بخطر حدوث استقطاب، سواء داخل الحدود الهولندية أو عالمياً.

نحن نعيش في عالم تتعايش فيه الانتماءات الاجتماعية والثقافية والدينية. إنني على اقتناع بأن علينا جميعاً واجبا، أن نبدي الرويّة والاحترام المتبادل والتفاهم في العلاقات مع بعضنا بعضاً، بحيث يمكن لهذه التعددية أن تستمرّ وتثري مجتمعنا. ومن الأهمية بمكان أن نتجرّأ على حوار صريح وتعاون، بين مجتمعاتنا وبين بلداننا. هذا الطريق وحده يمكننا من تجنّب الحساسيات ومن الحياة بانسجام. إنني مسرور بأن العلاقات بين المؤسسات الإسلامية والمسيحية علاقات جيدة في هولندا. وأنا على ثقة بأنّ رابطة "أمة بيراجاما الإندونيسية" تريد أن تؤدّي قسطاً بنّاءاً لتحقيق أهدافنا المشتركة.

أود أن أوكد لكم أن حكومة هولندا ستراقب من كثب ما يطرأ بشأن الفيلم الشبكي المحتمل، وسوف نوّدي مسؤولياتنا بهذا الصدد.

المخلص لكم.. توقيع د. جان بيتر بالكينندي.. رئيس وزراء مملكة هولندا

(8)

مسلمو أوروبا والإساءات

ما وراء التفاعل الهادئ مع الإساءات

الإساءات والجواب عليها - الإشكالية الأولى: استيعاب الإسلام والمعرفة به - الإشكالية الثانية: الغيرة على الإسلام
الإشكالية الثالثة: ضعف الإمكانيات والتنظيمات - الإشكالية الرابعة: العزلة والذوبان والاندماج - الإشكالية الخامسة: استيعاب أساليب
التأثير في المجتمعات الأوروبية - الإشكالية السادسة: تحديد منابع الإساءات وحدودها للتعامل الأصوب معها - الإشكالية السابعة:
التخطيط والتنظيم والتمويل والطاقت الفكرية - خاتمة

منذ بدأت موجة جديدة معاصرة - بعد موجات تاريخية سابقة - من مسلسل الإساءات إلى الإسلام والمسلمين، بدأت تظهر معالم اختلافٍ تتامى تدريجياً في أساليب الردّ من الجانب الإسلامي تجاهها. ومع إساءة النائب الهولندي المتطرف للقرآن الكريم عبر فيلم قصير نشره في شبكة العنكبوت، أصبح هذا الاختلاف ظاهراً للعيان أكثر ممّا مضى، فغالبية المسلمين في أوروبا لا سيما في هولندا نفسها، يدعون في الدرجة الأولى إلى أسلوب يوصف بالهادئ المتعقل الذي يعتمد على الحوار والقضاء والتواصل مع المسؤولين والمجتمع الأوروبي، بينما يلاحظ مدى ارتفاع درجة اهتمام وسائل الإعلام في البلدان الإسلامية، بقضية الإساءات (ربّما يصنع بعضها ذلك حرصاً على التفاعل مع جماهير المسلمين في قضية تهمّتها مع التعويض عن نقص الاهتمام بقضايا أخرى أصبح الخوض فيها من محرّمات الحرية الإعلامية في البلدان الإسلامية).. وينطوي هذا الاهتمام غالباً على لهجة شديدة في مسلسل الأخبار والتحليلات والمواقف، إضافة إلى انتشار الدعوات إلى الردّ الجماهيري بالمظاهرات السلمية، والاحتجاجات الشعبية، ومقاطعة البضائع الهولندية بعد الدانماركية، ولا تظهر الدعوات إلى حوار وتواصل إلا قليلاً.



الإساءات والجواب عليها

من أين يأتي هذا الهدوء الذي يميّز مواقف المسلمين في أوروبا تجاه الإساءات؟.. هل هو هدوء التسليم بما يجري والاعتقاد السلبي عليها؟.. هل هو نتيجة نقص في معرفة الإسلام نفسه، أو ضعف ناشئ عن ذوبان في المجتمعات الأوروبية؟.. أم هو بسبب المخاوف من ردود الأفعال إذا تحول الاحتجاج إلى فعاليات "جماهيرية"؟.. أم أنّ الهدوء الملحوظ صادر - كما يقول كثير من مسؤولي المنظمات والتجمّعات الإسلامية - عن الرويّة والتعقل والفهم المباشر للمجتمعات الأوروبية، ومواطن التأثير عليها؟.. لا توجد أجوبة جاهزة قطعية، ولا يصحّ التعميم في أي محاولة للجواب على هذه التساؤلات، فالمسلمون في أوروبا لا يشكّلون كتلة متجانسة، إذ لا تتطابق أوضاعهم وظروفهم على بعضها بعضاً في مختلف بلدان القارة، ومنظمتهم لا تعلن مواقفها بصورة مشتركة جامعة إلا نادراً. إنّما يمكن النظر في بعض العوامل التي تساعد على توضيح الصورة، فمن الأهمية بمكان أن يكون "حجم الاختلاف" المذكور - وهو في الأصل طبيعي مقبول - محدوداً، والأهم من ذلك أن تتكامل المواقف والخطوات العملية من جانب المسلمين في البلدان الإسلامية وفي البلدان الغربية، مع بعضها بعضاً، لا أن يكون الاختلاف سبباً في تباعدها وربّما تناقضها في كثير من الأحيان.

العوامل التي يجري الحديث عنها هنا هي بعض ما يمكن الوقوف عنده في مقالة قصيرة، ولن يتجاوز الأمر حدود بعض التساؤلات وأجوبة مختصرة، يعتمد كاتب هذه السطور فيها على معاشرة مباشرة لذوي العلاقة ولل قضايا المطروحة على امتداد فترة اغتراب تجاوزت أربعين عاما.

الإشكالية الأولى: استيعاب الإسلام والمعرفة به

لا ريب أنّ الكمّ العلمي والمعرفي بالإسلام نفسه لا يبلغ عند مسلمي أوروبا ما يبلغه عند العلماء والدعاة وغيرهم في البلدان الإسلامية ممّن يحدّدون مواقفهم من منطلق إسلامي - ولا يدور الحديث هنا عن حكومات ووسائل إعلام عامة - ولكنّ تحديد موقف المسلم من الإساءات بالذات لا يتطلّب المعرفة الإسلامية العميقة، فليست حقيقة التعدي على مقدّسات المسلمين تحت عنوان "حرية التعبير" مجهولة، ولا يوجد من يستهين بحجم هذا التعدي ومغزاه عندما تتناول الإساءات مقام النبوة أو القرآن الكريم، أو ما هو معروف من الدين بالضرورة. لا ينبغي إذن الربط التعليلي بين درجة المعرفة بالإسلام والموقف من الإساءات، فكل مسلم ومسلمة على جانب كاف من المعرفة بأسس دينه ومكانة نبيه صلى الله عليه وسلم وموقع قرآنه الكريم، ليدرك أنّ هذه الإساءات فاحشة شكلا ومضمونا، عدائية لا يغفر لأصحابها ما يطلقونه من مزاعم بشأن "حرية التعبير"، ولا أية مزاعم أخرى.

الإشكالية الثانية: الغيرة على الإسلام

آخر ما يمكن أن يقال عن جمهرة المسلمين في أوروبا أنّهم لا يغارون على دينهم، فانتشار الصحوة في نسبة عالية من المسلمين، لا سيما الأجيال الناشئة، بات من القوة والاتّساع ما لا يجله أحد يتابع الأوضاع من كتب، بل إنّ كثيرا من المتطرّقين الأوروبيين ينشرون وهم يرصدون تلك الصحوة مقولات "التخويف من الإسلام على مستقبل أوروبا"، والتحذير من "أسلمتها"، ويستشهدون على ذلك بأرقام وإحصاءات ودراسات - مع التحويل من شأنها أحيانا - مثل نسبة المسلمين إلى السكان وازديادها باطراد، وما يعنيه تطوّر الهرم السكاني الأوروبي مستقبلا، وظاهرة ارتفاع عدد المساجد والمصليات مع ضيق القديم والجديد منها بالشبيبة تخصيصا، فضلا عن انتشار الحجاب وزيادة عدد القادرين على التعبير الراقي المؤثّر عن الإسلام ومصالح المسلمين. من يحذّر من هذه الظاهرة لا يغفل أيضا عن ازدياد الحرص بين غير المسلمين على التعرّف على الإسلام، وإنصاف المسلمين (وتسمّي الحملات المعادية أحيانا: التراجع أمام أسلمة أوروبا) كما يتحدثون عن تزايد اعتناق الإسلام من جانب كثير من الشبيبة.

من هنا ولأسباب عديدة أخرى وجب التأكيد، إنّ هذه الصحوة انبثقت عن الغيرة على الإسلام، فلا يمكن اعتبار غيرة مسلمي أوروبا عليه غائبة في التفاعل مع ما تعنيه الإساءات ومع من يقدمون عليها، وهو ما يتردّد أحيانا في حديث من يتحدثون بمنظور النقد السلبي عن عدم كفاية مواقفهم من الإساءات.

الإشكالية الثالثة: ضعف الإمكانيات والتنظيمات

لا شكّ في أنّ الضعف قائم، وأنّ التحرك المطلوب لا يتحقق أحيانا بسبب هذا الضعف، ولكن ينبغي التمييز بين أمور، في مقدّماتها أمران اثنان، أولهما أنّ ضعف الإمكانيات ليس من وراء غياب التحرك بأساليب الاحتجاجات الجماهيرية والمقاطعة، فعدم الإقدام على ذلك يرجع إلى الاقتناع بفعالية طرق أخرى. وليس مجهولا مثلا تحرك نسبة عالية من مسلمي الغرب جماهيريا - عندما توافر الاقتناع مع مفعول الوجدان - في الاحتجاجات التي رافقت مطلع انتفاضة الأقصى مثلا. والأمر الثاني أنّ ضعف الإمكانيات يتطلّب الدعم من جانب المسلمين في البلدان الإسلامية نفسها، لتظهر

الثمار بصورة طبيعية، ولا يصحّ اشتراطه بأن يتصرّف مسلمو أوروبا وفق رؤى من يقدمّ الدعم، "فأهل أوروبا أدرى بشعابها"، لا سيما وأنّ الدعم المشروط يظهر تلقائياً للعلن، ويزرع وتدا بين الغالبية من سكان أوروبا وبين المسلمين فيها، ومعظمهم من أهل البلاد الأصليين، أو المواليد فيها، وحملة جنسياتها، والمقيمين إقامة دائمة وسط مجتمعاتها.

الإشكالية الرابعة: العزلة والذوبان والاندماج

في حقبة مضت وانتهى أمرها كان الغالب على الوجود البشري الإسلامي في أوروبا هو العزلة، ولم تكن الحصيلة في صالح المسلمين ولا في صالح المجتمعات الأوروبية ودولها. وبُذلت لاحقاً جهود كبيرة، رسمية وغير رسمية، لتذويب غالبية المسلمين، لا سيما جيل الشبيبة منهم، في المجتمعات الأوروبية، والذوبان يعني هنا تغييب الشخصية الإسلامية ثقافياً واجتماعياً، وكان الإخفاق هو الحصيلة، فلم يتحقق ذلك، إلا بنسبة محدودة عند من لديهم استعدادات ذاتية للذوبان ولا تختلف هذه النسبة كثيراً عن نسبة من جرفتهم حملات التغريب داخل البلدان الإسلامية نفسها. في هذه الأثناء أصبح الهدف الأول عند غالبية المسلمين وكثير من المسؤولين في المجتمعات الأوروبية اتباع سياسة الاندماج. وتختلف الرؤى بصدد ما يُراد به، ما بين اندماج أقرب إلى الذوبان واقعياً، واندماج لا ينهي مظاهر العزلة أصلاً. ولكنّ مجرى التطوّرات يرحّج أن تكون الحصيلة عند حدّ الاعتدال، وأن يكون الاندماج إيجابياً، فلا يكون المسلمون "جسماً غريباً مرفوضاً" في أوروبا، ولا يكونون أيضاً "جزءاً عضويًا" بالمعنى المطلق للكلمة، أي دون مواصفات وخصائص ومقومات ذاتية صادرة عن إسلامهم.

تحقيق هذه المعادلة يتطلّب جهوداً كبيرة فهي قائمة على تطوّر اجتماعي وسلوكي كبير، ولن تروق النتيجة -إن تحققت- لجهات عديدة في أوروبا، ومن هنا يقدر كثيرٌ من مسلمي أوروبا -وتوجد شواهد عديدة تؤكّد صحّة تقديرهم- أنّ أحد الدوافع وراء مسلسل الإساءات، هو التشويش على هذه المسيرة، عبر إثارة "فوضى هدامة" في علاقات المسلمين بالمجتمعات الأوروبية التي يعيشون فيها وباتوا واقعياً جزءاً من تركيبها الهيكلية المتنوّعة، وذلك للحيلولة دون تنامي التأثير المستقبلي المنتظر من اندماج إيجابي، يمكن أن يؤثّر على المواقف الأوروبية تجاه القضايا الإسلامية عموماً، علاوة على تحقيق المصلحة بمنظور الوجود الإسلامي في المجتمعات الأوروبية، وهذا ما يُسقط حجج الرافضين لهذا الوجود الإسلامي من الأساس، ويوهن من شأن ما يصنعون، ومن ذلك الإساءات المثيرة للغضب.

الإشكالية الخامسة: استيعاب أساليب التأثير في المجتمعات الأوروبية

لا بدّ في البحث عن التعامل الأنجع مع العامّة الأوروبيين المستهدفين بالإساءات من تأكيد قاعدة "خاطبوا الناس على قدر عقولهم"، و"تحدّثوا بما يفهمون ويعقلون". لا يمكن أن يستوي أسلوب الخطاب الإسلامي، ومحتواه، وما يورده من حجج..

- في مجتمع غالبيته من المسلمين، لديهم خلفية معرفية عامّة بالإسلام..
- وآخر غالبيته من غير المسلمين، دون هذه الخلفية، بل قد يكون أغلبهم ممّن أشبع بالموروث من التصوّرات العدائية والتضليلية، على مرّ قرون عديدة، ولا يزال عرضة للمزيد، وهو من الأصل لم يعد يثق بالمصادر الإسلامية المباشرة.

إنّ أفضل الكتب وأكثرها تأثيراً في واقع البلدان الإسلامية ومجتمعاتها، لا تفيد ترجمته الحرفية ليكون له تأثير مشابه أو قريب في مجتمع غربي. ولئن قطع الكاتبُ الشكّ باليقين عند المسلم عبر إيراد نص إسلامي قطعي الورد والدلالة،

فكلامه لا يقطع شكًا ولا يوجد يقينا عند إنسان لا يلتزم بتلك النصوص، ويشك في مصدرها. وهذا ما يسري مثلا على نشر السيرة النبوية التي تضاعف الاجتهاد في ترجمتها.

لا يستهان بشيء من ذلك ولكن لا يكفي، وقد غلب التركيز عليه في معظم حملات مواجهة الإساءات، من مؤتمرات وفعاليات ومواقع شبكية وغيرها، وقد يوصل شيئا محدودا مما ينبغي الوصول به إلى العامة أو الخاصة في البلدان الغربية.

مقابل ذلك نرصد من كثب كيف كان ارتفاع نسبة الإنصاف للمسلمين وقضاياهم يجري أحيانا عن طريق تواصل الشبيبة من المسلمين مع أقرانهم من غير المسلمين في المدارس والجامعات وغيرها من مواقع التواصل الاجتماعي والثقافي داخل الدول الغربية، بل يعود ارتفاع نسبة اعتناق الإسلام بين الشبيبة إلى هذا العامل في الدرجة الأولى، ولا يعني أنه يكفي ولكنه المؤشر إلى ما ينبغي صنعه.

يجب الجزم بصورة قاطعة، أنّ الجهة التي تستوعب الأسلوب الأفضل في التعامل مع المجتمعات الأوروبية أو الغربية عموما، هي الجهة التي نشأت أو تنشأ من صفوف مسلمي هذه المجتمعات، لا سيما جيل الشبيبة، الذي كان له من الاحتكاك المباشر أكثر مما كان لأجيال سابقة، كانت الغالبية فيها من المهاجرين وليس من مواليد الدول الأوروبية، المترددين على المدارس والجامعات والمنشآت الأخرى فيها، كما أنّ معاشته للأخريين شاملة متنوعة وطويلة، وليست معاشة مناسبات أو مؤتمرات أو زيارات قصيرة أو مصالح عابرة.

الإشكالية السادسة: تحديد منابع الإساءات وحدودها للتعامل الأصوب معها

بين أيدينا أمثلة معروفة ومختلفة، كالإساءة الكاريكاتورية الدانماركية، والإساءة البابوية الكاثوليكية، وإساءة "فيلدرز" في هولندا. صدرت الأولى عن رسّام وجريده، والثانية عن أعلى مواقع المسؤولية الكنسية الكاثوليكية الرومية، والثالثة عن نائب يميني متطرّف. ونحتاج هنا إلى وقفة متأنية:

اقتترنت الأولى من البداية بموقف حكومي رسمي سلبي، عندما رفض ممثلو الحكومة الدانماركية مجرد اللقاء مع سفراء الدول الإسلامية للحوار. هنا اعتبرت الجهات الإسلامية تلك الإساءة بحق أنّها غير محصورة في نطاق فرد متهور أو جهة إعلامية حاقدة فحسب، وهذا مما جعل الغضبة الجماهيرية وردود الفعل الرسمية واسعة النطاق في البلدان الإسلامية.

واقترنت الثانية بإقحام جهة كنسية رسمية مرجعية في مسلسل الإساءات، فاعتبرتها الجهات الإسلامية التي مضت على طريق الحوار الإسلامي المسيحي متعمّدة، وبالتالي أصبحت سببا كافيا لقطع الحوار والمطالبة بالاعتذار.

ولكن اقتترنت الثالثة برفض رسمي وشعبي وإعلامي محلي واسع النطاق في هولندا، حتى عجز صاحب الإساءة عن مجرد نشرها في وسيلة إعلامية، ورغم ذلك كانت أصوات عديدة، وفي مواقع المسؤولية، في البلدان الإسلامية، تعتبرها إساءة "هولندية" شاملة، وليست إساءة فرد متطرّف.. كيف؟..

إنّ التمييز الدقيق بين كل حالة وأخرى كان قائما في أوساط المسلمين ومنظماتهم في الدول الأوروبية، وكان غائبا إلى حد بعيد على مستوى المتابعين للإساءات من داخل البلدان الإسلامية، أي خارج ساحة الحدث الأوروبية المباشرة.

وينجم عن ذلك على سبيل المثال:

1 - فارق كبير بين الخطاب الإسلامي..

- الذي يركّز على أنّ الطرف الدانماركي المسيء بصورة مباشرة، "أقدم على خطوة غير مسبوقه في وسائل الإعلام في بلده" و"أساء إلى قيمة الحريات المكفولة فيه" وأن "موقف الحكومة الدانماركية يسيء إلى الشعب الذي تمثله وعلاقاته بالشعوب الإسلامية"..

- وبين الخطاب الإسلامي القائل إنّ الدانمارك كلّها مسؤولة عن هذه الإساءة الكاريكاتورية، حكومة، وشعبا، وإعلاما، ومنظومة للحريات والحقوق، وتجارة واقتصادا، فهذا ممّا ساهم في "توسيع نطاق الجبهة التي تتبناها"، فكانت إعادة النشر أكثر من مرة.

ألا يحمل "أسلوب الخطاب" -ولا نقول مضمونه- جزءا من المسؤولية عن دعم الجبهة المعادية وازدياد حجمها وقوتها، بدلا من حصارها والتحذير المؤثر من دعمها؟!.. هذا مع ضرورة تأكيد صيغة القوة والإصرار في الخطاب، فليس المقصود هنا التهوين من شأن الإساءة بحدّ ذاتها، ولا التخاذل عن اتخاذ إجراءات مدروسة مضادة، إنّما حسن توجيه الخطاب والخطوة العملية على حسب المقصد والجهة المستهدفة.

2- فارق أكبر بكثير..

- بين اعتبار إساءة فيلدرز "إساءة هولندية" واعتبارها حلقة لا تختلف عمّا سبقها، مع تجاهل رفضها من جانب الغالبية العظمى من أهل هولندا، رسميا وشعبيا وإعلاميا، وبالتالي أن يتخذ الخطاب الإسلامي صيغ الدعوة إلى مقاطعة شاملة، وغضبة عارمة، والقول إنّ "انحسار الغضبة السابقة ضدّ الدانمارك جرأت هولندا على الطريق نفسها".. وهو تقييم غير صحيح موضوعيا..

- وبين ما ذهب إليه المسلمون في هولندا نفسها من مواقف وخطوات عملية، واستطاعوا من خلاله الحصول على تفهّمهم وتفهم حرصهم على إسلامهم، وبالتالي تنامي التضامن معهم، مع بقاء المسيء "محاصرا" على معظم الأصعدة دون استثناء، فلم يخرج بالإساءة نفسها عن حدود "القطاع اليميني المتطرّف" الذي ينتمي إليه في هولندا. يضاف إلى ذلك ما صدر من إدانات للإساءة على المستوى الأوروبي ومستوى الأمم المتحدة.

3- أمّا الإساءة البابوية فهي الأخطر مضمونا، وإن لم تكن الأخطر تأثيرا، بل يغلب الظن أنّ من الدوافع الحاسمة من ورائها هو "ضعف تأثير الكنيسة الكاثوليكية في أوساط الكاثوليك" (ويعزّز ذلك إعلان حديث من جانب الكنيسة الكاثوليكية أن عدد المسلمين في العالم تجاوز لأول مرة عدد الكاثوليكين!) فالمقصود محاولة التعويض عن الضعف الذاتي بمواقف عدائية للإسلام والمسلمين، في حقبة ليس مجهولا أنّ وراء هذا العداء قوى دولية مهيمنة، في الغرب على حساب فئات شعبية عريضة، ومهيمنة عالميا أيضا.

كما أنّ مضمون الإساءة البابوية لم يتخذ طابعا "مفضوحا" للفاضي والداني.. أي لم يستخدم الصيغة المؤثرة على العامة، مثل الرسوم الكاريكاتورية والأفلام، بل كانت الإساءة مقنّعة بالمنهج العلمي، في محاضرة جامعية، وداخل حرم جامعي، ومن جانب "باحث" جامعي قبل أن يصبح رجل كنيسة.

لقد أوجدت هذه المعطيات معا فرصة مواتية لردّ إسلامي علمي منهجي -ليس ضدّ المسيحية بحدّ ذاتها- بل عبر ما يبيّن بصيغة علمية دراسية منهجية، أنّ الانحراف الأعظم بالمسيحية نفسها، واتباع سبيل العنف، كان كنسيّ المولد والنشأة والنموّ عبر قرون عديدة، ففتح الباب على مصراعيه أمام التطوّر التاريخي الحاسم كردّة فعل، أي انتشار العلمانية والإلحاد وما انبثق عنهما من توجّهات لا تزال البشرية تعاني منها حتى اليوم.

فارق كبير بين ردّ على هذا المستوى، مع اقتترانه بإجراءات عملية من مثل قطع الحوار، وبين ردّ الخطاب التعميمي المقترن بتلك الإجراءات. والجدير بالتنويه أنّ العامة الأوروبيين المقصودين بتأثير الإساءات عليهم، يتأثرون بالرد المنهجي العلمي أيضا، ويكفي غالبا الانطباع العام الذي يتركه أسلوب الردّ، وإن لم تكن المضامين أو تفاصيلها مفهومة عند كل فرد.

الإشكالية السابعة: التخطيط والتنظيم والتمويل والطاقات الفكرية

هذه الأسباب السابقة مجتمعة هي من وراء غلبة انتشار الاعتقاد بين مسلمي أوروبا بصواب سلوك طريق الحوار والقضاء والتعقل والتعامل مع كل إساءة من الإساءات وفق حجمها ونوعيتها ومصدرها وأساليبها والجهات المستهدفة بها، وهي قطعا الشعوب الأوروبية وليس مجرد "الحق" على الإسلام والتعدي على المسلمين.

ولا نجهل أن الإسلام نفسه حصن منيع محفوظ، وأن الذات الإلهية لا يصل إلى الإساءة الفعلية إليها أحد من الخلق، وأن مقام النبوة فوق كل ما يمكن أن تطاله الألسنة والأقلام المسيئة، كما نعلم أن المسلمين في البلدان الإسلامية، المستهدفون في أرواحهم وبلادهم وقضاياهم، لا يمكن أن يسبب مسلسل الإساءات لدينهم، سوى زيادة انتشار التصميم على مواجهة العدوان الأجنبي بمختلف أشكاله المباشرة وغير المباشرة..

لهذا يمكن التأكيد مجدداً أن الشعوب الأوروبية هي المستهدف الأول من الإساءات، بقصد تضليلها عن حقيقة الإسلام، وإثارتها ضد المسلمين، وتوظيف ذلك فيما يجري من ممارسات عدوانية على صعيد قضايا المسلمين العادلة.

هذا أول ما ينبغي وضعه في الحسبان، عند التعامل مع هذه الإساءات، تعاملًا هادفًا ومؤثرًا. وهنا تظهر نقطة الضعف الكبرى لدى مسلمي أوروبا، كما تظهر في واقع العلاقة بينهم وبين من يتصدى للإساءات من داخل البلدان الإسلامية، فهم مفتقرون إلى كثير من أدوات الرد المنهجي الفعّال، وإن أرادوه وصرّحوا به، ويصنعون القليل ويؤثر، والمؤكد أن امتلاكهم لأسباب الفكر والتوجيه والتخطيط والتنظيم والتمويل، يضاعف التأثير إلى حد كبير.

1- مسلمو الغرب يفتقرون إلى التخطيط، وهذا ما يسري بصورة خاصة، على جيل الشبيبة الأكثر استيعابا لوسائل التعامل مع المجتمعات الأوروبية بحكم نشأته فيها، فمن أراد من البلدان الإسلامية التصدي الفعّال للإساءات، عليه تقديم الدعم للعقول الاختصاصية القادرة والمواهب الناشئة على الطريق، ممن يتعامل مع كل حدث كبير عبر وضع صيغة شمولية، تجمع بين مفعول التخصص، ومستوى المعرفة بالإسلام، ومفعول معرفة المقيمين في أوروبا.. بشعاب أوروبا. هذا إضافة إلى وسائل يُفترض أن تكون متوفرة على الدوام، كالدورات التدريبية والمنح الدراسية والمؤتمرات الاختصاصية التي تخدم تكوين كوادر القادرين على التخطيط، وهو مقدم على كثير من قضايا أخرى يتكرر طرحها في مؤتمرات عديدة، دون تقديم الجديد إلا نادرا.

2- ومسلمو الغرب يفتقرون إلى التنظيم.. فمع كل التقدير الكبير للتنظيمات الإسلامية العاملة في الساحة حاليا، ولجهودها الكبيرة القديمة والحالية في الحفاظ على الوجود الإسلامي وانتشار الصحة عموما، ينبغي التأكيد أن إشكالية التنظيم الحالية، تكمن في أنه يعبر مرحلة انتقالية، ما بين اعتماده تاريخيا على الوافدين، وبين اعتماده الحتمي مستقبلا على مواليد الجيل الثاني والثالث ومن انضم إليهم من جيل الشبيبة من أهل البلاد الأصليين. فمن أراد التصدي الفعّال على المدى القريب والبعيد للإساءات -ولقضايا أخرى عديدة يقوم عليها مستقبل الوجود الإسلامي في الغرب- يمكن ذلك عبر دعمه للتطوير التنظيمي الذاتي، دون أن يتخذ الدعم شكل شروط وإملاءات، أو أن يفرض الاحتكام إلى تصورات من ينظر إلى الساحة من خارج أبعادها الجغرافية والزمنية.

3- ومسلمو الغرب يفتقرون في مختلف الميادين -بما فيها التخطيط والتنظيم- إلى الإمكانيات المادية والفكرية لتلبية احتياجات تطور فاعلية الوجود البشري الإسلامي في مختلف الميادين. ولا يزال الدعم المالي والفكري يتخذ حتى الآن أشكالًا تقليدية قديمة، ربّما كانت تصلح لمرحلة ماضية، أي عند غلبة عنصر "الوافدين" على سواهم من المسلمين، ولم تعد تلك الأشكال التقليدية تصلح حاليا، فقد تبدلت صورة الوجود الإسلامي في الغرب تبدلا جذريا.

والجدير بالتنويه أن الدعم الخارجي بحد ذاته ليس محظورا وإن دأبت جهات معادية على تصويره وكأنه يربط أهل الغرب من المسلمين بجهات أجنبية، وليس مجهولا بالمقابل ما يقدمه الغربيون من دعم رسمي وغير رسمي لجهات عديدة داخل البلدان الإسلامية، وهم لا يحاولون أصلا موازنة قيامه غالبا على معايير نشر تصوراتهم، ولا ينفي ذلك وجود دوافع إنسانية محضة أحيانا.

مثل هذه الممارسات لا تستقيم في إطار العلاقات بين الدول والشعوب إن باتت شارعا باتجاه واحد، إنَّما المطلوب أن تحرص الجهات الداعمة، من داخل البلدان الإسلامية، أن يكون دعمها مستقلا عن أغراض سياسية تصدر غالبا عن اعتبارات قطرية، وقد تسبَّب للنسيج الإسلامي في الغرب إشكاليات كبيرة. والمطلوب تركيز الهدف على مصالح جيل المستقبل، الأوروبي أصلا أو مولدا أو بحكم الإقامة الطويلة، مع استيعاب احتياجاته من خلال التواصل معه والاطلاع على حقيقتها ميدانيا، وليس من خلال "دراسات" عن بعد، ومؤتمرات لا يشارك فيها "جيل المستقبل" نفسه كما يشهد وسطي أعمار المشاركين فيها، وربما اعتمدت على ما نشأ من حبال التواصل التقليدية الموروثة، وإن انقطع ما بين بعضها وبين واقع معاصر يعيشه المسلمون في أوروبا الآن، وهو ما يضعف قيمتها بصدد صناعة المستقبل المرجو.

خاتمة

ليست قضية مسلسل الإساءات قضية عاطفة وحمية فحسب، ولا هي قضية شاملة للغرب الذي طالما ردَّت الكتابات والمواقف بصدده أنه ليس كثلة متجانسة. لهذا لا ينبغي التعامل مع مسلسل الإساءات إلا تعاملًا موضوعيًا منهجيا مدروسا، وتعاملا هادفا قائما على تحديد الجبهة المعادية، وهي صغيرة نسبيا، تساهم ردود الأفعال الشمولية والمتعجّلة في توسيع نطاقها ودعم قوتها، ويساهم التعقّل في حصارها والحدّ من تأثيرها. ولا يعني هذا إغفال أهمية مفعول الوجدان والحماسة والحمية، لا سيّما على صعيد جماهير المسلمين في أنحاء العالم، ولكن يعني أنّ عدم اقتران تحركها -أو تحريكها- بوجود تحرك قائم على التخطيط والتنظيم والتوجيه، أمر فيه مخاطرة كبيرة، أن يضمحلّ مفعول الوجدان والحماسة والحمية بالاعتقاد على الإساءات والتبئيس من التصدي لها، وفيه مخاطرة أكبر أن يفلت الزمام فيتحولّ التحرك الجماهيري آنذاك إلى مصدر ضرر، لا مصدر قوّة فاعلة ومطلوبة في ساحة انطلاق الإساءات نفسها، والأوساط الشعبية حولها، وبين القوى ذات التأثير المعنوي والمادي في صناعة القرار.

الفصل الثالث: التعامل مع الإساءات.. بين التخطيط والأخطاء

- (9) معضلة الردّ على الإساءات والافتراءات - الردود كثيرة بلا جدوى.. والخلل قائم بلا علاج
(10) الإساءة لمقام النبوة بين الجماهير والنخب - دروس وأخطاء في التعامل مع الكاريكاتور الدانماركي
(11) التعامل الحضاري الإسلامي مع "الإساءات" - المطلوب صيغة شمولية وقيادات ميدانية وخطوات عملية

(9)

1429/6/5 هـ و 2008/6/11 م

معضلة الردّ على الإساءات والافتراءات

الردود كثيرة بلا جدوى.. والخلل قائم بلا علاج

أين الخلل؟.. سؤال لا يطرح ليجد جوابا - تكرر وكثرة.. دون تنسيق ولا تنظيم - نحن صنّاع المعضلة لا الردّ

لا نزال عموما نغضب ونثور ونهدأ، ونطالب ونقاطع وننقطع، ونتحاور ثم نتحاور، ردّا على إساءات تتكرّر، وافتراءات تتوالى، ولا نشعر أننا حققنا المراد، ولا نكاد نستوعب الأسباب، فأين الخلل؟..
لا خلاف على الإساءات والافتراءات نفسها، ولا خلاف على ضرورة الردّ عليها، ولا يستهان بالجهود التي بذلت والأموال التي أنفقت لهذا الغرض، فعدد المؤتمرات التي انعقدت كبير، وعدد المواقع الشبكية التي أنشئت أكبر، فضلا عن وسائل أخرى عديدة، والسنوات تمضي، والوضع كما هو أو ازداد سوءا، فأين الخلل؟..

●●●

أين الخلل؟.. سؤال لا يطرح ليجد جوابا

لعلّ أول خطوة لاستكشاف الخلل، ناهيك عن إزالته والوصول إلى صيغة سليمة للردّ على الإساءات والافتراءات، ثم ممارستها فعلا.. أول خطوة أن ندرك حقيقة لا كلاما وجود خلل يجب تحديده والتعامل معه.
قبل أيام معدودات من كتابة هذه السطور انعقد مؤتمر ضخم في مكة المكرمة تحت عنوان مؤتمر حوار عالمي هدفه "فتح" باب الحوار.. وقبل سنوات انعقد في الدوحة مؤتمر ضخم لنصرة النبي صلّى الله عليه وسلم عقب الإساءات الكاريكاتورية الدانماركية.

بغض النظر عن التفاصيل، ألا يبين استمرار عقد المؤتمرات "بحثا" عن طريق للرد، أننا لم نعقد حتى الآن مؤتمرا فعلا؟..

أين الخلل؟..

قبل أسابيع معدودات صدرت دعوة أو دعوات "متعجّلة" لمقاطعة هولندا وبضائعها بسبب "فيلم قصير مسيء" أنتجه ونشره فرد منبوذ واقعا في هولندا نفسها.. ولم تجد الدعوة استجابة تذكر، وقبل سنوات صدرت دعوة لمقاطعة الدانمارك وبضائعها بسبب الإساءة الكاريكاتورية التي احتضنتها الدانمارك، ونجحت الدعوة، لفترة، ثم خمدت،

وتكررت إساءات الدانمارك، ولم تصدر دعوة جديدة، ولو صدرت واستجيب لها، لخدمت الاستجابة بأسرع من سابقتها. ألا يبين ذلك أننا لم نمارس في الواقع المقاطعة الحقيقية الفعالة قط بغض النظر عن تقويمها كوسيلة؟.. أين الخلل؟..

في عدد من البلدان الإسلامية نشاط مكثف، لمشاريع عديدة، بهدف نشر السيرة النبوية بلغات أجنبية، والسيرة النبوية منشورة منذ عشرات السنين باللغات الأجنبية، وفي الساحة الإسلامية قديما وحديثا من يحذر ويؤكد ضرورة النظر في السيرة النبوية بأسلوب "التحقيق" المتبع في علم الحديث، لتثبيت الصحيح والضعيف والمنكر والغريب وغير ذلك من أخبارها، والأمر مختلف عليه، والخلاف غير محسوم، فهل نعيد نشر ترجمات جديدة تضاف إلى القديمة من ترجمات السيرة، وهل ننشرها بنصوصها المترجمة كاملة أم بعد التحقيق فيها؟.. وإذا كان من حواجز فهم الإسلام في الغرب على مستوى العامة ما سبق وزرع لديهم من تشكيك في المصادر الإسلامية أصلا، فهل يزيل مفعول التشكيك اطلاعهم على النصوص المترجمة حديثا من المصادر الإسلامية؟.. إذا كانت الترجمات القديمة لم تمنع انتشار إساءات قديمة وأخرى حديثة، فهل تمنع الترجمات الجديدة انتشار إساءات قديمة؟.. أين الخلل؟..

كم من منتدى جديد أقيم للوسطية، وكم مركز جديد أقيم للاعتدال، وكم من مؤتمر جديد عقد للحوار، وكم من موقف جديد جعل التسامح فوق ما سواه!.. وما زال العداء أو الجهل وما يولده من إساءات وافتراءات يولد المزيد، بعضه يثير ضجة كما كان مع الكاريكاتورية والبابوية أو مع تصريحات سياسية بحرب صليبية وفاشية إسلامية، وبعضها مستمر ولا يثير ضجة!.. أين الخلل؟..

كاتب هذه السطور كتب عن الإساءات والردّ عليها الكثير، وكرّر نفسه في بعض ما كتب، وقرأ الكثير لأصحاب الأقلام القديرة، وذوي الباع الرفيع في الفقه والفكر والإعلام والتوجيه، ووجد الكثير يكرّر نفسه، ومن المنتظر أن يكتب المزيد وأن يقرأ المزيد، ومن المنتظر أن نرصد مزيدا من التكرار. أين الخلل؟..

تكرار وكثرة.. دون تنسيق ولا تنظيم

لن نعيد النظر فيما نضع ما لم ندرك أولا وجود خلل فيما نضع. والإدراك لا يتحقق إذا تحدث عنه فرد، بل الخطوة الأولى له أن يصبح عاما شاملا لكل من يريد حقا أن يصنع شيئا مدروسا لا مرتجلا، وفعالا لا مكرورا، ودائما لا مؤقتا، وشاملا لا جزئيا، وهادفا لا عشوائيا. الإدراك يتحقق عندما يتحول من شعور إلى عمل، إلى بحث وتقويم، ونتائج وتعديل. إن قاعدة ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب تفرض علينا إدراك وجود خلل، وتفرض علينا العمل لإزالته. ويترتب على ذلك:

1- إذا كان من أسباب إخفاق المؤتمرات -وتتابعها لهدف واحد لا يتحقق هو الإخفاق- ما يكمن في ربط المؤتمر المنعقد بأسماء معينة، لعلماء ودعاة ومفكرين واتجاهات متعددة فيما بينهم، أو ربطه بدول معينة، تجعل مصلحتها أو رؤيتها الذاتية مصدرا لتحديد طبيعة المؤتمر ومن يدعى إليه والغاية منه والخطوط الحمراء التي ينبغي ألا يتعداها، فلا بد من أحد أمرين، صرف النظر عن المؤتمرات فلا جدوى منها رغم ما ينفق عليها، أو التلاقي من وراء الأسماء والدول على مؤتمر يزيل أسباب الإخفاق قبل انعقاده، ويسقط الخطوط الحمراء سيات ما مصدرها، مع التخطيط له ولآليات تنفيذ نتائجه وتقويمها وتطويرها على حسب ما ينجم عنها على أرض الواقع.

2- إذا كان من أسباب إخفاق وسيلة من الوسائل كالمقاطعة، افتقادها للتنظيم المحكم والمتابعة المتواصلة والتطوير المتجدد والتدرج المرهلي، وغير ذلك مما يستحيل تحقيق مقاطعة دونه، فالخطوة الأولى الواجبة قبل المقاطعة، هي إيجاد الأرضية التنظيمية الضرورية لضمان نجاحها، وإن استغرق ذلك سنوات، ولا بد أن يستغرق زماً كافياً من أجل إيجاد الأجهزة واللجان ووسائل التواصل وآليات التنفيذ والتقويم والتطوير، ولن يكون ذلك الزمن ضائعاً، فما ضاع من الزمن حتى الآن كان كافياً للتنظيم قبل التحرك، ونعلم أن الإساءات والافتراءات متوالية ليس منذ سنوات، بل منذ عقود وقرون، وسوف تستمر، إلى أن نكون أهلاً للردّ عليها رداً هادفاً فعالاً يوقفها، أو يبطل مفعولها.

3- إذا كان من أسباب إخفاق وسائل لقاءات الحوار، ودعوات الاعتدال، ومنتديات الوسطية، وما شابه ذلك وهو كثير، ما يكمن في أن الكثرة لا تغني عن النوعية، والتعدّد يضرّ دون تنسيق، والتكرار هو عين "الإسراف والتبذير" في الجهود والأوقات والتمويل.. فلا غنى عن إيجاد جهة قديرة على وضع صيغة شمولية/ استراتيجية، للعمل المطلوب، ترصد الإمكانيات المتوافرة، والجهود المبعثرة، والأنشطة المتكررة، وتبيّن ما يفيد منها وما لا يفيد، وما يجب تكامله والتنسيق بينه، وتضع لذلك الوسائل وتحدد الآليات، وتضع العرائق الرسمية وغير الرسمية في حسابها بحثاً عن تجاوزها دون صدام يضرّ ولا يفيد، ودون تسليم بالموجود على علّته فهذه العلّات في مقدمة أسباب الخلل الذي نتساءل عنه.

نحن صنّاع المعضلة لا الردّ

ليس الردّ على الإساءات والافتراءات معضلة، ولا يعني ذلك الاكتفاء بقولنا إنّنا على حقّ والحق ظاهر، وسيظهر قطعاً، ولكن ليس على أيدينا، ما دمنا نحن من نصنع المعضلة، فنحسب أنفسنا أنّنا نردّ ونعجب أن الردّ لا يجدي، وما أوجدنا له أسباب الفعالية والنجاح.

وليس ما يُصنع تحت عنوان "الردّ" قليلاً، فما يستهلكه من جهود ونفقات يبلغ ما لا يمكن أن يقارن بما تستهلكه الإساءات والافتراءات جميعاً من جهود ونفقات. إنّما تكمن فعاليتها في أنها قائمة على أرضية تمكّن لها الانتشار والفعالية، وأن ما نستهلكه أصبحنا نستهلكه على التصرفات المتفرقة دون أن نخصص ولو جزءاً منه لإيجاد أرضية مشتركة، نفتقدها لتكون له نتائج، ولتكون فعالة وواسعة الانتشار.

هذه.. مقالة أخرى من مقالات لا حصر لها حول الردّ على الإساءات والافتراءات، عبر فترة زمنية طويلة ما زال السؤال خلالها قائماً مثلما طُرح في بداية الحديث عنها.

ومن مكامن الخلل أن ما نكتبه كثير، وأن نسبة عالية ممّن يكتبون يدركون أن من يقرأ من أصحاب الشأن والقدرة على التصرف قليلون، وأن منهم نسبة عالية إن قرؤوا لا يستجيبون، ولن يتوقف الحديث، ولن يكون دون جدوى، فالأمل وليد الإيمان، والإيمان ثابت لا يتزعزع، ولئن طال الزمن يبقى اليقين بأنّ الله تعالى سيقبض من جيل المستقبل من يكون أقدر على أداء المهمة، والنهوض بأعباء الأمانة، فقد بدأ بتثبيت الأقدام على صراط مستقيم، يعبئ طاقاته ويوجّهها على طريق النهوض، وما من ريب أن تحقيق النهوض بحدّ ذاته هو الجواب التاريخي العملي الحاسم على كل إساءة وافتراء، وكل شكل آخر من أشكال العدوان.

الإساءة لمقام النبوة بين الجماهير والنخب

دروس وأخطاء في التعامل مع الكاريكاتور الدانماركي

تحديد العدو - المقاطعة وفعاليتها - من المسؤول؟

لم تهدأ الضجة بعد، ولا يبدو أنها ستهدأ وشيكاً، فقد أخذ الحدث وردود الفعل المتبادلة عليها مساراً تصاعدياً، ليس سهلاً التنبؤ بآثاره، وليس سهلاً بالتالي الحديث وسط "الألغام" عنه بقصد استخلاص بعض الدروس المبدئية، ولكن الرغبة في محاولة استقرار بعض الأخطاء من منطلق إسلامي، صادرة عن الحرص على رفع مستوى الأداء في التفاعل مع الحدث نفسه وأمثاله. الغضب يجتاح المنطقة الإسلامية من أقصاها إلى أقصاها، وتواكبه مواقف وخطوات رسمية وشبه رسمية، فهل يمكن النظر موضوعياً في الحدث والتفاعل معه وسط هذه الأجواء؟.. الجواب هو محور ما نحتاج إليه، فالربط بين ردود الفعل الصادرة عن حياة الوجدان، وبين التصرفات التي ينبغي أن تكون هادفة، وبالتالي أن يحكمها التفكير المنهجي والتقدير الموضوعي للنتائج، لضبط مسار التطورات الجارية في الاتجاه الصحيح، هو الضمان لتحقيق ما نتطلع إليه وجدانياً وعقلانياً على السواء.



تحديد "العدو"

أول ما يلفت النظر في ردود الفعل الجماهيرية على الإساءة لمقام النبوة، وبالتالي للإسلام والمسلمين، ولكل من ينتمي إلى الحضارة الإسلامية، وللقيم الإنسانية المشتركة، هو تعميم المسؤولية عن الإساءة، وليبيان المقصود دون الانزلاق في تسويغ ما وقع أو التهوين من شأن مسؤولية أطراف أخرى يمكن تعداد النقاط التالية:

1- الطرف الذي مارس الإساءة في البداية هو رسّام كاريكاتور ورئيس تحرير صحيفة مسؤول عما تنشر، ولا يصنع ذلك كل رسّام غربي، ولا كل صحيفة غربية، ومن المؤشرات على ذلك، أنّ المشكلة بدأت بصاحب كتاب بحث عن رسّام كاركاتوري ليصمّم له رسوماً من قبيل ما نشرته الصحيفة فلم يجد لفترة طويلة، ثم كان نشر الرسوم في إطار مسابقة، وتشير إلى وجود نسبة عالية من الراضين لتلك الممارسات نتائج عمليات استطلاع الرأي ومواقف إعلامية.

2- الخلفية الفلسفية الثقافية للحضارة الغربية المعاصرة تقوم على مسيرة طويلة وصلت جزئياً على الأقل في عصر ما بعد الحداثة إلى ما يوصف بتدنيس المقدّس، وكون ذلك يثير الإشمئزاز والرفض المطلق لدى من نشأ على معايير القيم الحضارية الإسلامية لا ينفي أنّ كثيراً من الغربيين لم يعد قادراً على التمييز بين المقبول والمرفوض في إطار "حرية" الفرد في تدنيس "مقدّسات الآخر".

3- الحرية الفردية وما يتصل بها من حرية التعبير وحرية الإعلام وما شابه ذلك انخرقت في الغرب عن مسارها، وتتطوي على كثير من التناقضات والازدواجية، وهذا ما يكشف عنه مثلاً عجز رئيس تحرير الصحيفة الدانماركية المعنية عن الجواب على سؤال ألقته عليه فضائية الجزيرة مراراً بشأن ما إذا كان مستعداً باسم الحرية لنشر صور كاريكاتورية تسمّى قضية "المحرقة النازية"، بينما لم يتردد عن القول بقبولية نشر مثل تلك الرسوم عن الأنبياء.

4- الإعلام ومعظم مراكز الفكر والأدب والفنون، وكذلك الأجهزة السياسية تقودها في الوقت الحاضر قيادات تنتمي إلى ما يسمّى جيل "ثورة الطلبة عام 1968م" الذي نشر مفهوم "الحرية المطلقة" في ميادين عديدة، وهو ما جعله العلمانيون المحدثون محورا لفكرهم وسلوكهم، ونشروا من خلاله أمراضا اجتماعية عديدة، بموازين القيم الإسلامية والإنسانية عموما، والآن فقط بدأت المؤشرات الأولى على ردود الفعل على مستوى الجيل التالي، ومن المؤكد أنّ الاتجاهات المغالية في الغرب على هذه الأصعدة ستتحسّر تدريجيا.

في إطار حدث الإساءة للمقام النبوي الكريم -وشبيه ذلك ما تشهده حرب احتلال العراق، وممارسات التعذيب المخزية، والهجمة الصهيونية الأمريكية العدوانية- جميع ذلك يتطلّب من المسلمين، أو من عامّة أهل المنطقة الإسلامية، تحديد "العدو" بوضوح في كلّ حالة على حدة، لتحديد معالم المقاومة، أو الردّ، أو المواجهة، تحديدا دقيقا وهادفا، ليكون فعّالا، أمّا التعميم فهو في مقدّمة ما ننتقده من المنطلق الإسلامي في كثير من مواقف الغربيين تجاه قضايا الإسلام والمسلمين. وفي حدث الإساءة لم يكن يتجاوز حجم "العدو" في البداية رساما وصحيفة، ولا ريب أنّ مجرى التطوّرات، التي صنعها الردّ على الإساءة، ساهم في أن يمتدّ العداء في هذه القضية إلى أطراف ومستويات عديدة، لا ريب أنّ معظمها يفكّر في الأصل بطريقة مشابهة لما يفكّر به الرسام والصحيفة، ولكن لا ريب أيضا أنّ الردّ لا ينبغي أن يستهدف من يفكّر بل من يتصرّف ويسيء، فهذا ما يساعد على امتناع أصحاب التفكير المشابه عن "التصرّف والإساءة".

ولا قيمة هنا للقول الذي يتردّد أحيانا على مستوى جماهيري، إنّ هؤلاء القوم لا يفهمون إلاّ بلغة "المصالح المادية" وأنّه يجب "تركيعهم"، فكما أنّ الخوف على المصلحة المادية المحضة لا يمنع المتظاهرين المسلمين ومقاطعي البضائع الدانماركية وغيرها من الإقدام على ما يصنعون دفاعا عن مقام الرسول الكريم صلّى الله عليه وسلّم، فإنّ الخوف لا يدفع "الغربيين" إلى التراجع، بل يبحثون في هذه الحالة عن وسائل أخرى لاستخدام إمكاناتهم في المواجهة المتصاعدة، وهذا ما يجعل وسائل إعلام غربية أخرى تتعمّد فور اضطراب الصحيفة الدانماركية إلى تراجع جزئي، نشر الرسوم الكاريكاتورية نفسها، وكأنّها تريد القول لجماهير المسلمين، إذا أردتم المواجهة مع "الدانمارك" ومنتجاتها، فاصنعوا ذلك مع سائر الأوروبيين ومنتجاتهم!.

المقاطعة وفعاليتها

ليس مجهولا أنّ المقاطعة الشعبية للبضائع وسيلة سبق استخدامها مع المنتجات الأمريكية، ثمّ همد مفعولها إلى حدّ كبير، رغم أنّ الأفاعيل الأمريكية التي دفعت إليها في البداية لم تنقطع، وقد بدأت المقاطعة مع الانتفاضة وتصاعدت مع احتلال العراق، ولكنّها لم تتصاعد مع الموجات التالية لتصعيد إخماد الانتفاضة بالقوة الوحشية، ولا مع الكشف عن مخازي المسؤولين الأمريكيين في سجن أبو غريب، ولا مع الكشف المستمرّ عن مزيد من صور هدر حقوق الإنسان وقهره في جوانتانامو، ولا مع التوجّه إلى حصار سورية بعد العراق.

إنّ كلّ تحرك جماهيري يصنعه الوجدان الحيّ في الأمّة لا يؤدّي مفعوله على الوجه الأمثل، إلاّ إذا توافرت من ورائه عناصر التوجيه والتخطيط والتنظيم، وهذا بالذات ما افتقدته مقاطعة البضائع الأمريكية والإسرائيلية، وتفقدته الآن مقاطعة البضائع الدانماركية. فالفارق كبير على سبيل المثال، بين اختيار منتجات معينة، لشركات تساهم إسهاما مباشرا -وليس تحت عنوان تسديد الضرائب لحكومة عدوانية وما شابه ذلك- في العدوان على المسلمين والإساءة إلى مقام رسولهم الكريم، وبين تعميم المقاطعة على كلّ منتج وكلّ شركة تحمل الاسم الأمريكي أو الآن الدانماركي.

الصيغة الأولى تساهم في تحويل عدوّ محدّد المعالم إلى عدوّ كبير، وفي تحفيز من لا يتضامن معه في الأصل إلى التضامن "تعبّبا"، والصيغة الثانية يمكن أن تؤثر من منطلق التفكير في المصالح الذاتية في الامتناع عن المشاركة في العدوان والإساءة، بل ربّما في المشاركة في الضغوط على من يمارسهما ليمتنع عن ذلك.

الصيغة الأولى تسمح بالتواصل مع جهات عديدة في الغرب ممن يسعى لاستعادة مكانة القيم في المجتمع، وممن يرفض ممارسات العدوان والإساءة، للعمل على تحريك مشترك، والصيغة الثانية تنير لدى هؤلاء التخوف من مثل تلك المشاركة، لا سيما في ظلّ تعميم خطاب المواجهة والاحتجاجات بما يشملهم ولا يميّزهم عن سواهم.

من المسؤول؟..

إذا كان المسؤول الأول عن العدوان والممارسات العدائية في الفكر والإعلام والفنون داخل الغرب فئات شطّتها بها مسيرة العلمانية الحديثة والمفاهيم الازدواجية للحريات والقيم، وتدعمها القوى المتحكّمة ماديا في صناعة القرار، فإنّ المسؤول عن مواجهة قوينة لتلك الممارسات هي أولا السياسات الرسمية للحكومات في البلدان الإسلامية، ولكن نكرّر أنفسنا إذا ذكرنا مع كلّ مناسبة مثل قضية الإساءة للمقام النبوي الكريم أنّ هذه السياسات تتأرجح ما بين الجهل والعجز المصنوع ذاتيا أو المفروض دوليا، وهنا تقع المسؤولية على ما يُسمّى "النخب" من القيادات الإسلامية والفكرية والأدبية والإعلامية وغيرها، ويلفت النظر أنّ الحكومات التي تحرّكت في هذه القضية، تحرّكت على ما يبدو لأنّ الإساءة صدرت في الدانمارك ولم تصدر في الولايات المتحدة الأمريكية مثلا، ويلفت النظر أيضا أنّ كثيرا من فعاليات النخب جاءت مواقفها متأخّرة عن التحرك الجماهيري، ناهيك عن قيادته وتوجيهه فكريا وتخطيطيا وتنظيما.

بين أيدينا فتاوى.. وبيانات.. ومواقف.. تناولت في فترة سابقة مقاطعة البضائع الأمريكية والإسرائيلية، ولكنّ الخطوات العملية لتنفيذها لم تصدر عن مخططات وأجهزة منبثقة عن التنظيمات القليلة المعودة التي أصدرت الفتاوى والبيانات والمواقف والتي نتوسّم فيها قدرا من الاستقلالية ووجود طاقات كبيرة وراءها أسماء مشاهير علمائنا ودعاتنا والمفكرين في بلادنا.

معظم ما يُسمّى قوائم المقاطعة كان ممّا انتشر عبر الشبكة العالمية باجتهادات فردية أو اجتهاد جماعات، وليس عن تشكيلات كبرى، فوق مستوى الأحزاب والجماعات ذات الانتماء المحدّد، مثل الحركة العالمية لمقاومة العدوان مثلا، أو عن حركات كبيرة مثل الإخوان المسلمين، أو عن روابط واتحادات مصلحة عبر الحدود كاتحاد المحامين العرب أو اتحاد الناشرين العرب أو اتحاد الكتاب العرب.

المفروض أنّ الطاقات القادرة على التفكير والتخطيط والتنظيم هي تلك التي تجمعها هذه التشكيلات والتنظيمات الكبيرة، وأنّها هي التي تطرح نفسها في موقع قيادة الأمة وتوجيهها، والمسؤولية الأكبر واقعة على عاتقها أن ترصد في الوقت المناسب مثل تلك السقطات المخجلة لصحيفة محلية غربية، فتحدّد معالم التصرف للجماهير من عامّة سكان البلدان الإسلامية المعنية بالإساءة، بل المطلوب منها أيضا أن تستشرف مسبقا ما يمكن أن يقع من أحداث مشابهة، وتكون قادرة على عمل مخطّط يجري تنفيذه بغضّ النظر عن الأحداث الآنية وتطورها، من أجل إنشاء شبكة من التواصل والتفاهم مع الجهات ذات التأثير الأدبي والفكري والإعلامي والسياسي في البلدان الأخرى، بهدف أن تصدر عن تلك الجهات مبادرات ذاتية لمنع العدوان والإساءة أو اتخاذ موقف رافض واضح في الوقت المناسب، عند وقوع حدث من الأحداث الآنية.

لا يسمح الإيجاز فيما سبق بأن يشمل الحديث سائر ما يمكن ذكره تحت عنوان دروس وأخطاء، كما أنّه لا يعني في الوقت نفسه أنّ ردود الفعل الجماهيرية على الإساءة للمقام النبوي الكريم كانت خالية من الإيجابيات، أو لن تترتّب عليها نتائج إيجابية، مثل بيان عمق حياة الوجدان، واستعراض درجة الغضب الجماهيرية تجاه استمرارية العدوان الأجنبي على المسلمين وبلادهم وقضاياهم ومقدّساتهم، إنّما يحتاج الحديث في ذلك إلى موضوع مستقلّ، وقد تكون الفائدة الأكبر في بيان ما يمكن أن نتجنّب من أجل تحقيق أداء أفضل، فالعدوان ما زال مستمرّا، والإساءات لن تنقطع بين ليلة وضحاها.

التعامل الحضاري الإسلامي مع "الإساءات"

المطلوب صيغة شمولية وقيادات ميدانية وخطوات عملية

أين الخلل؟.. - على مستوى الشعوب والنخب - ضرورة الرؤية الشمولية - أفكار ميدانية

تعددت محاولات تحليل الإساءات المتتابة على مستويات مختلفة ومن مصادر متعدّدة تجاه الإسلام والمسلمين، ومن عناوينها النوايا السيئة، والمؤامرة المبيّنة، والجهل الفاضح، وسوى ذلك ممّا تتسابق إلى تأكيده أو إلى نفيه سلسلة التحليلات والمواقف، مع كلّ إساءة جديدة، حتّى أصبحنا نحقق بأنفسنا ما يبدو أثبت من سواه من بين أهداف تلك الإساءات، وهو "الاعتیاد" على رتابة تواترها، واضمحلال ردود الأفعال عليها - فيما يشبه عملية غسل دماغ جماعية - والمثال السابق عليها هو التعامل مع الأحداث الدامية في فلسطين وأفغانستان والعراق ولبنان وغيرها، حتّى أصبح ذبحُ المئات من أمثال محمد الدرة وإيمان حجّو، لا يحرك - بمرور الزمن ومفعول الاعتیاد - معشار ما حرّكته شهادتهما، وبات احتلالُ بلدان بأكملها وتطويع أخرى، موضوع حديثنا "الهادئ" عنه، باعتباره أمراً واقعا، علينا التعامل معه بأسلوب "الواقعيين" المحدثين، وروح الانهزامية والتسليم، هذا فضلا عن اعتيادنا أمورا مستهجنة أخرى عديدة، كالخاط بين إدانة من يلجأ إلى القوة المشروعة مقاومةً وإدانة من يمارس العنف غير المشروع إرهاباً، أو مثل استخدامنا "تعابير العدو" ومفاهيمه ومصطلحاته التي وضعها لقضايانا ولرؤيته التاريخية والحاضرة والمستقبلية لنا ولها، فأصبحنا ننشرها بأنفسنا، أكثر منه، بأفلامنا وحناجرنا، في وسائل إعلامنا وفكرنا، ونحن نحسب أننا نساهم في "توعية أنفسنا"!!.. أصبحنا في حاجة ماسّة إلى صيغة شمولية/ استراتجية، وقيادات ميدانية، وخطوات عملية، ويدور الحديث هنا عن الصيغة الشمولية فقط.



أين الخلل؟..

قبل بضع سنوات كان كثير من الإساءات في الغرب يظهر في دعايات تجارية لبعض الشركات، وكان القليل من ذلك ما يشيع خبره فيثير احتجاجا، مثلما كان مع إساءة "الت ديزني"، ولكن.. هل يدري أحد ما هي الحصيلة؟.. هل نسأل أنفسنا عن نتيجة الاحتجاج؟.. هل بنينا على تلك النتيجة -سيان كيف كانت- تطويرا لأسلوب الاحتجاج ومضمونه وسبله في حالات تالية؟..

منذ عقود عديدة لا تقطع الإساءات في الغرب للإسلام والمسلمين في الكتب والمجلات، والمسرحيات والأفلام، والإعلام الإخباري والترفيهي، والمناهج الدراسية وحتى البحوث العلمية، وهي إساءات مستمرة، بدرجات متفاوتة، وبصور قديمة ومبتكرة، وكانت -وما تزال- لا تقف عند حدود النيل من شخص الرسول صلى الله عليه وسلم، وفي ألمانيا مثلا انتشرت لعدة أجيال عبارة معناها (أقسم بلحية النبي) على سبيل الاستهزاء في الأوساط الشعبية، وكان مصدرها روايات "كارل ماي" الذي لم يكلف نفسه عناء دراسة الإسلام نظريا ولا زيارة بلاده التي كتب بعض أساطيره عنها. من هنا يمكن القول إن شعار "الإ رسول الله!" الذي تردّد "عاليا" مع الإساءة الكاريكاتورية الدانماركية،

كما لو أنه يعبر عن حالة غير مسبوقه، ثم تردّد مع الإساءة البابوية الكاثوليكية، وكان "خافتاً" نسبياً.. هذا الشعار لا يعبر عن واقع الحال، وقد لا يدوم مفعوله الجماهيري طويلاً!..

أليس هذا من علامات ما نسمّيه "غسيل دماغ جماعي"؟..

بعض المشاريع العملية الطموحة التي طُرحت ردّاً على الإساءة الكاريكاتورية، شهدت حماسة كبيرة، ثمّ لم يبق منها إلا القليل، وهو -علاوة على ذلك- ما يقف بحدود تأثيره عند حدود الأوساط الإسلامية، فنادرًا ما يصل التأثير إلى الجهات المستهدفة أو المفروض أن تكون مستهدفة، بيانًا وتبليغًا، أو حوارًا وتفاهما، فكأنّ المطلوب من ردود الأفعال، أن نصل إلى درجة معيّنة من طمأنة النفس -وأجنب كلمة خداعها- أننا صنعنا الواجب، لمجرد اجتماعنا وحوارنا عن ذلك الجواب، أو لمجرد "تهديد الآخر بأداء واجبنا لردعه"، وكفى، بانتظار جولة قادمة!

مع كلّ ردّة فعل جديدة تجد بعض المشاركة الجماهيرية، تتسلّل جهات بنوايا سيئة، أو يبلغ الغضب مبلغه من العمامة، فتقع أحداث لا يدعو إليها من المسلمين العاقلين أحد، كالاتداء على منشآت عامّة، وطنية وأجنبية، أو على الكنائس، أو ماشابه ذلك، وغالبا ما يقع ذلك نتيجة "عشوائية التعبير عن الغضب" أو افتقاد القدرة على التصرف السريع عند وقوع بعض المحذور، هذا مع ضرورة أن نرصد في الوقت نفسه، أنّ مثل هذه الأعمال المرفوضة، عفا واعتداء على المنشآت، بالزجاجات الحارقة وسواها، يقع في الغرب، باستمرار وبصورة متصاعدة، ويستهدف المنشآت الإسلامية والمساجد، جنبًا إلى جنب مع كثير من الاعتداءات "المشروعة!"، أي تلك التي تجعل التعامل مع المسلمين، بمن فيهم أهل البلاد الأصليين، عبر قوانين استثنائية، تميّزهم عن سواهم من البشر في الغرب. ولكن في حديثنا عن مواجهة الإساءة إلى الإسلام والمسلمين، لا بد من التأكيد أنّ هذه الممارسات الغربية، عفا و"تقينا!"، هو ممّا نعتبره أعمالاً شنيعة تستوجب الرفض والإدانة، وترتبط مصداقيّة موقفنا هذا بمدى انطلاقنا من أحكام ديننا، ومن القيم الحضارية المشتركة مع الآخر داخل أرضنا، وفي عالمنا، بحيث لا تتضمّن ردود الأفعال على إساءات الآخر، أعمالاً مماثلة من جانب المسلمين وسائر أهل بلاد المسلمين.

أين الخلل؟.. سؤال ندرك ضرورة طرحه، وضرورة البحث عن جواب منطقي عملي عليه، من أجل الخروج من حلقة مفرغة، في صيغة وضع "اعتاد عليه" رغم شدّوه.

هذا ناهيك عن وجوب مواجهة الأخطار المرتبطة بظاهرة الإساءات المتكرّرة، فما يقال في الغرب على سبيل الإساءة، لا يعبر فقط عن فكر منحرف منعزل وراء الجدران يخترقها إلى بعض الكتابات والخطب، ولا عن جهل غير مقصود لا ينقص صاحبه إلا معرفة الحقائق، بل تقترن الإساءات بخطوات عملية، تتسجم مع مضمونها، وتطبّق مقتضياتها على أرض الواقع، حتّى في حالة اعتبارها "زلة لسان"، أو الاعتذار عنها، مع تجنّب تكرار ذكرها بلفظها. ومن أراد مثالا فليس مثال "الإسلام عدوّ بديل" ببعيد، ولم يعد يردّه بهذه الصياغة أحد من المسؤولين في الغرب بعد طرحه على ألسنتهم وفي لقاءاتهم الرسمية في مطلع تسعينات القرن الميلادي العشرين، ولكن ألا نشهد على أرض الواقع أنّ الإسلام أصبح فعلا هو العدوّ البديل، على أرض الممارسات الواقعية، على صعيد السياسات الرسمية، والحروب الوقائية والعدوانية، ومشاريع تغيير المناهج والخرائط الجغرافية، وغير ذلك من الصور التطبيقية؟..

على مستوى الشعوب والنخب

في متابعة "الإساءة البابوية" انطلقت الأقلام كالمعتاد تحليلاً وتعليقا ومناشدة واحتجاجا، وشارك هذا القلم فيها، ويخيّل لكثرة ما نُشر، أنّ كلّ صاحب قلم أراد ألاّ يغيّب عن ساحة "الحدث"، فريق يتناول المحاضرة، وآخر يعرف بصاحبها، وثالث يشرح الظرف التاريخي للاستشهاد المستهجن فيها، ورابع يفصّل في الخلفية العقديّة الكاثوليكية، وخامس يدعو إلى غضبة جماهيرية، وسادس يطالب بخطوات سياسية رسمية.. وهكذا، فلم يبق جانب من الجوانب إلاّ واكتمل

الحديث عنه، ولكن هل أوصل الكلام إلى حصيلة عملية "مستديمة" النتائج؟.. ولا يعني هذا السؤالَ عن اعتذار البابا الكاثوليكي أو عدم اعتذاره، ولا عن جعل التعامل معه "درسا بليغا" لسواه، إنما المقصود أصل القضية فيما يتعلّق بالعلاقات البشرية والدولية، وألّا تكون دوماً على حساب الإسلام والمسلمين، بل أن يصبح الوضع بمستوى أن يجد المسيء داخل بلده وأتباع توجّهاته الدينية أو غير الدينية، من يوجهه ويضع حداً لإساءته، قبل أن يفجر بها موجة جديدة من المقدمات أو العناصر لحرب حضارية أو دينية أو ثقافية.

يمكن في البحث عن مكن الخلل إيراد استشهادين يعبر الأول -على الأرجح- عن رؤية معيّنة من القاعدة الجماهيرية، ليست هي الوحيدة بطبيعة الحال، ويعبر الآخر عن وجهة نظر فريق من المسلمين في الغرب، ولا يعني أنّها وحدها السائدة لديهم.

الاستشهاد الأول من رسالة شبكية بقلم "نورة نجم" من مصر، اختلط فيها الغضب مع روح الإخلاص، وتردّ فيها على شاب ناشئ كتب لها كلمات باللهجة العامية الدارجة منها ((إحنا بقى ممكن ياخدوا مصر وكلّ الدول العربيّة بس ماحدش يقول كلمة واحدة على محمد صلى الله عليه وسلم)).. فكان من كلماتها في التعقيب: ((في يوم أن دخلت القوّات الأمريكية النجف الأشرف سمعت العراقيين وهم يقولون: city yes, Imam Ali no، أي أنهم يقولون للقوّات الأمريكية مثل ما قال هذا الشاب: احتلّوا المدينة لكن لا تقتربوا من مرقد الإمام علي))! وتتساءل الكاتبة: ((نحن ندافع عن الإسلام؟ أين الإسلام؟)).

الاستشهاد الثاني من مقالة للأستاذ صبحي غندور، رئيس مركز الحوار العربي في واشنطن، ويقول فيما يقول فيها: ((كيف يطالب البعض في مصر أو الأردن أو فلسطين بطرد سفير الفاتيكان ولا يتحرّكون لطرد الدبلوماسيين الإسرائيليين من القاهرة وعمّان والدوحة وغيرها؟! لماذا سياسة "القوة على الضعيف والضعف أمام القوي"، ولماذا تضع الأولويات في صراعات المنطقة وقضاياها، ولماذا إثارة المشاعر العنيفة على "الحديث البيزنطي" لبابا الكنيسة الكاثوليكية ولا يتمّ التحرك والغضب الفاعل تجاه ما يحدث في الأُمَّة من احتلال وفتنة وتمزيق وظلم وغياب للعدل السياسي والاجتماعي؟ لماذا تغيب "الرقابة الإسلامية" عن حال المسلمين في بلدانهم وعن الأخطار الحقيقية المحدقة بهم؟)).

وهذا -من منطلق قومي عربي- ممّا يلتقي مع ما كتبتّه وسام كمال من منطلق إسلامي في إسلام أون لاين، ومنه ((غني عن الذكر أنّ ديننا وإنسانيّتنا وثقافتنا؛ تتمّ محاربتهم من الخارج (الغرب) والداخل (الحكومات). فإذا كنا نتجبر أمام محاربة الغرب لنا، فلماذا لا نغضب أمام الاحتلال، وهدم المساجد، ومصانع التعذيب بجوانتنا، والحملة الثقافية التي تشد تشويه أفكارنا ومعتقداتنا وثقافتنا وعاداتنا؟))

وأحسبها مسّت مكن الخلل بقولها أيضاً ((من أهمّ الثمار التي خرج بها مؤتمر نصرّة النبي بالبحرين -المنعقد في مارس 2006- إنشاء (المنظمة العالمية لنصرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم)؛ لتكون هي الإطار الجامع والمنظّم لاستمرار المؤتمر وتواصل أعماله. ويتبع المنظمة أربعة مكاتب هي: (مكتب النصرّة الاقتصادية)، (مكتب النصرّة القانونية)، (مكتب التنسيق والاتصال)، (المكتب العلمي والإعلامي)، إنشاء (الصندوق العالمي لنصرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم) التابع للمنظمة؛ لتمويل مشروعاتها وأنشطتها. ولكنّ المنظمة التي كان من المفترض أن تقف أمام تصريحات البابا، لم يُسمع لها صوت، وبدت توصيات المؤتمر دخاناً تبخر سريعاً، ولم يُؤت أكله)).

في حدود هذه الاستشهادات وفي حدود الإيجاز الشديد يبدو مكن الخلل في مستويين:

1- على المستوى الشعبي، أنّنا نثور ونغضب بصيغة ردود الأفعال، ودون ترتيب الأولويات وفق ما هي مرتّبة في الإسلام نفسه، الذي نقول إنّنا نغضب له.

2- على مستوى النخب، أنّ كثيرا من القرارات الكلامية والخطوات العملية، إمّا أنّها كواقعا على المستوى السياسي، حبر على ورق، ودخان بلا نار، أو أنّها قائمة على تصوّر غير مكتمل، فلا يمكن أن تحقّق على أرض الواقع الهدف المطلوب منها نظريا.

هذا بغضّ النظر عن الخلل القائم من الأصل على المستوى الرسمي.

ضرورة الرؤية الشمولية

بين أيدينا مثال الإساءة البابوية ومن قبل الإساءة الكاريكاتورية، وما لا ينقطع من "الإساءات" العدوانية العسكرية الإجرامية المعروفة، ويمكن رؤية الكثير من الأسباب والدوافع من ورائها، ولكن سنجد عبر البحث والتأمّل، أنّ القاسم المشترك بينها جميعا هو الخوف. وقد كثّر بهذا الصدد الكلام عن ظاهرة "الخوف المرضي من الإسلام"/ إسلاموفوبيا، والواقع أنّه الخوف "على الذات"، على ما لدى أولئك الذين نقول إنهم يتصرّفون وفق هذه الظاهرة المرضية.

العلمانيّون صانعو الحياة والمجتمعات في الغرب يخافون على علمانيّتهم بعد ازدياد انحرافها وإفلاسها على صعيد جنس الإنسان وكرامته وحقوقه وسعادته -وليس رفاهية فريق من البشر ماديا فقط- في هذه الحياة الدنيا.

أصحاب العقائد الدينية -كالكنييسة الكاثوليكية- خائفون على عقائدهم ومؤسساتهم ومواقعهم بعد العزوف الواسع النطاق عنها وضمور دورها شعبيا لا سياسيا فقط.

السياسيون وصانعو القرار من ورائهم من مراكز القوى المادية خائفون على هيمنتهم على ثروات العالم ومقدّرات شعوبه ودوله، والإخفاق المنتظر لهجمتهم الجديدة تحت عناوين العولمة والهيمنة.

وقد هُزمت الشيوعية التي نشأت كالرأسمالية في الحاضنة الحضارية الغربية، فهي -إذا صحّ التعبير- هزيمة داخلية، بين فريقين نشأ من مشكاة واحدة وتصارعا داخل نطاق بوتقة حضارية واحدة، ولكنّ مواجهة الإسلام من قبل الشيوعية ومن بعدها، أثبتت أنّهم أمام خصم عنيد، وقد بات مُعادوه يدركون ذلك، فتكاد تكون هجمتهم الشرسة المعاصرة، أشبه بالهروب إلى الأمام، أو وفق قاعدة الهجوم (العسكري الوقائي) خير وسائل الدفاع (الفكري الحضاري)!.
لم يفلح الغرب فيما كان الإسلاميون يسمّونه الغزو الفكري والثقافي والاجتماعي والأخلاقي، وقد امتدّ أكثر من قرن كامل.. لم يفلح في منع ظاهرة الصحوة الإسلامية من الولادة قبل أربعة عقود، والتنامي حتى اليوم، بغضّ النظر عن طرح نقاط الضعف ونقاط القوّة فيها.

وبدأ يسود الاقتناع بعد رفع شعار "الإسلام عدوّ بديل" وتطبيقه في عسكرة الهيمنة، أنّ استخدام القوّة الإجرامية المطلقة بأبشع صورها ورغم اقترانها بأحطّ صور الاعتداء على الكرامة البشرية، لن تفلح أيضا، فباتت المشكلة مشكلة التعامل مع انتشار الصمود والمقاومة، والتعامل مع العجز عن محاصرتها أو إخمادها، وليست مشكلة تبديل حكومات بحكومات ومناهج بمناهج وأشخاص تابعين بأشخاص تابعين.

إنّ الخوف "على الذات" هو مصدر كثير من الإساءات والاعتداءات على اختلاف صورها وأشكالها وصيغ إخراجها، ولكنّ الردّ الإسلامي لا بدّ -كي يكون إسلاميا فعلا- من أن يكون حضاريا.

إنّ الإساءة مع الافتراء لا تردّ بافتراء وغضب لا سيطرة عليه، والعدوان مع الإجراء لا يردّ بإجراء.

نحن لا نواجه إساءات بين الحين والحين فقط، لتتبنى عليها ردود أفعال فقط. إنّما نواجه مخطّطات شاملة، وتحركات شاملة، وهذا ما يفرض أن يكون الردّ قائما على صيغة شمولية، تتطوي على عمل دائم لا وقتي، مخطّط لا ارتجالي، منظمّ لا عشوائي، منضبط بضوابط الإسلام وغاياته الحضارية وفي مقدّماتها "وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين"، لا انفعالي.

جميع ذلك لا يتحقق بأن ننتظر الإساءة التالية، كي تتعدد المؤتمرات، وتسير المظاهرات، وتلقى الخطب، وتكتب المقالات، ثم تهدأ الأمور شيئاً فشيئاً، بانتظار الحلقة القادمة!.

ولتحقيق الهدف بصورة عامة لا نحتاج إلى منظمات وهيئات إضافية بل إلى إحياء المنظمات والهيئات القائمة لتكون فعالة على أرض الواقع لا المواقف فقط، ولا نحتاج إلى قيادات جديدة على مستوى الشعوب والنخب، تظهر ساعة "العسرة" ثم تغيب إلى ساعة العسرة التالية، بل إلى أن تكون القيادات التي اكتسبت تدريجياً ثقة جماهيرية واسعة، مفاهمة، وموجودة على الدوام، تؤدّي مسؤولياتها الكبرى في الظروف المعقدة القائمة حالياً، وعلى أكمل صورة ممكنة، وفي مقدّمة تلك المسؤولية أن ينشأ من ورائها جيل جديد من القيادات الشابة.

أفكار مبدئية

من أجل أعمال دائمة لا وقتية، وقيادات فاعلة لا منفعة بالحدث، وتحقيق أهداف مرحلية نحو الأهداف البعيدة، نحتاج أول ما نحتاج إلى صيغة شمولية/ استراتيجية، تتضمن رؤية عميقة شاملة لواقع العالم والعصر وواقعنا، كما تتضمن مخططات مدروسة لتحديد أهم عناصر التعامل مع هذا الواقع، ما هي الأولويات فيه، ما هي الدرجات والأشكال الأنسب للتفاعل معها، من هي الجهات التي تستوجب منطلقاتها المعادية وأعمالها المعادية مقاومتها، وتلك التي ينبغي كسبها أو تحييدها، ما وسائل التواصل بين العناصر الفاعلة في نقل التوجيهات العامة التي باتت تصدر عن بعض الجهات كالاتحاد العالمي للعلماء، إلى صيغ عملية مناسبة، في كل موقع محلي على حدة، وغير ذلك مما يطول المقام بسرد عناوينه، ناهيك عن التفصيل في مضمونه.

وواضح أنّ هذا الواجب الضخم الذي ترتبط به واجبات فرعية أنية عديدة، وحمل هذه المسؤولية التي تنفرع عنها مسؤوليات جزئية كبيرة جسيمة، يتطلب أن يتلاقى على أدائه فريق من الخبراء والمتخصصين، من أصحاب الفكر والعلم، على أن يكونوا من ذوي الرؤية بأبعاد شمولية/ استراتيجية، كما يتطلب أن تكون الصيغة الشمولية المرجوة نفسها واضحة، منطقية، ومقنعة بما فيه الكفاية، لتجد عبر خصائصها الذاتية ما يحقق لها الاستيعاب والقبول والتفاعل لدى النسبة الأعظم من الشعوب ومن النخب.

والدعوة إلى ذلك هي الهدف من هذه السطور.

لا يمكن وضع مثل هذه الصياغة في مقال أو مقالات، أو أن يحمل المهمة فرد أو بضعة أفراد، ولا نجعل أن القائمين على وضع صيغ شمولية للتحركات الغربية على المستويات القومية والجماعية يعملون من خلال مراكز بحوث عديدة كبرى، ويعتمدون على مراكز معلومات شاملة ميوّبة، ويمارسون مهامهم ممارسة متواصلة تخضع للتقويم والتطوير بصورة دائمة. وبالمقابل:

1- لدينا العديد من مراكز البحوث، ومنها ما يمكن أن يعمل بصورة مستقلة عن اعتبارات موقعه الجغرافي أو ارتباطه الرسمي.

2- لم تعد المعلومات إلى حدّ بعيد حكراً على طرف دون آخر، ولا بلد دون بلد، إنّما المشكلة الأكبر تكمن في تنقيتها وتوظيفها للغرض المطلوب من جانب المستفيد منها.

3- لم تعد الحواجز السياسية والمسافات الجغرافية عائقاً في وجه التواصل والتعاون لتحقيق مثل هذا الهدف، ولم تعد الوسائل التقنية متقدمة للاستعانة بها على الوصول به خلال فترة وجيزة نسبياً إلى نتيجة مقبولة.

4- تجاوزت المنطقة الإسلامية عموماً حقبة سابقة لا يراد التفصيل فيها هنا، كان التحزّب والتشرذم فيها أوسع انتشاراً مما هو عليه الوضع الآن، وبين أيدينا على سبيل المثال هيئات عديدة يمكن الاعتماد عليها بصورة جماعية -إذا تلاققت

مع بعضها بعضا على تحديد عدد من الأهداف والوسائل المشتركة والتخصّصية- في تحقيق كثير من الإنجازات، مثل المنظمة المنبثقة عن مؤتمر نصرّة النبي، واتحاد العلماء المسلمين، والمنظمة الإسلامية للثقافة والعلوم، على سبيل المثال دون الحصر.

5- كما تجاوزت المنطقة الإسلامية جزئيا على الأقلّ حقبة الصراع العنيف بين التيارين الإسلامي والعلماني، وأصبح في الإمكان أن يجد ما يصنعه أحد الفريقين، إذا راعى الآخر في حدود المنطق والمعقول، مَنْ يعمل معه من الفريق الآخر، لا سيّما وأنّ الأخطار المحدقة بالجميع باتت شاملة، ولا تستثني أحدا في نهاية المطاف. إنّ الحاجة إلى رؤية شمولية حاجة ماسّة من حيث الأساس ، وتكاد تصبح حاجة وجود وبقاء ومستقبل، والمطلوب منها أن تكون في وقت واحد:

1- منطلقا لأعمال هادفة ودائمة لا تقف عند حدود ردود الأفعال.

2- معيارا للقيادات ومساعدتها لاتخاذ القرار القويم والسريع من الحدث الآتي.

3- منارة إرشاد وتوجيه لأعمال التوعية للأفراد وللتحركات والنشاطات المحلية، لا سيّما في حالة صعوبة التواصل السريع.

4- مدخلا للانتقال من مرحلة أعمال عشوائية ومنفرقة طال أمدها، إلى أعمال دائمة ومشاركة، تتلاقى عليها القوى المخلصة في مختلف الميادين.

5- وسيلة من الوسائل العملية للتلاقي وللتعاون مع الآخر في الحضنة الحضارية الإسلامية، ومع الآخر في الحضنة الحضارية البشرية المشتركة، لا سيّما وأنّ خطر مراكز صنع القرار العالمي اليوم بات -كما هو محليا- في أيدي فئات محدودة، تعارضه فئات كبرى وتتضرر منه، وتكاد ردود الأفعال غير المدروسة، والتي تضع الجميع في خانة العدا، لا تفيد أحدا قدر ما تفيد الأعداء الحقيقيين.

ملحق: نموذج للاستفادة من عناصر أخرى في حملات المقاطعة

1425/3/9 هـ و 2004/4/28م

كاتب وكتاب.. سيجفريد باتر.. ماء السكر

من أضرار (الكوكا كولا) وتاريخ امبراطوريتها

إدمان.. وسياسة.. ودعاية - تمتع بالمشروب.. وبالمرض! - مؤشرات أولى للمقاومة

في عام 2002م، عندما نُشر هذا الكتاب في بون بألمانيا، من تأليف "سيجفريد باتر" لم يكن المقصود به الإسهام في دعوة مقاطعة سلعة أمريكية معروفة، بسبب السياسات الأمريكية، رغم أنّ هذه الدعوة انتشرت جزئياً في بعض المناطق الألمانية، مع انتفاضة الأقصى، مثلما انتشرت (آنذاك ثم مع أحداث أخرى) في كثير من البلدان العربية والإسلامية. إنّما يمكن "توظيف" الكتاب لأغراض المقاطعة، فقوّته تكمن في موضوعيته بعيداً عن غرض سياسي، فبعض ما ينشر بأفلام تدعو إلى المقاطعة يجد كثيراً من الاتهامات للتشكيك فيما ينشر، والواقع أن هدف الاتهامات غالباً هو التشكيك في المقاطعة نفسها وجدواها. مؤلف هذا الكتاب يطرح مشروب "كوكا كولا" من زاويتين، إحداهما موقع الشركة في إطار "ظاهرة العولمة"، والثانية تغليب المصلحة المادية على التعامل المنهجي مع تجارب ودراسات تقول -وفق الكتاب- إنّ الأضرار الصحية لهذا المشروب بالغة الخطورة، وكلا الأمرين يكفي منطلقاً للعزوف عن هذا الشراب بغض النظر عما تستهدفه دعوات المقاطعة انطلاقاً من مصلحة عليا واعتبارات إنسانية على صعيد أحداث ساخنة، أو انطلاقاً من الضرورة الحيوية لتنشيط الصناعة "الوطنية"، أو حتى انطلاقاً من أهداف التربية القومية والعملية للإرادة المستقلة، الفردية والجماعية.

وكما ورد في مقدمة هذا الكتيب، القصد من التعريف بها الكتاب الصغير، بيان جانب ما يزال مهملاً نسبياً، وهو إضافة التعريف بأضرار متنوعة لكثير من السلع والخدمات التي تدرج تحت عنوان المقاطعة غالباً، والتي تكفي بحد ذاته للمقاطعة من وجهة نظر صحية، واستهلاكية، وبيئية، واجتماعية، ولا ريب أن مثل هذا التعريف الموضوعي يوسّع دائرة الاستجابة للمقاطعة الشعبية، إلى جانب الدافع الرئيسي المطروح من ورائها دفاعاً عن الحق في قضية من القضايا.



إدمان.. وسياسة.. ودعاية

الكتاب صغير الحجم نسبياً، يضمّ 134 صفحة من قطع "كتاب الجيب"، ويشمل مقدّمة وسبعة فصول، ويتميّز بكثافة المعلومات المحضنة في محتوياته، فالحرص ظاهر على صاحبه، أن يذكر المطلوب بصورة موجزة واضحة وموثّقة، بعيداً عن الأسلوب الإنشائي، أو الاتهامات الغوغائية دون دليل، وحتّى عند ذكر تجربة علمية معيّنة، يأتي طرح نتيجتها غالباً بصيغة التساؤل الهادف، وليس بصيغة الجزم القاطع، وهو ما يزيد الاقتناع بتلك النتيجة.

يتحدّث الفصل الأوّل عن "القفزة التاريخية" من وراء انتشار "الكوكا كولا" عالمياً، عندما أصدر الجنرال آيزنهاور في خضمّ الحرب العالمية الثانية، أمراً خطياً مؤرخاً بيوم 1943/6/29م، بإرسال ثلاثة ملايين زجاجة من مشروب "كوكا كولا" إلى جنوده في جبهة القتال، فضلاً عن خطوات أخرى لاحقة، للوصول بالمشروب الأمريكي إلى مختلف أنحاء

العالم، فكان من المحطّات التالية على سبيل المثال، توزيع المشروب مجاناً على مئات الألوف من المتظاهرين الألمان يوم سقوط جدار برلين، بعد أن كان استيراد منتجات الشركة محظوراً في ألمانيا الشرقية، خلال فترة حكم الشيوعية. ويتحدّث **الفصل الثاني عن شركة "كوكا كولا"** نفسها، منذ ميلادها حتّى عام 2002م، وكان اختراع هذا المشروب في عام 1886م، في ولاية أتلانطا الأمريكية، من جانب **مدمنٍ على "مخدّر الأفيون"**، إذ أراد العثور على أيّ دواء ينقذه عبر الإدمان عليه، من الإدمان على ما هو أخطر منه، واعتقد أنّه وجد المطلوب في خليط من عصير ورقة "كوكا" وعصير جوزة "كولا" وحمض الفحم.

وظهرت المصلحة الدعائية الأولى للمشروب الجديد مع التركيز على اللون الأحمر فيه، يوم 1886/5/29م، ولكنّ المخترع لم يشفّ من الإدمان، ولم يصل إلى الثراء من وراء اختراعه، واضطر في خاتمة المطاف إلى بيع شركته بمبلغ 2300 دولار، وتوفّي عام 1988م. وبدأت الدعاية للمشروب من بعد، وولدت بذلك "الدعاية التجارية الحديثة"، بمعنى استخدام أساليب الإغراء البعيد عن المنطق غالباً، في ترويج السلعة، **ودفع المستهلك إلى شراء ما لا يحتاج إليه بالضرورة**، كما يقول خبير الشؤون الدعائية مارك بيندرجاست، ومن خلال تلك الدعاية انتقل مالك الشركة الجديد روبرت فودورف بها إلى مستوى شركة عالمية.

تمتّع بالمشروب.. وبالمرض!

ويركّز الفصل الثالث من الكتاب على العناصر التي يتكوّن منها مشروب "كوكا كولا"، وهي الماء والسكر وحمض الفحم ومادة ملوّنة ومادة حمضية وحمض الفوسفور ونكهة خاصة ومادة "كوفيئين". وتبلغ نسبة الماء 88 في المائة، والسكر 10,5 (عشرة ونصف) في المائة، وحمض الفحم واحداً في المائة، فلا يبقى سوى نصف في المائة، أو خمسة في الألف، لسائر العناصر الستة الأخرى. ورغم إحاطة تركيبة "النكهة" الخاصة بالمشروب بالأسرار زمناً طويلاً، فقد انكشفت محتوياتها بالتفصيل.

في هذا الفصل يسرد الكتاب عشرات التجارب العلمية التي يقول أصحابها إنّ هذه النكهة تسبّب أضراراً كبيرة، منها ما يصيب الكبد، وما يؤثّر في الإصابة بالخرف، وما يساهم في اهتراء عظام الأطفال، وما يعيق الحمل عند النساء، وما ينشر أنواعاً مختلفة من السموم في الجسم البشري. ويستند الكاتب في ذكر هذه التجارب والمعلومات إلى ما يتوافر عنها لدى "هيئة المعلومات التابعة للمعهد الأوروبي لعلوم التغذية والمواد الغذائية".

ويربط الفصل الرابع الذي يستضيف المؤلف قلم دكتور يورجن بيرمان في كتابته، بين الدراسات الواسعة النطاق في الولايات المتحدة الأمريكية بشأن أضرار السكر على الجسم عند تعاطيه بصورة غير منضبطة، وبين عدم الأخذ بنتائج تلك الدراسات الموثّقة، بسبب ضغوط أصحاب المصالح المالية من وراء اقتصاد صناعة السكر، ليصل الكاتب إلى نتيجة تضع مشروب "كوكا كولا" في موضع مادة من أخطر المواد للإدمان على تعاطي السكر، ومن خلال ذلك للإصابة بمرض السكر.

مؤشّرات أولى للمقاومة

ويحمل الفصل الخامس عنوان "قاصّ يتهم" فيشير في البداية إلى أنّ المستهلك عموماً لا يستطيع أن يتعرّف بنفسه على سلبات المواد التي يتناولها، وهذا ما يوجب على الشركات المنتجة بيانها، ويتركّز الحديث هنا حول هانس يوزيف برينكمان، الذي كان يشرب يومياً ليترّاً من مشروب "كوكا كولا"، ويأكل قطعيتين من "الشوكولا"، وأصيب بمرض السكر، وثبت له من خلال أطبائه على امتداد ثلاثة أعوام، الارتباط المباشر بين هذا وذاك، ويقول إنّ لو علم مسبقاً

بهذه النتيجة لَمَّا أصيب بالمرض، فما كان يتعاطاه بلغ أكثر من 27 كيلو غراما من السكر عن طريق مشروب "كوكا كولا" فقط، وهذا ما يوجب على الشركة -وفق محامي الدفاع- أن تبيّن بوضوح مخاطر مشروبها بالنسبة إلى المستهلك، بدلا من إغرائه دعائيا باستهلاكه دون تفكير بالعواقب.

وتقول دراسات أوروبية من عام 1998م عن مرض السكر، إنّ الإصابة به تسبّب سنويا 27 ألف حالة إصابة بالسكتة القلبية، و44 ألف حالة إصابة بالصرع، وزهاء 28 ألف حالة بتر أعضاء تالفة، وغير ذلك.

ويستعرض **الفصل السادس كيف بسطت ظاهرة "كوكا كولا" سيطرتها عالميا**، بدءا بألمانيا الهنترية، مروراً بحقبة الحرب الباردة، ثم دور الصراع بين شركة "كوكا كولا" وشركة "بيبيسي كولا" في معارك انتخابات الرئاسة الأمريكية، بالإضافة إلى الانتشار دعائيا على مستوى عالمي.

بينما يعدّ **الفصل السابع مظاهر مقاومة متنامية داخل الولايات المتحدة الأمريكية** نفسها تجاه تعاطي المشروب الأمريكية، مثل محاولة وزارة الصحة في ولاية كاليفورنيا الحدّ من بيع المشروبات السكرية، ولا سيّما "كوكا كولا" للتلاميذ في المدارس، وانتقال المحاولة نفسها إلى سبع ولايات أخرى، ثمّ يعدّ الكاتب محاولات أخرى خارج الحدود الأمريكية، كما كان في كولومبيا، وما بدأ يظهر في البلدان الإسلامية في صيغة مقاطعة بسبب السياسات الأمريكية.

والحمد لله رب العالمين.